

## الفصل الأول

### أحكام التعامل مع غير المسلمين فى المعاوضات

لما كانت المعاوضات تنقسم إلى معاوضات مالية وغير مالية أقوم بدراسة

أحكامها مع غير المسلمين فى مبحثين :

المبحث الأول :

أحكام التعامل مع غير المسلمين فى المعاوضات المالية .

المبحث الثانى :

أحكام التعامل مع غير المسلمين فى المعاوضات غير المالية .

obeyikandi.com

## المبحث الأول

### أحكام التعامل مع غير المسلمين فى المعاوضات المالية

ذكرنا أن المقصود بالمعاوضات المالية ما كان العوض مقصوداً ومطلوباً فيها، وهذه المعاوضات كثيرة، واستقصاؤها فى البحث أمر يصعب، فإن منها ما هو عقد مكايسة، ومنها ما هو عقد إرفاق، فأقوم بدراسة أمر العقود المالية وهو البيع، وأبين أحكام بعض العقود الهامة الأخرى مثل الربا والشفعة والشركة والإجارة والوكالة والعارية والقرض.

ومن ثم جاء المبحث مشتملاً على ثمانية مطالب:

- المطلب الأول : أحكام التعامل مع غير المسلمين فى البيع .
- المطلب الثانى : أحكام التعامل مع غير المسلمين فى الربا .
- المطلب الثالث : أحكام التعامل مع غير المسلمين فى الشفعة .
- المطلب الرابع : أحكام التعامل مع غير المسلمين فى الشركة .
- المطلب الخامس : أحكام التعامل مع غير المسلمين فى الإجارة .
- المطلب السادس : أحكام التعامل مع غير المسلمين فى الوكالة .
- المطلب السابع : أحكام التعامل مع غير المسلمين فى العارية .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →

المطلب التاسع : أحكام التعامل مع غير المسلمين في القرض .

## المطلب الأول

### أحكام التعامل مع غير المسلمين في البيع

ويشتل هذا المطلب على مسألتين :

المسألة الأولى : ما يجوز من البيع مع غير المسلمين .

المسألة الثانية : ما لا يجوز من البيع مع غير المسلمين .

ولكن قبل أن أبين حكم هاتين المسألتين أقوم بتعريف البيع وحكمه ، وحكمة

مشروعيته .

## تعريف البيع

### البيع لغة :

يقصد به مطلب المبادلة ، وأخذ شئ وإعطاء شئ ، وهو من الأضداد مثل الشراء ، فلفظ البيع والشراء يطلق كل منهما على ما يطلق عليه الآخر ، فهما من الألفاظ المشتركة بين المعانى المتضادة ، ويطلق على كل واحد من المتعاقدين أنه بائع ، ولكن إذا أطلق البائع فالتبادر إلى الذهن هو باذل السلعة ، ويطلق على المبيع فيقال بيع جيد ، ويجمع على بيوع<sup>(١)</sup> .

### البيع شرعا :

تعددت عبارات الفقهاء فى تعريفه ، وذلك لتعدد الآراء فى أركانه وأقسامه وشروط صحته ، ومما جاء من تعاريف البيع عند الفقهاء أنه : عقد معاوضة مالية يفيد ملك عين أو منفعة على التأييد<sup>(٢)</sup> .

أو هو مبادلة المال بالمال تملكاً وتملكاً<sup>(٣)</sup> . أو هو مبادلة مال بمال على سبيل التراضى<sup>(٤)</sup> .

(١) المصباح المنير ج ١ ص ٩٦ ، النهاية لابن الأثير ج ١ ص ١٧٣ .

(٢) مغنى المحتاج ج ٢ ص ٣ .

(٣) المغنى لابن قدامه ج ٣ ص ٥٦٠ .

(٤) هامش نيل الأوطار ج ٥ ص ١٤ .

## حكم البيع

أما حكمه من حيث الجملة فهو جائز، والدليل على جوازه الكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب :

فقوله تعالى : ﴿ ... وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ... ﴾ (١)

وقوله تعالى :

﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ... ﴾ (٢)

وأما السنة :

فمنها ما رواه البخارى ومسلم ، عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال : قال رسول

الله ﷺ : " البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، فإن صدقا وبينا بورك لهما فى بيعهما ، وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما " (٣) .

وأما الإجماع :

(١) سورة البقرة : الآية من ٢٧٥ .

(٢) سورة النساء : الآية من ٩ .

(٣) صحيح البخارى ج ٤ ص ٢٦٣ ، صحيح مسلم رقم ١٥٣٢ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
فقد أجمع المسلمون على جواز البيع من عهد رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا ، ولم  
يوجد مخالف فى ذلك <sup>(١)</sup>.

### حكمة مشروعية البيع

ذكر العلماء حكماً كثيرة لمشروعية البيع ، منها أن حاجة الإنسان تتعلق بما  
فى يد صاحبه ، وصاحبه لا يبذله بغير عوض ، ففى شرع البيع شرع طريق لقضاء  
حاجات الإنسان <sup>(٢)</sup> ، ومنها إطفاء نار المنازعات والنهب والسرقة والخيانات  
والحيل المكروهة ، ومنها بقاء نظام المعاش وبقاء العالم ، لأن المحتاج يميل إلى ما فى  
يد غيره ، فبغير المعاملة يقضى إلى التقاتل والتنازع وفناء العالم، واختلاف نظام  
المعاش وغير ذلك <sup>(٣)</sup> ، وأقوم بعد ذلك ببيان حكم مسألتين :

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٤٧ ، المجموع ج ٩ ص ٥٦ ، المغنى ج ٣ ص ٥٦٠ .

(٢) المغنى ج ٣ ص ٥٦٠ .

(٣) فتح القدير ج ٦ ص ٤٧ ، ٤٨ ، هامش نيل الأوطار ج ٥ ص ١٤٢ .

## المسألة الأولى

### ما يجوز من البيع والشراء مع غير المسلمين

لا خلاف بين الفقهاء فى جواز البيع إن كانا العاقدان مسلمين ، إذا توفرت أركان البيع وشروط صحته ، ولا خلاف بين الفقهاء أيضاً فى جواز البيع مع غير المسلمين متى توافرت أركان البيع وشروطه<sup>(١)</sup> ، فكل ما صح للمسلمين من البياعات فيما بينهم صح مع غير المسلمين ، وكل ما لا يصح للمسلمين من البياعات فيما بينهم لا يصح مع غير المسلمين ، على أن غير المسلمين يصح لهم بعض البياعات فيما بينهم ( كالخمر والخنزير ) لا تصح للمسلمين فغير المسلمين كالمسلمين فى جواز البيع والشراء لأنه طريق لإبقاء غير المسلمين على أنفسهم وأموالهم ، وهم محتاجون إلى ذلك حتى ينقطع عذرهم إن ضيعوا حقوق الله والمسلمين .

وقد ذهب إلى عدم شرطية الإسلام لا فى البائع ولا فى المشتري ( إلا فى بعض الأمور الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والشيعة الزيدية والشيعة الإمامية والظاهرية )<sup>(٢)</sup>

وقد استدلل الفقهاء على ذلك بأدلة كثيرة منها :

(١) النووى : شرح صحيح مسلم ج ١١ ص ٤٠ ، وانظر : بدائع الصنائع ج ٤ ص ٧٥ ، مواهب الجليل ج ٦ ص ١٠ ، الأم ج ٤ ص ١٣١ ، كشاف القناع ج ٢ ص ٦ .  
(٢) المبسوط ج ٢٣ ص ١٢١ ، بدائع الصنائع ج ٤ ص ٧٥ ، مواهب الجليل ج ٦ ص ١٠ ، المهذب ج ١ ص ٥ ، الأم ج ٤ ص ١٣١ ، كشاف القناع ج ٢ ص ٦ ، أحكام أهل الذمة ج ١ ص ٦٩ ، ٧٠ ، سفينة النجاة ج ٢ ص ١٢٦ ، البحر الزخار فى فقه الزيدية ج ٤ ص ٩١ ، المحلى ج ٨ ص ١٢٥ .

## من الكتاب :

قوله تعالى : ﴿...وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا...﴾<sup>(١)</sup>

فالآية عامة تفيد حل البيع من غير أن تفرق بين بيع المسلم مع المسلم أو غير المسلم ، وليس هناك مخصص لها ، وغير المسلمين محتاجون إلى البيع والشراء ، مثلهم فى ذلك مثل المسلمين ، فلا يمنع البيع معهم إلا بدليل .

## وأما السنة :

فما رواه مسلم عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : " اشترى رسول الله ﷺ من يهودى طعاماً ورهنه درعاً من حديد " <sup>(٢)</sup> .

قال النووى : " وفى هذا الحديث جواز معاملة أهل الذمة ، والحكم بثبوت أملاكهم على ما فى أيديهم " .

ومنها ما رواه البخارى عن عبد الرحمن بن أبى بكر رضي الله عنه قال : " جاء مشرك بغنم فاشترى رسول الله ﷺ منه شاة ، واشترى من جابر بغيراً " <sup>(٣)</sup> .

## وأما الإجماع :

فقد أجمع المسلمون على جواز معاملة أهل الذمة وغيرهم من الكفار إذا لم يتحقق تحريم ما معهم <sup>(٤)</sup> .

(١) سورة البقرة : من الآية ٢٧٥ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووى ج ١١ ص ٤٠ .

(٣) صحيح البخارى ج ٣ ص ٨١ .

(٤) النووى شرح صحيح مسلم ج ١١ ص ٤٠ .

## المسألة الثانية

### ما لا يجوز بيعه مع غير المسلمين

هناك أمور اختلف الفقهاء فى حكم التعامل مع غير المسلمين فيها ، وفى هذه

المسألة أقوم بدراسة بعضها ، وهى :

أولاً : حكم بيع المصحف لغير المسلمين .

ثانياً : حكم بيع العبد المسلم لغير المسلمين .

ثالثاً : بيع الخمر والخنزير لغير المسلمين .

رابعاً : حكم بيع السلاح لغير المسلمين .

### أولاً : حكم بيع المصحف<sup>(١)</sup> لغير المسلمين

قبل أن نتعرف على حكم بيع المصحف لغير المسلمين نقوم ببيان حكم ما

يسمى ببيع المصحف للمسلمين .

أ - حكم بيع المصحف للمسلمين :

تبادل المصحف بين المسلمين أمر مجمع على جوازه إذا كان عن طريق التبرع

بل هو أمر مطلوب ومندوب إليه ، وهو من باب التعاون على البر والتقوى ، أما

تبادلته عن طريق ما يسمى بالبيع فقد اختلف العلماء فيه على رأيين :

(١) المصحف هو اللفظ العربى المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته ، المعجز بأسلوبه ، المتحدى بأقصر سورة منه ، المبدوء بسورة الفاتحة ، المختوم بسورة الناس ، انظر : مدخل التشريع الإسلامى ص ٨٦ د / انيس عبادة .

الرأى الأول :

يرى كراهة تبادل المصحف عن طريق البيع ، وهو لجماهير الصحابة والتابعين كابن عمر ، وابن عباس ، وأبو موسى ، وسعيد بن جبير ، وإسحاق ، وعلقمة ، وشريح ، وابن سيرين ، والنخعى ، ورخص بعضهم فى شراءه دون بيعه ، وهو رأى الحنابلة<sup>(١)</sup>.

الرأى الثانى :

يرى جواز بيع وشراء المصحف وهو قول الحسن والشعبى وعكرمة ، وإليه ذهب سفيان الثورى ، ومالك ، والشافعى ، وأصحاب الرأى ، والظاهرية<sup>(٢)</sup>.

الأولى :

أولاً : دليل المذهب الأول على قولهم بمنع بيع المصحف :

استدلوا بالآثار والمعقول :

دليل الآثار :

استدلوا بما روى عن ابن عمر -رضى الله عنهما- أنه قال : " وددت أن الأيدى تقطع فى بيع المصاحف"<sup>(٣)</sup>. وروى ذلك عن غيره من الصحابة ، قالوا : إن هذا قول الصحابة رضي الله عنهم ، ولم نعلم لهم مخالفاً فى عصرهم ، ومثل هذا لا يصدر عن

(١) انظر : المغنى ج ٤ ص ١٣٥ ، شرح السنة للبعوى ج ٨ ص ٢٦٩ ، التبيين فى آداب حملة القرآن للنوى ص ١١٧ .  
(٢) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٣٥ ، شرح السنة للبعوى ج ٨ ص ٢٦٩ ، المغنى ج ٤ ص ٢٩١ ، المحلى ج ٩ ص ٤٥ ، ٤٧ .  
(٣) أخرجه عبد الرازق فى مصنفه برقم ١٤٥٥ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
الصحابة بهوى شخصى ، فهم لا يتكلمون فى مثل هذه الأمور إلا عن توقيف من  
الرسول ﷺ وعلى هذا فيكون قولهم حجة فى منع بيع المصحف<sup>(١)</sup>.

### دليل المعقول :

قالوا : المصحف يشتمل على كلام الله تعالى فيجب صيانتة عن البيع  
والابتذال ، وألا يجعل متجراً ومربحاً<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً : دليل المذهب الثانى :

استدلوا على قولهم بجواز بيع المصحف بالكتاب والسنة والمعقول :

أولاً : دليل الكتاب :

استدلوا بالعمومات التى تجيز البيع مثل قول الله تعالى :

﴿...وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ...﴾<sup>(٣)</sup>

فقالوا : هذه الآية على العموم فتشمل بيع المصحف ، ولم يأت عن الشرع ما

يخرجه عن حكمها .

واستدلوا بقوله تعالى : ﴿...وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ...﴾<sup>(٤)</sup>

قالوا : فيبيع المصاحف كلها حلال إذ لم يفصل لنا تحريمه<sup>(٥)</sup>

ثانياً : دليل السنة :

(١) المعنى ج ٤ ص ٢٩١ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) سورة البقرة : من الآية ٢٧٥ .

(٤) سورة الأنعام : من الآية ١١٩ .

(٥) المحلى ج ٩ ص ٤٧ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين → استدلووا بما روى عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله" (١)

قالوا : الحديث عام على جواز أخذ الأجرة على كتاب الله ، وهو يشمل أخذ الأجرة على الرقى بالقرآن ، وعلى البيع (٢)  
ثالثاً : دليل العقول :

قالوا : إن الذى يباع فى الأصل هو الجلد والورق ، ويبع ذلك مباح ، وأما العلم فإنه لا يباع لأنه ليس جسماً (٣)

### المناقشة والترحيم

بعد عرض الآراء يتضح أن ما ذهب إليه أصحاب الرأى الأول هو الراجح ، وأنه يمنع بيع المصحف ، وذلك لأن الصحابة لا يتكلمون فى مثل هذه الأمور عن هوى ، فإذا كانوا قد منعوا ما يسمى ببيع المصحف فإنما ذلك لغرض عظيم وجليل ، وهو حتى لا يجعل كلام الله متجراً ، وأما ما استدل به أصحاب الرأى الثانى فيمكن أن يرد عليه بأن الصحابة هم أعلم بمقاصد القرآن العامة من حل البيع من حل البيع وغيره ، وإن ابن عباس راوى حديث جواز أخذ الأجرة على كتاب الله كره بيع المصحف ، فهو أعلم بمقصد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان يعلم بأنه يقصد جواز البيع للمصحف ما كرهه ، وأما قولهم بأن الذى يباع هو الورق وغيره لا العلم فإن هذا كلام

(١) صحيح البخارى ج ١٠ ص ١٦٩ باب الطب .

(٢) شرح السنة للبخارى ج ٨ ص ٦٩ .

(٣) بدائع اصنائع ج ٥ ص ١٣٥ ، المغنى ج ٤ ص ٩١ ، المطلى ج ٩ ص ٤٥ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
غير سليم ، إذ إن الذى يباع هو كلام الله الذى فى المصحف ، وعلى ذلك فيترجع ما  
ذهب إليه أصحاب الرأى الأول .

ب - حكم بيع المصحف لغير المسلمين :

علمنا حكم بيع المصحف للمسلمين فيما تقدم ، أما عن حكم بيعه لغير  
المسلمين فنقول :

اختلف الفقهاء فيه على ثلاث مذاهب :

المذهب الأول :

يرى حرمة بيع المصحف أو جزءاً منه لغير المسلمين ، وإذا وقع البيع فإنه  
باطل، ويفسخ البيع .

قالوا : وهذا الحكم يشمل كتب أحاديث الرسول ﷺ وكتب الآثار، وإلى هذا  
ذهب المالكية والشافعية والحنابلة والشيعة الإمامية<sup>(١)</sup> .

المذهب الثانى :

يرى جواز بيع المصحف لغير المسلمين ، ولكنهم قالوا لا يستمر فى ملكهم ، بل  
يجبرون على إخراجه من ملكهم بأية وسيلة من وسائل الإخراج كالهبة أو البيع  
ونحوهما ، وإلى هذا ذهب الحنفية وابن القاسم من المالكية<sup>(٢)</sup> .

المذهب الثالث :

(١) انظر : حاشية الدسوقي ج ٣ ص ٧ ، قوانين الأحكام الشرعية لابن جزى ص ٢٥٨ ، الأم ج ٤ ص ١٢٦ ،  
شرح النووى بصحيح مسلم ج ١١ ص ٤٠ ، المغنى ج ٤ ص ٢٩٢ ، الروض المربع ج ١ ص ١٦٩ ، سفينة  
النجاة ج ٢ ص ١٢٦ .

(٢) المبسوط للسرخسى ج ١٣ ص ١٣٣ ، البدائع ج ٥ ص ١٣٥ ، المدونة الكبرى ج ١٤ ص ٧٥ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين → يرى جواز بيع المصحف لغير المسلمين مطلقاً، ولا يجبرون على إخراجه من ملكهم، وإلى هذا ذهب الظاهرية<sup>(١)</sup>

الأولى :

أولاً : دليل المذهب الأول :

استدلوا على قولهم بعدم جواز بيع المصحف لغير المسلمين بثلاث أدلة من السنة والمأثور والمعقول :

أ - دليل السنة :

استدلوا بما ورد عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ " نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو"<sup>(٢)</sup>

قالوا : فإذا كان النبي ﷺ نهى عن أن يسافر بالقرآن إلى ديار الكفر حتى لا تمسكه أيدي الكفار، فأولى أن لا يباع إلى الكفرة حتى لا تناله أيديهم<sup>(٣)</sup>.

ب - دليل المأثور :

فهو ما رووه عن الصحابة في كراهية بيع المصحف عموماً، وإذا كان هذا حكم بيعه للمسلمين فأولى أن يمنع بيعه لغير المسلمين<sup>(٤)</sup>.

ج - دليل المعقول :

(١) المطلى ج ٩ ص ٤٥ ، ٤٧ .  
(٢) صحيح البخارى ج ٦ ص ٩٣ فى الجهاد .  
(٣) المغنى ج ٤ ص ٢٩٢ .  
(٤) سبق ذكر الآثار فى حكم بيع المصحف للمسلمين .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →

قالوا يمنع بيع المصحف لغير المسلمين لما فى شرائهم له من الإهانة والابتذال ،

والواجب هو تعظيم المصحف ، والبعد به عن ذلك .

ثانياً : دليل أصحاب الرأى الثانى :

استدلوا على قولهم بجواز بيع المصحف لغير المسلمين ، ولكنهم يجبرون على

إخراجه من ملكهم ، استدلوا على ذلك بالكتاب والمعقول :

أ - دليل الكتاب :

استدلوا بالعمومات التى تجيز البيع والشراء من غير تفرقة بين المسلم وغير

المسلم ، مثل قوله تعالى : ﴿...وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ...﴾<sup>(١)</sup>

ب - دليل المعقول :

قالوا ليس فى عين شراء غير المسلم للمصحف من إذلال للمسلمين ، فالكافر

لا يستخف بالمصحف لأنه يعتقد أنه كلام بليغ فصيح ، وحكمة بالغة ، وإن كان

لا يعتقد أنه كلام الله عز وجل فلا يستخف به ، وإنما قلنا بأنه يجبر على البيع لأنه

لا يعظمه حق تعظيمه<sup>(٢)</sup> .

(١) سورة البقرة : من الآية ٢٧٥ .

(٢) المبسوط للسرخسى ج ١٣ ص ١٣٣٣ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين  
مناقشة هذا الدليل :

نوقش هذا بأنه إذا منع من استدامة الملك عليه فلائنه يمنع من ابتدائه من باب أولى كسائر ما يحرم بيعه ، وقولهم بأنه يجيز على بيعه يجعل المصحف متجراً للريح لغير المسلمين .

ثالثاً : دليل المذهب الثالث :

استدلوا على جواز البيع مطلقاً بما استدل به أصحاب المذهب الثاني ، وقالوا إن الكافر أهل للتملك فله أن يملك ما شاء إلا ما استثني بدليل ، ولا دليل يمنع من بيع المصحف لغير المسلمين ، وقالوا أيضاً : إن الذى يباع فى الحقيقة إنما هو الورق والقرطاس والمداد ، وهذه الأشياء يجوز بيعها ، وأما العلم فإنه لا يباع لأنه ليس جسماً<sup>(١)</sup> .

الترجيح :

بعد عرض الآراء والأدلة أرى ترجيح ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول ، وهو عدم جواز بيع المصحف لغير المسلمين ، وذلك لأن المولى جل وعلا قد نهى أن يمس المصحف غير المتطهرين ، فما بالك بالكفار ! فما يؤدى إلى مسهم له فهو منهى عنه .

وإذا كانت الصحابية الجليلة فاطمة بنت الخطاب زوجة سعيد بن زيد أخت أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد رفضت أن تعطيه بعض ما فى المصحف ليقرأه قبل أن يدخل فى الإسلام على ما هو مذكور فى كيفية إسلام عمر<sup>(٢)</sup> ، قد

(١) المحلى ج ٩ ص ٤٥ .  
(٢) انظر : سيرة ابن هشام ج ١ ص ٢٩٥ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
رفضت أن تسمه يده قبل أن يغتسل ، فما بالك فى حكم بيعه لغير المسلمين ، وإذا كان الصحابة كرهوا بيعه للمسلمين ، فيمنع لغير المسلمين بطريق الأولى ، وإذا كان غير المسلم يريد تعلمه فليتعلمه على يد المسلمين ، فإن هذا أدعى لحفظ المصحف من أن يهان ويبتذل .

### ثانياً : شراء غير المسلمين للعبد المسلم :

شراء العبد المسلم من الأشياء التى يحل للمسلمين مباشرتها فيما بينهم إذا توافرت شروطها وأركانها ، أما بالنسبة لغير المسلمين فقد اختلف الفقهاء فى جوازها ، وكان خلافهم فى ذلك على رأيين :

#### الرأى الأول :

وهو للحنابلة ، والقول الأظهر للشافعية ، وإحدى الروایتين عند المالكية ، وهو رأى الظاهرية ، وقد ذهبوا إلى أنه لا يجوز لغير المسلم شراء العبد المسلم<sup>(١)</sup>

#### الرأى الثانى :

وهو للحنفية وابن القاسم من المالكية ، والقول الثانى للشافعية ، وقد ذهبوا إلى أنه يجوز لغير المسلم شراء العبد المسلم ، ولكنه يجبر على بيعه أو يجبر على إخراجه من ملكه بأية وسيلة من وسائل الإخراج كالهبة أو العتق أو البيع أو غيرها<sup>(٢)</sup> .

(١) المغنى لابن قدامة ج ٤ ص ٢٩٢ ، المجموع للنووى ج ٩ ص ١٦٣ ، حاشية الدسوقى ج ٣ ص ٧ ، المحلى لابن حزم ج ٩ ص ٢٠٨ .  
(٢) المبسوط للسرخسى ج ١٣ ص ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، البدائع للكاسانى ج ٥ ص ١٣٥ ، المدونة ج ١٠ ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، الأم ج ٤ ص ١٨٨ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →

الأولى :

أولاً : أدلة الرأي الأول :

استدلوا بالكتاب والمعقول :

أ - الكتاب :

استدلوا بقوله تعالى : ﴿...وَلَنْ نَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾<sup>(١)</sup>

وجه الدلالة :

أفادت الآية الكريمة أنه لا يصح أن يكون للكافرين على المؤمنين سبيل ، وفي إثبات الملك لغير المسلم على المسلم ما يكسبه أقوى السبل ، وذلك لما فيه من إثبات السلطة لغير المسلم على المسلم ، ولما فيه من الإذلال والإهانة له بالملك والاستخدام والتصرف ، وهذه الأشياء محظورة وممنوعة شرعاً ، فما أدى إليها فهو محظور وممنوع شرعاً<sup>(٢)</sup>.

مناقشة هذا الدليل :

وقد ناقش أصحاب الرأي الثاني هذا الدليل من وجهين :

الوجه الأول :

(١) سورة النساء : من الآية ١٤١ .

(٢) المجموع ج ٩ ص ٣٩٩ ، المغنى ج ٤ ص ٢٩٢ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
قالوا إن هذه الآية المراد منها أحكام الآخرة ، وليس المراد به أحكم الدنيا ،  
بدليل قوله تعالى : ﴿ ... فَأَلَلَهُ بِحُكْمِ بَيْنِكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ... ﴾ الآية .<sup>(١)</sup> بدليل  
على أنها خاصة بأحكام الآخر .

الوجه الثاني من المناقشة :

قالوا الملك عندنا لا يظهر فيما فيه إذلال بالمسلم فإنه لا يظهر فى حق  
الاستخدام والوطأ والاستمتاع بالجارية المسلمة ، وإنما يظهر فيما لا ذل فيه من  
الإعتاق والتدبير والكتابة والبيع .<sup>(٢)</sup>

ب - رليل العقول :

قالوا لا يجوز بيع العبد المسلم لغير المسلم ، وذلك كما لا يجوز نكاح غير المسلم  
للمسلمة ، لأن كلا العقدين عقد معاوضة ، وقد منع العقدان لما فيهما من الإذلال  
والإهانة ، وذلك يكون بالملك والاستخدام ، ولو أننا صححنا شراء غير المسلم للعبد  
المسلم ثم أجبرناه على بيعه فإن ذلك يخل بمقاصد البيع ، لأن المقصود من البيع  
استدامة الملك من المشتري على العين المشتراه ، وعدم خروجها من ملكه إلا برضاه ،  
وكل عقد منع من استدامته منع من ابتدائه .<sup>(٣)</sup>

مناقشة هذا الدليل :

(١) سورة النساء : الآية ١٤١ .

(٢) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٣٥ .

(٣) المغنى ج ٤ ص ٢٩٢ ، المجموع ج ٩ ص ٣٩٩ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
نوقش هذا الدليل بأن شراء غير المسلم للعبد المسلم تترتب عليه فوائد ومقاصد ( إذا قلنا بصحته مع جبره على بيعه ) ، وذلك لأنه قد ظهرت بتمام هذا البيع ،  
وحيثُذَ جازله بيعه وانتقال ملكيته عنه ، ويصح عتقه وتدييره واستيلاده وكتابته .  
وإنما قلنا بأنه يجبر على بيعه ليس لأجل الإذلال ، فإن الإذلال سيمنع مع  
الجبر على البيع ، ولكن لاحتمال وجود فعل لا يحل بسبب ذلك الشراء ، كأن يمنعه  
من العبادة لعداوة بين المسلم والكافر. (١)

### الجواب عن هذه المناقشة :

ويمكن أن يجاب عن هذه المناقشة بأن يقال إن هذه الفوائد التي ذكرتموها  
إنما تظهر بعد تمام بسط المشتري سلطته على العبد المسلم ، وفي هذه الفترة يمكنه  
استخدامه وإذلاله قبل أن يخرج من ملكه ، وذلك ممنوع ، فما أدى إليه ممنوع .  
ثانياً : أدلة المذهب الثاني : القائل بجواز شراء غير المسلم للعبد المسلم :

### الدليل الأول :

استدلوا بعمومات الأدلة من الكتاب والسنة التي تجيز البيع من غير فصل  
بين بيع العبد المسلم من المسلم ، وبين بيعه من غير المسلم ، فهو على العموم إلا حيث  
ما خص بدليل (٢) .

(١) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٣٥ .

(٢) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٣٥ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين

مناقشة هذا الدليل :

نوقش هذا الدليل بأن العمومات التي تجيز البيع قد خصت بالنسبة لشراء

غير المسلم للعبد المسلم بقوله تعالى :

﴿... وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾<sup>(١)</sup>

الجواب عن هذه المناقشة :

وقد أجيب عن هذه المناقشة بما سبق ذكره من قبل ، وقد رد عليها بما رد به

من قبل عند ذكرنا لأدلة المذهب الأول .

الدليل الثاني :

قالوا : إن شراء غي المسلم للعبد المسلم عقد صدر من أهله في محله ، ذلك لأن

صحة التصرف إنما تكون باعتبار أهلية المتصرف ، وكون المحل قابلاً للتصرف

لكونه مالاً متقوماً ، والعبد المسلم مال متقوم في حق المسلم وغير المسلم جميعاً ،

والدليل على أن غير المسلم أهل للتصرف هو ثبوت الملك له على العبد المسلم وميراثه

وبقاء ملكه عليه حينما يسلم . والدليل على جبر غير المسلم على البيع بعد صحة

الشراء لاحتمال وجود فعل لا يحل بسبب ذلك الشراء لعداوة بين المسلم وغير

المسلم<sup>(٢)</sup> .

(١) سورة النساء : من الآية ١٤١ .

(٢) المبسوط ج ١٣ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٣٥ .

## مناقشة هذا الدليل :

نوقش قياس بيع المسلم لغير المسلم على صحة إرث غير المسلم للمسلم من

وجهين :

الأول : انتقال الملك فى الإرث القهرى لئلا يبقى الشيء بلا مالك ، وليس

البيع كذلك ، فإنه اختيارى ، فإن لم يصح بقى على ملك صاحبه<sup>(١)</sup>.

الوجه الثانى : إن استدامة الملك بالإرث أقوى من ابتدائه بالبيع ، ولا يلزم من

ثبوت الأقوى ثبوت ما دونه ، مع أننا نقطع الاستدامة عليه بمنعه منها وإجباره

على إزالتها<sup>(٢)</sup>.

## الرأى الراجح

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم ، وما قد ورد عليها من مناقشات وإجابات

أرى ترجيح رأى أصحاب المذهب الأول القائلين بعدم صحة شراء غير المسلم للعبد

المسلم ، وذلك لأن قوله تعالى :

﴿...وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾<sup>(٣)</sup>

عام يشمل أمور الدنيا والآخرة ، وفى ملك غير المسلم للعبد المسلم سبب يكسبه

إثبات أقوى السبل عليه ، والمسلم عزيز فى حالته الحرية والرق ، فلا نجعل لغير

(١) لمجموع ج ٩ ص ٣٩٩ .

(٢) المغنى ج ٤ ص ٢٩٢ .

(٣) سورة النساء : من الآية ١٤١ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →

المسلم سبيلاً عليه لإذلاله وإهانتته ، وأما إنه يصح ويجبر على بيعه فهذا غير سليم لأنه إذا منع من استدامة الملك عليه فلائ ي منع من ابتدائه من باب أولى .

ثالثاً : بيع الخمر <sup>(١)</sup> والخنزير والأصنام <sup>(٢)</sup> لغير المسلمين :

اتفق الفقهاء على عدم جواز بيع الخمر والخنزير والأصنام بين المسلم والمسلم وإذا تم البيع فإنه يكون باطلاً ولا أساس له ، لأنها فى حق المسلم مال غير متقوم ، لعدم جوار انتفاعه بها لأن المولى حل وعلا قد حرم هذه الأشياء على المسلمين .

والدليل على تحريمها من الكتاب قوله تعالى :

﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup>

ومن السنة ما ثبت فى الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه سمع

النبي صلى الله عليه وسلم يقول :

" إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام " الحديث <sup>(٤)</sup> ، وكذلك

اتفق الفقهاء على جواز بيع هذه الأشياء بين غير المسلمين لأنها فى حقهم مال متقوم يجوز انتفاعهم بها ، ولذا كانت لها حرمة وحماية فى أيديهم .

وإذا باع غير المسلم من غير المسلم خمرأً أو خنزيراً ثم أسلما أو أسلم أحدهما ،

فإما أن يكون قبل القبض أو بعه ، فإن كان قبل القبض يفسخ البيع لأنه بالإسلام

(١) الخمر : اسم لكل ما خامر العقل ، أى غطاه ، ( المصباح المنير ج ١ ص ٢٨٤ ) .

(٢) الأصنام : جمع صنع ، ويقال له ( الوثن ) المتخذ من الحجارة والخشب أو النحاس أو الفضة . ( المصباح المنير ج ١ ص ٤٧٦ ) .

(٣) سورة المائدة : من الآية ٩٠ .

(٤) صحيح البخارى ج ٤ ص ٣٥١ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
حرم البيع والشراء ، فيحرم القبض والتسليم أيضاً ، لأنه يشبه الإنشاء أو إنشاء من  
وه فيلحق به فى باب الحرمات احتياطاً ، وأصله قوله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(١)</sup>

والأمر يترك ما بقى من الربا هو النهى عن قبضه يؤيده قوله تعالى فى :

﴿...وَإِن تَبْتِغُوا فَلَکُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِکُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾<sup>(٢)</sup>

وإذا حرم القبض والتسليم لم يكن فى بقاء العقد فائدة ، فيبطله القاضى ،  
وأما إذا كان إسلامهما أو إسلام أحدهما بعد القبض مضى البيع ولا يفسخ ، لأن  
الملك قد ثبت على الكمال بالعقد ، والقبض فى حال الكفر ، وما يوجد بعد الإسلام  
هو دوام الملك ، والإسلام لا ينافى ذلك<sup>(٣)</sup> . أما إذا اشترى غير المسلم للمسلم خمراً  
أو خنزيراً كأن كان غير المسلم يعمل للمسلم أو وكيلاً له فى البيع والشراء فقد ذهب  
الشافعية والحنابلة إلى أن ذلك لا يصح لأن المسلم لا يصح أن يملك ذلك ابتداءً ،  
ولأن الخمر والخنزير محرمة على المسلم وما لا يجوز بيعه لا يجوز شراؤه<sup>(٤)</sup> .

وذهب الحنفية والزيدية إلى أن الشراء يصح<sup>(٥)</sup> لما روى عن سويد بن غفلة أن  
بلاً قال لعمر : " إن عمالك يأخذون الخمر والخنزير فى الخراج " فقال عمر : لا  
تأخذوها منهم ولكن ولوهم بيعها ، وخذوا أنتم من الثمن " <sup>(٦)</sup> .

(١) سورة البقرة : من الآية ٢٧٨ .

(٢) سورة البقرة : من الآية ٢٧٩ .

(٣) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٤٣ .

(٤) المغنى ج ٥ ص ٥١ .

(٥) أحكام القرآن للجصاص ج ١٣٦ ، بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٤٣ المبسوط ج ١٣ ص ١٣٧ ، ١٣٨ ، البحر

الزخار ج ٣ ص ٣٠٩ ، شرح الأزهار ج ٣٧٨ .

(٦) كتاب الأموال للحافظ بن سلام ص ٦٢ رقم ١٢٨ ، ١٢٩ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
قال أبو عبيد : ومعنى قول عمر " ولوهم يبيعها وخذوا أنتم الثمن " أن المسلمين كانوا يأخذون من أهل الذمة الخمر والخنازير من جزيتهم وخراج أرضهم بقيمتها ثم يتولى المسلم بيعها ، فأنكره عمر ثم رخص لهم أن يأخذوا أثمانها إذا كان أهل الذمة المتولين لبيعها ، لأن الخمر والخنازير مال من أموال أهل الذمة ولا تكون مالا للمسلمين (١).

ومعنى ذلك ان عمر رضي الله عنه أجاز أن يتولى غير المسلمين بيع هذه الأشياء ، ويأخذ المسلمون ثمنها .

والراجع أنه يحرم البيع في الأصل لأنه من باب الإعانة على المعصية ، ويجوز في حالة أخذ الحقوق أو غيرها كما في حالة الجزية والخراج .

رابعاً : حكم بيع السلاح لغير المسلمين :  
في هذا صورتان :

الأولى : حكم بيع السلاح لأهل الحرب .

الثانية : حكم بيع السلاح لأهل الذمة .

(١) كتاب الأموال ( المرجع السابق ) .

الصورة الأولى

## حكم بيع السلاح لأهل الحرب

إذا كان غير المسلمين أهل حرب فقد ذهب الفقهاء إلى أنه لا يجوز بيع السلاح لهم ، ولو تم البيع فإنه لا ينعقد ، ويكون البيع معصية في حق المسلم .<sup>(١)</sup> والدليل على ذلك قوله تعالى :

﴿...وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ...﴾<sup>(٢)</sup>

وأيضاً فإن الحربيين يعدون السلاح لقتالنا ، فالتسليم إليهم يؤدي إلى المعصية، فيصير بائعه مما يعجز عن تسليمه شرعاً فلا ينعقد البيع .  
وإما بيع غير السلاح لهم ما يستخدم في صنع السلاح كالحديد مثلاً فإن غلب على الظن أنه يصنعون به سلاحاً فلا يجوز البيع لهم ، وإن كان الغرض غير السلاح فيجوز البيع لهم<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : بدائع الصنائع ج ٥ ص ٣٣ ، بغلة السالك ج ٢ ص ٥ ، المجموع شرح المهذب ج ٩ ص ٤٣ ، المغنى ج ٤ ص ٤٦ ، المحلى ج ٩ ص ٦٥ .

(٢) سورة المائدة : من الآية ٢ .

(٣) بدائع الصنائع ج ٥ ص ٣٣ ، مغنى المحتاج ج ٢ ص ١٠ ، المجموع شرح المهذب ج ٩ ص ٤٣٢ .

الصورة الثانية

## حكم بيع السلاح لأهل الذمة

أما حكم بيع السلاح للذميين ، فهم إما أن يكونوا فى دار الإسلام وقت الشراء ، وإما فى دار الحرب .

فإن كانوا فى دار الإسلام ، فذهب أكثر الفقهاء إلى جواز بيع السلاح لهم ، وقد نص الشافعية على ذلك ، وأما غيرهم فذكروا حكم بيع السلام لأهل الحرب ، ولم ينصوا على أهل الذمة ، فعلم أنهم لا يمنعون البيع لهم ، وعلل الشافعية جواز البيع لهم بأنهم فى قبضتنا ، وتحت أيدينا ، فلا خوف منهم ، فيجوز بيع السلاح لهم<sup>(١)</sup> . وأرى أن ذلك يقيد بما يراه الإمام حتى لا تكون لهم شوكة فى دار الإسلام فيتقوون على المسلمين ، فيؤدى ذلك إلى ما لا تحمد عقباه .

وإما إن كانوا وقت الشراء فى دار الحرب فلا يجوز البيع لهم ، ويكون حكمهم كحكم الحربيين لأنهم ليسوا فى قبضتنا<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : بدائع الصنائع ج ٥ ص ٢٣٣ ، بلغت السالك ج ٢ ص ٥ ، المجموع شرح المهذب ج ٩ ص ٤٣٢ ، المغنى ج ٤ ص ٤٦ ، المحلى ج ٩ ص ٦٥ .  
(٢) المجموع شرح المهذب ، ج ٩ ص ٤٣ ، مغنى المحتاج ج ١٠ .

obeyikandi.com

## المطلب الثاني

### أحكام التعامل مع غير المسلمين في الربا

ويشتمل هذا المطلب على فرعين :

الأول : تعريف الربا وحكمه .

الثاني : حكم التعامل بالربا مع غير المسلمين .

## تعريف الربا ، وحكمه ، وحكمة تحريمه ، وأنواعه

أولاً : تعريف الربا :

الربا فى اللنة :

يطلق على معانى كثيرة أشهرها النمو والزيادة والعلو والارتفاع<sup>(١)</sup>

قال تعالى : ﴿ ... أَنْ تَكُونَ أُمَّةً هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ... ﴾<sup>(٢)</sup> أى أكثر.

وقال تعالى : ﴿ ... فَأَحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا ... ﴾<sup>(٣)</sup> أى : طافيا فوق

سطحه .

وقال تعالى عن الأرض : (أَهْتَرَّتْ وَرَبَّتْ)<sup>(٤)</sup> أى : زادت .

وقال تعالى : (وَيُرَبِّي الصَّدَقَاتِ) أى : ينميتها .

والزيادة إما أن تكون فى نفس الشيء كقوله تعالى : (أَهْتَرَّتْ وَرَبَّتْ) ، وإما

فى مقابلة كدرهم بدرهمين ، فقليل هو حقيقة فيها ، وقيل حقيقة فى الأول مجاز فى

الثانى ، وقيل إنه فى الثانى حقيقة شرعية<sup>(٥)</sup>

تعريف الربا فى الشرع :

(١) لسان العرب لابن منظور ج ١١ ص ١٧ ، المصباح المنير ص ٢٩٥ ، مختار الصحاح ص ٢٣١ .

(٢) سورة النحل : من الآية ٩٢ .

(٣) سورة الرعد : من الآية ١٧ .

(٤) سورة الحج : من الآية ٥ .

(٥) نيل الأوطار ج ٥ ص ١٨٩ .

وقد عرف بتعريفات كثيرة منها : أنه عقد على عوض مخصوص غير معلوم

التماثل فى معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير فى البديلين أو أحدهما<sup>(١)</sup>

ثانياً : حكم الربا :

والربا محرم بالكتاب والسنة والإجماع ، أما الكتاب فقوله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُوا

اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ ﴿١٣﴾ وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢﴾

وقوله تعالى :

﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي

يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا

وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ... ﴿٣﴾

وأما السنة :

فأحاديث منها ما رواه البخارى ومسلم عن أبى هريرة رضي الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم :

قال : " اجتنبوا السبع الموبقات أى المهلكات ، قالوا : وما هى يا رسول الله ؟

قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التى حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ،

وأكل مال اليتيم ، والتولى يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات " <sup>(٤)</sup>

(١) مغنى المحتاج ج ٢ ص ٢١ .

(٢) سورة آل عمران : من الآية ١٣٠ : ١٣١ .

(٣) سورة البقرة : من الآية ٢٧٥ .

(٤) صحيح البخارى بشرح السندى ج ٢ ص ١٣١ ، النسائى ج ٦ ص ٢٢٧٠ .

ومنها ما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن آكل الربا وموكله وشاهديه وكتابه<sup>(١)</sup> (رواه الخمسة إلا الترمذي)، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع: " ألا وإن كل ربا من ربا الجاهلية موضوع، لكم رؤس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون " <sup>(٢)</sup>

### ثالثاً : حكمة تحريم الربا :

الربا له مفسد كثيرة ، ولذلك فقد حرم من أجلها ، منها أنه يسبب انقطاع التعاون بين الناس ، ويولد الحقد والكراهية بين الغنى والفقير ، والتعامل بالربا يعود بالإنسان ويربيبه على عدم استخدام مواهب الله التي أعطيت له ويقعد به عن العمل والسعى في الأرض بالتجارة أو الزراعة أو الصناعة ، لأن الرجل إذا رأى أنه أودع نقوده في بنك من البنوك وأخذ عليها ربحاً محددًا بدون تعب وبدون خسارة لرأس مال يتعود الكسل ويكره العمل ويصبح عضواً فاسداً في المجتمع ، كذلك فإن الذي يتعامل بالربا إن كان هو الآخذ تعقدت حياته وكثرت ديونه وأصبح في حيرة كيف يسدد هذه الديون التي تتضاعف يوماً بعد يوم ، وإن كان هو صاحب المال أصابه البؤس والهم ، بل يصبح سمير الهموم ، ويصبح ليس نديم الفكر مضطرب الفؤاد حيث توعدده الله بقوله تعالى :

﴿...فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ...﴾ <sup>(٣)</sup>

### رابعاً : أنواع الربا :

(١) صحيح مسلم برقم ١٥٩٧ .  
(٢) انظر خطبة الوداع في سيرة ابن هشام ج ٤ ص ١٨٥ .  
(٣) سورة البقرة : من الآية ٢٧٩ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الربا على ضربين<sup>(١)</sup> ربا الفضل وriba النساء. فربا  
الفضل هو البيع مع زيادة أحد العوضين عن الآخر، وriba النساء هو البيع لأجل .  
وزاد بعض الفقهاء نوعاً ثالثاً وهو ربا اليد<sup>(٢)</sup> وهو البيع مع تأخير قبض  
العوضين أو أحدهما والجمهور ذكره في ربا النساء .  
وزاد بعضهم كذلك نوعاً رابعاً وهو ربا القرض المشروط فيه جرنفع ، وأدخله  
الجمهور في ربا الفضل<sup>(٣)</sup>.

## الفرع الثاني

(١) انظر : بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٨٢ ، حاشية الدسوقي ج ٣ ص ٤٧ وما بعدها – المغنى ج ٤ ص ٢ .  
(٢) انظر : مغنى المحتاج ج ٢ ص ٢١ .  
(٣) المرجع السابق .

## أحكام التعامل بالربا مع غير المسلمين

التعامل بالربا بين المسلم وغير المسلم إما أن يجرى فى دار الإسلام ، وإما أن يجرى فى دار الحرب ، ولكل حالة حكمها .

أولاً : التعامل فى دار الإسلام :

لا خلاف بين الفقهاء فى أنه لا يجوز التعامل بالربا بين المسلم وغير المسلم إذا كانا فى دار الإسلام لأن الربا محرم ، وأدلة تحريم الربا قد سبق ذكرها ، فإذا حدث وتبايع غير المسلمين مع بعضهم بالربا ، ثم أسلم المتبايعين أو أسلم أحدهما ، فإما أن يكون قبل القبض أو بعده ، فإن كان قبل القبض فإن البيع يفسخ ، وذلك لتحريم البيع بالربا بعد إسلامهما أو إسلام أحدهما ، ويحرم القبض والتسليم .

لقوله تعالى :

﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(١)</sup>

والأمر بترك ما بقى من الربا نهى عن قبضه لحرمة فى الإسلام ، وقد ذهب

إلى ذلك الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة .<sup>(٢)</sup>

وأما إذا كان إسلامهما أو إسلام أحدهما بعد القبض فقد ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن البيع لا يفسخ ، لأن الملك قد ثبت على الكمال بالعقد والقبض فى حال الكفر ، والذى يوجد بعد الإسلام هو دوام الملك ، والإسلام لا ينافيه .

(١) سورة البقرة : الآية ٢٧٨ .

(٢) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٤٣ ، المدونة مجلد ٤ ج ١٠ ص ٢٨٥ ، الأم ج ٤ ص ٢٤٣ ، المغنى ج ٤ ص ٣١٩

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
وكذلك لأن الرسول ﷺ لم يرد شيئاً من بياعات من أسلم من المشركين ، لكن الشافعية والحنابلة قالوا إن أسلم أحدهما يعد قبض أحد العوضين وقبل قبض الثانى فكان الذى أسلم من له الفضل لم يأخذ له إلا مثل ما أعطى ، ولا يجوز له أن يأخذ الربا ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذُرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴾<sup>(١)</sup>

وأما المالكية فقالوا إن أسلم الذى عليه الحق فعن مالك فى ذلك روايتان : إحداهما أنه قال إن لم أرد عليه ما أخذ أخاف أن أظلم غير المسلم .  
والرواية الثانية أنه قضى عليه بالربا مثل أن يكون عليه ديناران سلم إليه فيهما ديناراً فإنه يقضى على المطلوب بالدينارين ، ووجه قول الإمام مالك هو أن تعاملهما حين العقد لم يمنعه الإسلام ، والذى له الحق مستديم استباحته لأن الاعتبار بوقت العقد لا بوقت الأداء .<sup>(٢)</sup>  
والراجع من ذلك هو ما قاله الشافعية والحنابلة ، وذلك لأن الربا محرم ولا يصح التعامل به أياً كان موقف المسلم .

الحالة الثانية :

(١) سورة البقرة : من الآية ٢٧٨ .  
(٢) المدونة ، مجلد ٤ ج ١٠ ص ٢٨٥ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
إذا كان المسلم وغير المسلم فى دار الحرب دار الكفر فقد ذهب الإمام أبو حنيفة وصاحبه محمد - رحمهما الله - إلى أنه يجوز للمسلم أن يتعامل بالربا مع غير المسلم فى دار الحرب (١).

وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز للمسلم أن يتعامل بالربا مطلقاً سواء كان فى دار الإسلام أم فى دار الحرب ، وسواء كان مع مسلم أو مع غير المسلم (٢).

الأولى ..

استدل الأمامان أبو حنيفة ومحمد بالسنة والمعقول .

أولاً : السنة :

ما روى عن مكحول عن رسول الله ﷺ قال : " لا ربا بين المسلمين وبين أهل دار الحرب فى دار الحرب " (٣)

وجه الدليل :

قالوا إن هذا الحديث ينفى وجود الربا فى دار الحرب بين المسلم وغير المسلم وعلى ذلك فيجوز التعامل بالربا ، أى أن الربا مقصور على دار الإسلام فقط ، وعلى ذلك يجوز بيع وشراء المسلم الدرهم بالدرهمين من الحربى فى دار الحرب (٤).

مناقشة الدليل :

نوقش هذا الدليل بأن هذا الحديث مرسل ضعيف فلا حجة فيه (١).

(١) المبسوط ج ١٤ ص ٥٦ - البدائع ج ٥ ص ١٩٢ .

(٢) المدونة مجلد ٤ ج ١٠ ص ٢٨٥ ، الأم ج ٤ ص ٢٤٢١ .

(٣) انظر : نصب الراية للزليعى ج ٤ ص ١٩٦ .

(٤) المبسوط ج ١٤ ص ٥٦ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
الجواب عن هذه المناقشة :

أجيب على هذه المناقشة بأن الحديث وإن كان مرسل إلا أن مكحول ثقة  
ففيه ، والمرسل من مثله مقبول (٢)  
ثانياً : المعقول :

قالوا إن أموال أهل الحرب مباحة في نفسها ، فاستباحها بالعقد الفاسد  
أولى ، ومال الحربى ليس بمعصوم في نفسه ، إلا أن المسلم المستأمن منع من تملكه  
من غير رضاه لما فيه من الغدر والخيانة ، فإذا بذله باختياره ورضاه فقد زال هذا  
المعنى ، فكان الأخذ استيلاء على مال مباح غير مملوك ، وأنه مشروع مفيد للملك  
كالاستيلاء على الحطب والحشيش وبه تبين أن العقد ههنا ليس بتملك ، بل هو  
تحصيل شرط التملك وهو الرضا ، لأن ملك الحربى لا يزول بدونه ، وما لم ينزل ملكه  
لا يقع الأخذ تملكاً ، لكنه إذا زال فالملك للمسلم يثبت بالأخذ والاستيلاء لا بالعقد  
فلا يتحقق الربا (٣) .

مناقشة هذا الدليل :

قالوا لا نسلم أن أموال الحربى مباحة بلا عقد ، وذلك إذا دخل المسلم دار  
الحرب بأمان ، وإن دخلها بغير أمان فالعلة منتقضة ، كما إذا دخل الحربى دار  
الإسلام فبايعه المسلم فيها درهماً بدرهمين فإنه لا يجوز كذلك فى دار الحرب ،  
وكذلك فإنه لا يلزم من كون أموالهم تباح بالاغتنام استباحتها بالعقد الفاسد ،  
ولهذا تباح أيضاً على نسائهم بالسبى دون العقد الفاسد .

(١) المجموع شرح المذهب ج ٩ ص ٢٩٢ .

(٢) المبسوط - المرجع السابق .

(٣) البدائع ج ٥ ص ١٩٤ .

---

أحكام التعامل مع غير المسلمين  
أدلة الجمهور :

احتج الجمهور بعموم القرآن والسنة في تحريم الربا من غير فرق بين دار الحرب ودار الإسلام ، ولا بين التعامل بين المسلم والمسلم أو غير المسلم ، وقد تقدمت الأدلة على تحريم الربا وما كان ربا في دار الإسلام كان ربا محرماً في دار الحرب ، كما لو تبايعه مسلمان مهاجران ، وكما لو تبايعه مسلم وحربي في دار الحرب ، ولأن ما حرم في دار الإسلام على المسلم حرم هناك كالخمر وسائر المعاصي ، ولأنه عقد على ما لا يجوز في دار الإسلام فلم يجز في دار الحرب كالنكاح الفاسد هناك .  
قالوا ولو صح حديث مكحول لتأولناه على أن معناه لا يباح الربا في دار الحرب جمعاً بين الأدلة .

والراجع هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء ، وذلك لقوة أدلتهم ، وأن الربا محرّم سواء كان بين المسلمين أو بين المسلمين وغير المسلمين ، وسواء كان في دار الحرب أم في دار الإسلام كسائر المعاصي فإنها تحرم في دار الحرب كما حرمه في دار الإسلام ، فالربا من الكبائر فيحرم في كل الأحوال .

## أحكام التعامل مع غير المسلمين في الشفعة

ويشتمل هذا المطلب على فرعين :

الفرع الأول : تعريف الشفعة والدليل عليها وحكمة مشروعيتها .

الفرع الثاني : حكم الشفعة مع غير المسلمين .

## الفرع الأول

### تعريف الشفعة والدليل عليها وحكمة مشروعيتها

أولاً : تعريف الشفعة :

وهي لغة - بضم المعجمة ( الشين ) وسكون الفاء ، وقد غلط من حركها : وهي من شفعت الشيء إذا ضمته وثنيته ، ومنه شفح الآذان ، وسميت شفعة لضم نصيب إلى نصيب ، فقيل فيها ثلاثة اشتقاقات : قيل مأخوذ من الشفع ، وهو الزوج ، وقيل من الزيادة ، وقيل من الإعانة<sup>(١)</sup>.

وأما شرعاً : فهي استحقاق الشريك انتزاع حصة شريكه المنتقلة عنه من يد من انتقلت إليه<sup>(٢)</sup>.

أو هي انتقال حصة شريك إلى شريك كانت انتقلت إلى أجنبي يمثل العوض المسمى<sup>(٣)</sup>.

والشفعة كانت معروفة عند العرب ، وذلك أن الرجل كان إذا باع في الجاهلية منزلاً أو حائطاً أتاه الجار أو الشريك فيشفع إليه فيما باع فيشفعه ويجعله أولى ممن يعد سببه فسميت شفعة ، وطالبها شفيحاً<sup>(٤)</sup>.

ثانياً : الدليل على الشفعة :

(١) المصباح المنير ج ١ ص ٤٣٢ ، مختار الصحاح ص ٣٤١ ، نيل الأوطار ج ٥ ص ٣٣ .

(٢) المعنى لابن قدامة ج ٥ ص ٣٠٧ .

(٣) نيل الأوطار ج ٥ ص ٣٣١ .

(٤) المنتقى شرح الموطأ الباجي ج ٦ ص ١٩٩٠ م .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
ما روى عن جابر رضي الله عنه قال : " جعل رسول الله ﷺ الشفعة في كل ما لم يقسم ،  
فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة " (١)

وروى عنه بلفظ : " قال : قال رسول الله ﷺ من كان له شريك في ربة  
أو نخل فليس له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فإن رضى أخذ ، وإن كره ترك . (٢)

ثالثاً : حكمة مشروعتها :

وقد شرع الإسلام الشفعة ليمنع الضرر ويدفع الخصومة ، لأن حق تملك  
الشفيع للمبيع الذي اشتراه أجنبي يدفع عنه ما قد يحدث له من ضرر ينزل به من  
هذا الأجنبي الطارئ ، واختار الإمام الشافعي أن الضرر هو ضرر مؤونة القسمة  
واستحداث المرافق وغيرها ، وقيل ضرر سوء المشاركة .

(١) صحيح البخارى ج ٢ ص ١٠٤ .  
(٢) صحيح مسلم شرح النووى ج ١١ ص ٤٥ ، والرابعة وهى - بفتح الراء وسكون الموحدة - تأنيث ريع وهو  
المنزل الذى يرتبعون فيه فى الربيع ، ثم سمي به الدار والمسكن . ( نيل الأوطار ج ٥ ص ٣٣٣ ) .

## حكم الشفعة مع غير المسلمين

وه مسألتان :

المسألة الأولى : حكم الشفعة للمسلم على غير المسلم .

المسألة الثانية : حكم الشفعة لغير المسلم على المسلم .

## حكم الشفعة للمسلم على غير المسلم

اتفق الفقهاء على أن الشفعة تثبت للمسلم على غير المسلم بلا خوف بينهم ، وذلك مراعاة لحق المسلم حتى لا يقع عليه ضرر ، لأنها تثبت للمسلم على المسلم ، فلأن تثبت للمسلم على غير المسلم من باب أولى .  
حكم ما لو كان ثمن المشفوع خمراً أو خنزيراً :  
اختلف الفقهاء في هذه الحالة على رأيين :

### الرأى الأول :

وهو لجمهور الفقهاء المالكية والشافعية والحنابلة الزيدية والشيعة الإمامية<sup>(١)</sup> وقد ذهبوا إلى أن الشفعة لا تثبت للمسلم إذا كان الثمن خمراً أو خنزيراً أو قيمتها لأن هذه الأشياء غير معتبر ماليتها في حق المسلم لحرمتها ، ولأنه عقد بئمن محرم فلم تثبت فيه الشفعة ، كما لو كان بين مسلمين .

### الرأى الثانى :

وهو للحنفية<sup>(٢)</sup> وقد ذهبوا إلى أن الشفعة تثبت للمسلم ، ولكن يدفع قيمة هذا الأشياء ، وذلك لأن هذه الأشياء مال متقوم فى حق غير المسلم ، والمسلم ليس من أهل تملك الخمر والخنزير ، فمتى تعذر عليه التملك بالعين تملك بالقيمة كما لو كان الشراء بالعرض فإنه يأخذ بقيمة العرض كذا هنا<sup>(٣)</sup> .

والراجع ما ذهب إليه الحنفية حتى لا نمكن غير المسلم من التحايل وتقويت حق الشفعة للمسلم ، ولأنه إذا تعذر الثمن انتقلنا إلى القيمة .

(١) المدونة ج ١٠ ص ٢١٩ ، المغنى ج ٥ ص ٣٨٨ ، ٢٨٩ ، الروض المربع ج ١ ص ٢٢٦ ، شرح النيل ج ٣ ص ٦٥٦ ، سفينة النجاة ج ٤ ص ٢٦ ، شرح الأزهار ج ٣ ص ٢٠٧ .  
(٢) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٦ .  
(٣) المرجع السابق .

## حكم الشفعة لغير المسلم على المسلم

تثبت الشفعة لغير المسلم على غير المسلم بلا خلاف بين الفقهاء وذلك لعموم الأخبار ولأنهما تساويا فى الدين والحرمة فتثبت لأحدهما على الآخر كما للمسلم على المسلم<sup>(١)</sup>.

ولكن الفقهاء اختلفوا فى ثبوت الشفعة لغير المسلم على المسلم ، والخلاف هو فى الذمى ، وأما الحربى فلا شفعة له لأنه ليس من أهل دار الإسلام ، وكذلك المستأمن لأنه يقطن دار الإسلام لمدة قصيرة من الزمن ، وكان خلافهم فى الذمى على رأيين :

### الرأى الأول :

وهو لجمهور الفقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والظاهرية ، وهو المروى عن عمر بن عبد العزيز وحماة بن أبى سليمان ، ورواية عن شريح ، وقد ذهبوا إلى ثبوت الشفعة لغير المسلم على المسلم<sup>(٢)</sup>.

### الرأى الثانى :

وهو للحنابلة والزيدية والشيوعية الإمامية والإباضية ، وهو المروى عن الحسن والشعبى ورواية أخرى عن شريح .

(١) المغنى ج ٥ ص ٣٨٨ .  
(٢) المبسوط ج ١٤ ص ٦٣ ، البدائع ج ٥ ص ١٦ ، مواهب الجليل (الخطاب) ج ٥ ص ٣١٠ ، فتح العزيز ج ٧ ص ٦ ، الأم ج ٦ ص ١٣٣ ، صحيح مسلم شرح النووى ج ١١ ص ٤٦ ، المحلى ج ٩ ص ٩٤ .

وقد ذهبوا إلى عدم ثبوت الشفعة لغير المسلم على المسلم<sup>(١)</sup>.

الأولى ..

أدلة الرأى الأول القائل بَبُوتِ الشَّفَعَةِ لِغَيْرِ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ :

أولاً : بعمومات الأدلة التي تجيز الشفعة من غير تفرقة ولا فصل بين كونها للمسلم أو لغير المسلم ، ومن ذلك ما رواه مسلم : " من كان له شريك فى ربيعة أو نخل فليس له أن يبيع حتى يؤذن شريكه ، فإن رضى أخذ ، وإن كره ترك "<sup>(٢)</sup>

قالوا : فقوله ﷺ : " من كان له شريك " عام يتناول المسلم وغير المسلم ، وكذلك قوله ﷺ فيما يروى عن جابر قال : " قضى رسول الله ﷺ بالشفعة فى كل شرك : فى أرض أو ربع أو حائط لا يصلح أن يبيع حتى يعرض شريكه فيأخذ أو يدع ، فإن أبى فشريكه أحق به حتى يؤذنه "<sup>(٣)</sup> وغير ذلك من العمومات الواردة فى الشفعة .

ثانياً : قالوا : إن الشفعة ثابتة لدفع الضرر الحادث بالشراء لأن الأصل أن الإنسان حر التصرف فى ملكه ببيعه لأى شخص ، ولكن جاء الإسلام بالشفعة لدفع الضرر الذى يمكن أن يقع على الجار ببيع هذه الدار أو غيرها من الأشياء إلى شخص آخر ، فأثبت الإسلام الشفعة للجار لدفع الضرر .

قالوا : والمسلم وغير المسلم فى ذلك سواء لأن الضرر الذى يمكن أن يقع على المسلم يمكن أن يقع على غير المسلم .

(١) المغنى ج ٥ ص ٣٨٨ ، أحكام أهل الذمة ، القسم الأول ص ٢٩١ ، الروض المربع ج ١ ص ٢٢٦ ، شرح النيل ج ٣ ص ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، سفينة النجاة ج ٢ ص ٢٦ .

(٢) صحيح مسلم شرح النووي ج ١١ ص ٤٥ .

(٣) المرجع السابق .

وقالوا : كذلك لأن هذا حق التملك على المشتري بمنزلة الشراء منه ، والكافر والمسلم فى ذلك سواء لأنه من الأمور الدنيوية <sup>(١)</sup> ، وأنه خيار ثابت لدفع الضرر بالشراء فاستوى فيه المسلم وغير المسلم كالرد بالعيب <sup>(٢)</sup>

ثم إن غير المسلمين الذين يلتزمون بأحكام الإسلام يطبق عليهم ما يطبق على المسلم بالنسبة للمعاملات ، والشفعة من المعاملات فيطبق عليهم أحكامها <sup>(٣)</sup>

ثالثاً : ما روى عن شريح أنه قضى بالشفعة للذمى على المسلم يخرج من الخراج ، فكتب إلى سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فأجازه ، وكان ذلك بمحضر من الصحابة الكرام - رضى الله عنهم أجمعين - فيكون ذلك إجماعاً <sup>(٤)</sup> .

أدلة الزهبي الثانى : القائل بعدم ثبوت الشفعة لغير المسلم على المسلم :  
أولاً : استدلووا من السنة :

بما روى عن أنس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " لا شفعة لنصرانى " <sup>(٥)</sup> .

واستدلوا بما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام فإذا

لقيم أحدهم فى طريق فاضطروه إلى أضيقه " <sup>(٦)</sup>

ووجه الاستدلال من هذا أنه صلى الله عليه وسلم لم يجعل لهم حقاً فى الطريق المشترك عند

تزامهم مع المسلمين ، فكيف يجعل لهم حقاً إلى انتزاع ملك المسلم منه قصراً ، بل

هذا تنبيه على المنع من انتزاع الأرض من يد المسلم وإخراجه منها لحق الكافر لنفى

(١) البدائع ج ٥ ص ١٦ ، المغنى ج ٥ ص ٣٨٨ ، الميسوط ج ١٤ ص ١٧٢ .

(٢) المغنى ج ٥ ص ٣٨٨ .

(٣) تاريخ التشريع الإسلامى ص ٣٢٢ د . محمد سلام مذكور .

(٤) البدائع ج ٥ ص ١٦ .

(٥) رواه ابن عدى ، ورواه البيهقى فى منتخب كنز العمال ج ٣ ص ٤٨ .

(٦) صحيح مسلم شرح النووى ج ١٤ ص ١٤٨ ، وهو مروى عن أبى هريرة .

ضرر الشركة عنه ، وضرر الشركة على الكافر أهون عن تسليطه على إزالة ملك المسلم عند قهراً<sup>(١)</sup>.

واستدلوا بما روى أن النبي ﷺ قال : " لا يُترك بجزيرة العرب دينان "<sup>(٢)</sup> ووجه الاستدلال من هذا أن النبي ﷺ حكم بإخراجهم من أرضهم ونقلها إلى المسلمين لتكون كلمة الله هي العليا ، ويكون الدين كله لله ، فكيف نسلطهم على انتزاع أراضي المسلمين منهم قهراً وإخراجهم منها؟<sup>(٣)</sup>  
ثانياً : استدلو بالمعقول :

قالوا الشفعة حق ويختص بالعقار فلا يساوى الذمي فيه المسلم كالاستعلاء في البنيان ، يوضحه أن الاستعلاء تصرفه في هواء ملكه المختص به فإذا منع منه فكيف يسلط على انتزاع ملك المسلم منه قهراً ، وهو ممنوع من التصرف في هوائه تصرفاً يستعلى فيه على المسلم ، فأين هذا الاستعلاء من استعلائه عليه بإخراجه من ملكه قهراً؟<sup>(٤)</sup>

ثالثاً: قالوا الشفعة وجبت لإزالة الضرر عن الشفيع وإن كان فيها ضرر بالمشتري فإذا كان المشتري مسلماً فسلط الذمي على انتزاع ملكه منه قهراً كان فيه تقديم حق الذمي على حق المسلم وهذا ممتنع ، وأيضاً فإنه يتضمن مع إضراره بالمسلم إضراراً بالدين وتملك دار المسلمين منه قهراً وشغلها بما يسخط الله بدل ما يرضيه ، وهذا خلاف قواعد الشرع .<sup>(٥)</sup>

(١) أحكام أهل الذمة ، القسم الأول ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ .

(٢) مسند الإمام أحمد ج ٦ ص ٢٧٥ .

(٣) أحكام أهل الذمة ، القسم الأول ص ٢٩٣ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) المرجع السابق .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →

رابعاً : إن غير المسلمين لا يملكون دورهم على الحقيقة ، ولو كانوا مالكين حقيقة لما أوصى النبي ﷺ بإخراج المشركين من جزيرة العرب<sup>(١)</sup> وقال ﷺ : " لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب "<sup>(٢)</sup> هذا مع بقائهم على عهدهم وعدم نقضهم له ، فلو كانوا مالكين لدورهم حقيقة لما أخرجهم وهم لم ينقضوا عهداً .<sup>(٣)</sup>

## المناقشة

### مناقشة أدلة أصحاب المذهب الأول :

ناقش أصحاب المذهب الثاني أصحاب المذهب الأول بما يلي :-

أولاً : قالوا العمومات الواردة في الشفعة يخصها حديث : " لا شفعة لنصراني " .  
الجواب عن هذه المناقشة : رد أصحاب المذهب الأول فقالوا بأن هذا الحديث لم يروه أصحاب الصحاح وغير معلوم صحته .

ثانياً : قالوا إن ما معهم من عمومات وإطلاقات مما لا يعرض فيه للمستحق ، وإنما سبقت لأحكام الأملاك ، لا لعموم الأملاك من أهل الملة وغيرها<sup>(٤)</sup>

ثالثاً : قالوا قياس غير المسلم على المسلم من أفسد القياس ، وكذلك قياس من تحب له الشفعة بمن تجب عليه قياس فاسد ، وذلك كاستحقاق المسلم تعليه البناء

(١) روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أخرجوا المشركين من جزيرة العرب " أورده البخارى فى صحيح ج ٤ ص ٣١ ، ومسلم فى ص حجه رقم ٢٠ ص ١٢٥٨ .  
(٢) رواه الإمام مسلم فى صحيحه فى كتاب الجهاد الحديث رقم ٦٣ ص ١٣٨٨ ، أحمد فى المسند ج ١ ص ٢٩ .  
(٣) أحكام أهل الذمة ، القسم الأول ص ٢٩٥ .  
(٤) المرجع السابق .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
على الذمى وليس العكس فإنه قياس لا يستوى فيه الأصل والفرع فى مقتضى  
الحكم<sup>(١)</sup> .

رابعاً : قالوا إن الشفعة إنما تثبت للمسلم دفعاً لضرر عن ملكه فقدم دفع ضرر  
الشريك أو الجار المسلم على دفع ضرر المشتري المسلم ، ولا يلزم من تقديم  
دفع ضرر المسلم على المسلم تقديم دفع ضرر غير المسلم ، فإن حق المسلم  
أرجح ورعايته أولى<sup>(٢)</sup>

خامساً : قالوا قياس الأخذ بالشفعة على الرد بالعيب قياس فاسد وذلك لأن الرد  
بالعيب من باب استدراك الظلامة وأخذ الجزء الفائت الذى يترك على  
التمن فى مقابله ، فأين ذلك من تسليطه على انتزاع ملك المسلم منه قهراً ،  
واستيلائه عليه ، وكذلك لا يصح القياس على ثبوت الخيار فى البيع ، فإن  
الخيار وإن كان خيار شرط فهو شرطه له على نفسه ، وإن كان خيار  
مجلس فمن لا يثبتته كيف يحتج به ، وإن ألزم به من يثبتته فهو يفترق عنه  
بأن خيار المجلس هو موجب العقد شرعاً فلا يتخلف عن العقد<sup>(٣)</sup> .

(١) المرجع السابق ص ٢٩٦ .

(٢) المغنى ج ٥ ص ٣٨٨ .

(٣) أحكام أهل الذمة ص ٢٩٧ .

## مناقشة أدلة المذهب الثانى

أولاً : نوقش استدلالهم بحديث " لا شفعة لنصرانى " بأنه لم يروه أصحاب الصحاح، وأن أحاديث العموم أصح وأثبت فتقدم عليه .

ثانياً : نوقش استدلالهم بالأحاديث بأنها فى أمور خاصة تبعد عن البيع والشراء الذى يستوى فيه المسلم وغير المسلم ، وذلك لأن الضرر واجب أن يدفع على المسلم وغير المسلم الذى يلتزم بأحكام الإسلام .

### الترجيح

بعد عرض الآراء وأدلتها يترجح لدى :

أولاً : أن شفعة غير المسلم على المسلم فى جزيرة العرب لا تجوز ولا تثبت وذلك لأن النبى ﷺ كان يريد أن يخرجهم منها فكيف نجعل لهم وسيلة لتملك الأشياء فيها بالقهر .

ثانياً : النصوص العامة التى استند إليها الجمهور لا تفرقة فيها بين المسلم وغير المسلم ، ولكن النص الذى استند إليه أصحاب المذهب الثانى يخص هذه النصوص ، وكذلك النصوص التى استند إليها أصحاب المذهب الثانى تتكلم عن أشياء خاصة فى التعامل مع غير المسلمين يمكن أن تقاس عليها الشفعة كالاستعلاء فى البنيان .

ثالثاً : قياس غير المسلم على المسلم فى دفع الضرر، ذلك القياس لا يصح لأن غير المسلم ليس له مثل حقوق المسلم فى كل شئ ، ويوضح ذلك ما استند إليه

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
أصحاب المذهب الثانى فى شأن الطريق فإن الواجب على المسلمين أن يلجأوا غير  
المسلم إلى أضيق الطريق ، فإذا كان ذلك فى الطريق ، فما بالك بالدار؟  
رابعاً : لا يصح أن يكون من الأمور الدنيوية التى يستوى فيها المسلم وغير  
المسلم لأننا إذا جعلنا لغير المسلم حقاً فى الشفعة على المسلم جعلنا له سبيلاً على  
المسلم ، وذلك ممنوع لقوله تعالى :

﴿...وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾<sup>(١)</sup>

وعلى ذلك يترجح الرأى الثانى لى ، وأنه لا شفعة لغير المسلم على المسلم .

(١) سورة النساء : من الآية ١٤١ .

obeyikandi.com

## المطلب الرابع

### أحكام التعامل مع غير المسلمين فى الشركة

ويشتمل هذا المطلب على فرعين :

الفرع الأول : تعريف الشركة وأنواعها وحكمها

الفرع الثانى : حكم الشركة مع غير المسلمين

## الفرع الأول

### تعريف الشركة وأنواعها وحكمها

أولاً : تعريف الشركة وأنواعها :

الشركة فى اللغة : هى الاختلاط على الشيوع أو الاجتماع<sup>(١)</sup>.

وأما فى الشرع : فتطلق الشركة فى اصطلاح الفقهاء على ثلاثة معان :

الأول : الإباحة : وتكون فيما أبيع للناس الانتفاع به لما روى أن النبى ﷺ

قال : " المسلمون شركاء فى ثلاث : فى الماء والكلا والنار"<sup>(٢)</sup> والمراد بذلك أن الناس

شركاء فى هذه الأشياء ما لم تكن محرزة ( أى مملوكة لأحد ) فتكون هذه الأشياء

من قبيل الأموال المباحة ، وجميع النسا فيها شركاء فى إباحة الانتفاع بها، ولا

يختص بها فرد دون فرد ، إلا أن يقوم بإحرازها شخص فتكون ملكاً له بهذا

الإحراز، ويختص بمنفعتها فقط<sup>(٣)</sup>.

الثانى : الملك ، وهى نوعان : نوع يثبت بفعل الشريكين ، ونوع يثبت بغير

فعلها، أما الذى يثبت بفعلها ، فنحو أن يشتريا شيئاً ، أو يوهب لهما ، أو يوصى

لهما ، أو يتصدق عليهما ، فيقبلا ، فيصير المشترى والموهوب والموصى به والمتصدق به

مشاركاً بينهما شركة ملك ، وأما الذى يثبت بغير فعلها فهو كالميراث بأن ورثا

شيئاً فيكون الموروث مشتركاً بينهما شركة ملك<sup>(٤)</sup> فالشركة فى الملك قد تكون

(١) لسان العرب ج ١٢ ص ٢٥ ، المصباح المنير ج ١ ص ٤٢٣ .

(٢) سنن أبى داود برقم ٣٤٧٧ ، سنن ابن ماجه برقم ٢٤٧٢ ، من حيث ابن عباس .

(٣) أحكام الشركات ، ص ٤ ، د. يوسف عيد المقصود .

(٤) بدائع الصنائع ج ٦ ص ٥٦ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
اختيارية، وهى ما تكون بفعل الشريكين أو الشركاء، وقد تكون جبرية، وهى ما حصلت بغير فعلهما<sup>(١)</sup>.

**الثالث :** الشركة بمعنى العقد، وهى الشركة التى تنشأ بالعقد والاتفاق بين الطرفين على انشاءها والاشتراك فى المال والربح، أو على الاشتراك فى الربح فقط دون الاشتراك فى رأس المال، وقد عرفها بعض الفقهاء بأنها: ثبوت الحق فى الشيء الواحد لشخصين فصاعداً على جهة الشيوخ<sup>(٢)</sup>، وعرفها بعضهم بأنها اجتماع حقوق الملاك فى الشيء الواحد على سبيل الشيوخ<sup>(٣)</sup>.

**ثانياً :** أنواع هذه الشركة :

والشركة بمعنى العقد تنقسم إلى ثلاث صور:

**الصورة الأولى :**

**شركة الأموال :** وهى التى تكون قائمة على الاشتراك فى رأس المال مع المشاركة فى الربح، وهذه الشركة يندرج تحتها نوعان من الشركة، وهما شركة العنان<sup>(٤)</sup> وشركة المفاوضة<sup>(٥)</sup>.

(١) أحكام الشركات ص ٥ .

(٢) كفاية الأخيار ج ١ ص ٢٨٠، مغنى المحتاج ج ٢ ص ٢١١ .

(٣) مفتاح الكرامة للعاملى ج ٢ ص ٢٨٨ .

(٤) والعنان إما أن تكون بكس العين أو فتحها، فإن كانت بالكسر فهى من عن الشيء أى ظهر لكل من الشريكين مال الآخر، أو من عنان الدابة، وإن كانت بالفتح فهى من عنان السماء أى سحابه، لأنها علت كالسحاب بصحتها وشهرتها (مغنى المحتاج ج ٢ ص ٢١٢) . وشركة العنان هى عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل واحد بدفع حصة معينة من رأس مال الشركة ليحصل الاتجار فى هذا المال، على أن يكون الربح بينهم بحسب نسبة يتفقون عليها (البدائع ج ٦ ص ٥٦، المبسوط ج ١١ ص ١٥٢، مغنى المحتاج ج ٢ ص ٢١٢) .  
(٥) شركة المفاوضة، وقد سميت مفاوضة لاعتبار المساواة فى رأس المال والربح والتصرف وغير ذلك من قولهم فوضى بفتح الفاء أى مستورون، وقيل من التفويض لأن كل واحد من الشريكين يفوض التصرف إلى صاحبه (مغنى المحتاج ج ٢ ص ٢١٢، بدائع الصنائع ج ٦ ص ٥٨) .

### النوع الثانى :

شركة الأبدان أو شركة الأعمال : وهى التى تكون قائمة على الاشتراك فى العمل مع المشاركة فى الربح ، كأن يشتركا على عمل من الأعمال كالخياطة أو القصارة أو غيرهما ، فيقولوا : اشتركنا على أن نعمل فيه على أن ما رزق الله ﷻ من أجر فهو بيننا على شرط كذا<sup>(١)</sup> .

### النوع الثالث :

وهى شركة الوجوه : وهى التى تكون قائمة على ما للشريكين من وجهة عند الناس دون أن يكون لها رأس مال ، وذلك كأن يشتركا وليس لهما مال لكن لهما وجهة عند الناس ، فيقولوا اشتركنا على أن نشترى بالنسيئة ونبيع بالنقد على أن ما رزق الله سبحانه وتعالى من ربح فهو بيننا على شرط كذا<sup>(٢)</sup> .

وقد زاد بعض الفقهاء نوعاً رابعاً وهى شركة المضاربة أو القراض ، وهى التى تكون قائمة على أن يدفع رجل ماله لآخر ليتجرله فيه على أن ما حصل بينهما من ربح يكون حسب ما يشترطانه .

ومن هذه الأنواع ما هو محل اتفاق بين الفقهاء كشركة العنان ، ومنها ما هو محل خلاف بين الفقهاء ، على أن هذه الشركات لا تجوز إلا من جائز التصرف لأنها عقد على التصرف فى المال فلا يصح من غير جائز التصرف فى المال كالبيع<sup>(٣)</sup> .

(١) البدائع ، ج ٦ ص ٥٨ .  
(٢) البدائع ، ج ٦ ص ٥٧ وقد سمي هذا النوع بشركة الوجوه لأنه لا يباع بالنسيئة إلا للوجه من الناس عادة ، ويحتمل أنه سمي بذلك لأن كل واحد منهما يواجه صاحبه ينتظران من يبيعهما بالنسيئة .  
(٣) المغنى ج ٥ ص ٣ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين

ثالثاً : حكم الشركة :

وأما حكم الشركة على العموم فهي جائزة ، وحكم الجواز ثابت بالكتاب والسنة والإجماع .

فأما الكتاب :

فقوله تعالى : ﴿ ... فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ... ﴾<sup>(١)</sup>

وقوله تعالى :

﴿ ... وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ... ﴾<sup>(٢)</sup>

وأما السنة :

فيقول الله تعالى في الحديث القدسي : " أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإذا خانه خرجت من بينهما "<sup>(٣)</sup>

والمعنى : أنا معهما بالحفظ والإعانة ، فأمدهما بالمعونة في أموالهما ، وأنزل البركة في تجارتها ، فإذا وقعت بينهما الخيانة رفعت البركة والإعانة عنهما ، وهو معنى خرجت من بينهما<sup>(٤)</sup> .

وأما الإجماع :

فقد أجمع المسلمون على جواز الشركة في الجملة ، وإنما اختلفوا في أنواع منها<sup>(٥)</sup> .

(١) سورة النساء : من الآية ١٢ .

(٢) سورة ص : من الآية ٢٤ .

(٣) الحديث رواه أبو داود في سننه ج ٣ ص ٦٧٧ .

(٤) مغنى المحتاج ج ٢ ص ٢١١ .

(٥) المغنى لابن قدامة ، ج ٥ ص ٣ .

## الفرع الثاني

### حكم التعامل مع غير المسلمين بالشركة

تجوز الشركة بين المسلم وغير المسلم غير الحربي عند الفقهاء لكن على اختلاف بينهم ، فبعض الفقهاء أجاز الشركة مع غير المسلمين بلا شروط ، وبعضهم أجازها بشروط ، وبعضهم أجازها في بعض الشركات دون البعض ، والبعض الآخر كره الشركة مع غير المسلمين ، ومن أجاز الشركة مع غير المسلمين أجازها مع الذمي والمستأمن فقط ، أما الحربي فلا تجوز معه الشركة بحال ، ونوضح ذلك إن شاء الله فنقول :

أجاز الحنفية والزيدية <sup>(١)</sup> الشركة مع غير المسلمين بلا شروط ، حيث قالوا في المضاربة لا يشترط إسلام المضارب أو رب المال ، فتصبح المضاربة مع أهل الذمة كما تضح بين المسلم والذمي والمستأمن ، وذلك لأن لهم ما لنا وعليهم ما علينا ، وقد عامل رسول الله ﷺ أهل خيبر وهم يهود بنصف ما يخرج منها على أن يعملوها بأموالهم وأنفسهم فهذه شركة مع اليهود في الثمن والزرع والغرس .

ولكن الإمامين أبا حنيفة ومحمداً <sup>(٢)</sup> قد أبطلا الشركة مع غير المسلمين بالنسبة لشركة المفاوضة فقالا : لا تجوز المفاوضة بين المسلم وبين الذمي لأن الذمي يختص بتجارة لا تجوز للمسلم ، وهي تجارة الخمر والخنزير ، فلم يستويا في التجارة فلا يتحقق معنى المفاوضة ، ولكن الإمام أبا يوسف قال تجوز الشركة مع غير

(١) بدائع الصنائع ج ٦ ص ٨١ ، البحر الزخار ج ٤ ص ٩١ .

(٢) البدائع ج ٦ ص ٦١ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
المسلمين فى المفاوضة وذلك لاستوائهما فى أهلية الوكالة والكفالة ، وتجاوز مفاوضة  
الذميين لاستوائهما فى التجارة .

وذهب المالكية والحنابلة والظاهرية والحسن والثورى<sup>(١)</sup> إلى جواز الشركة مع  
غير المسلمين ، ولكن بشروط ، فقالوا تجوز الشركة ولكن لا بد وأن يكون المسلم  
حاضراً جميع العمليات التى يقوم بها شريكة أو يلى البيع والشراء بنفسه ، ولا  
يجوز لغير المسلم من البيع والشراء إلا ما يجوز للمسلم ، لأنه لا يجوز لغير المسلم من  
البيع والشراء إلا ما يجوز للمسلم ، لأنه لا يجوز الدخول فى الشركة على الخمر  
والخنزير أو غيرها من الأشياء التى تجوز لغير المسلم ولا تجوز للمسلمين .

وقد استدلو بحديث يرويه الخلال بإسناده عن عطاء قال : " نهى رسول الله ﷺ  
عن مشاركة اليهودى والنصرانى إلا أن يكون الشراء والبيع بيد المسلم<sup>(٢)</sup> . وذهب  
الشافعية وابن عباس وعطاء ومجاهد وطاووس<sup>(٣)</sup> إلى كراهة الشركة مع غير  
المسلمين ، فقد روى عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أنه قال : " أكره أن يشارك  
المسلم اليهودى " ، وروى عنه أنه قال : " لا يشارك يهودياً ولا نصرانياً ، لأنهم  
يربون ، والربا لا يحل " ، قالوا : ولا يعرف له مخالف فى الصحابة<sup>(٤)</sup> .  
وقالوا : لا تجوز الشركة مع غير المسلمين ، لأن أموالهم غير طيبة ، فإنهم  
يبيحون الخمر والخنزير ، ويتعاملون بالربا ، فكرهت مشاركتهم<sup>(٥)</sup> .

(١) حاشية الدسوقى ج ٤ ص ٧٩ ، المغنى ج ٥ ص ٤ ، أحكام أهل الذمة ج ١ ص ٢٧١ .

(٢) المغنى ج ٥ ص ٤ ، أحكام أهل الذمة ج ١ ص ٢٧٢ ، وجاء فيه أنه مرسل ، وهو ضعيف السند .

(٣) المهذب ج ١ ص ٣٤٦ ، قلبوبى وعميرة ج ٢ ص ٣٣٤ ، أحكام أهل الذمة ج ١ ص ٢٧٣ .

(٤) أحكام أهل الذمة ج ١ ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

(٥) المهذب ج ٢ ص ٣٤٦ .

## الترجيح

والراجع من هذه الأقوال هو أنه تجوز الشركة مع غير المسلمين ، وذلك بشرط أن يحضر المسلم جميع العمليات التي تتم في الشركة ، أو أن يلي بنفسه هو جميع العمليات التي تتم من البيع والشراء ، وذلك حتى لا تدخل الشركة فيما لا يحل للمسلمين من الساعات أو العقود الفاسدة ، والذي يدعوننا إلى ترجيح ذلك هو المصلحة التي يمكن أن تترتب على ذلك ، فمن الممكن أن يكون المسلم ليس ذا مال ، ولكنه يستطيع التجارة والبيع والشراء ، ويكون متقناً لها ، وغير المسلم معه المال ، فبذلك يستطيع المسلم أن يستثمر طاقته ومواهبه في التجارة ، ويعود ذلك عليه بالنفع ، وكذلك على المجتمع ، بدل أن يكون بغير عمل ، وقد يكون المسلم معه المال ولكنه ليس صاحب خبرة في التجارة أو غيرها ، ويكون غير المسلم صاحب خبرة فيستفيد المسلم من غير المسلم ، ولكن كما قلنا بشرط أن يحضر المسلم جميع العمليات التي تتم في الشركة ، أو يلي هو بنفسه البيع والشراء .

وأما ما يروى عن ابن عباس من كراهة مشاركة غير المسلم فإنه محمول على الخشية من التعامل بالربا وبيع الخمر والخنزير ، وإذا تولى المسلم البيع والشراء فإنه يبعد عن كل ذلك ، ثم إن هذا قول واحد من الصحابة - رضى الله عنهم أجمعين - لم يثبت انتشاره بينهم ، والشافعية لا يحتجون بهذه الأقوال<sup>(١)</sup> ، وأما قولهم بأن أموالهم غير طيبة لأنهم يبيعون الخمر والخنزير فإن هذه العلة لا توجب الكراهة ،

(١) المغنى ج ٥ ص ٤ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لعماله الذين يأخذون الجزية فى حق الخمر  
والخزير، قال لهم : "ولوهم يبيعها وخذوا أثمانها" (١)

والنبي صلى الله عليه وسلم قد عاملهم ورهن درعه عند يهودى ، ولا يأكل النبي صلى الله عليه وسلم ما ليس  
بطيب (٢).

وما باعوه من الخمر والخزير قبل مشاركة المسلم جاز له شركتهم فى ثمنه،  
وثمنه حلال لاعتقادهم حله ، وما باعوه واشتروه بمال الشركة فالعقد فيه فاسد ، فإن  
الشريك وكيل ، والعقد يقع للموكل ، والمسلم لا يثبت ملكه على الخمر والخزير .  
وعلى ذلك : فالراجح هو أنه تجوز الشركة بشرط أن يحضر المسلم جميع  
العمليات التى تتم فى الشركة ، أو يلى هو بنفسه أمر البيع والشراء .

(١) سبق تخريجه .  
(٢) أحكام أهل الذمة ج ١ ص ٢٧٤ .

obeykandi.com

## المطلب الخامس

### أحكام التعامل مع غير المسلمين فى الإجارة

ويشتمل هذا المطلب على ثلاثة فروع :

الفرع الأول : تعريف الإجارة وحكمها والدليل عليها وأنواعها .

الفرع الثانى : أحكام التعامل مع غير المسلمين فى إجارة المنافع والدور .

الفرع الثالث : أحكام التعامل مع غير المسلمين فى إجارة العمل والخدمة .

تعريف الإجارة ، وحكمها ، والدليل عليها ، وأنواعها

أولاً : تعريف الإجارة :  
الإجارة فى اللغة :

بكسر الهمزة على المشهور مصدر من أجر إجارة ، ويقال ( أجر ) بالمد إجارة ،  
ويستعمل الممدود أيضاً من باب المفاعلة ، فيكون مصدره المؤاجرة .  
قال الزمخشري : يقال أجرته مؤاجرة ، مثل عاقدته معاقدة ، وعاملته معاملة ،  
ويقال أجر الشيء أكراه ، وأجر العامل صاحب العمل أى رضى أن يكون له أجيراً  
عنده ، وجمعه أجراء ، ومنه قوله تعالى :

﴿... عَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي تَمَنِّي حِجْجٍ ...﴾<sup>(١)</sup>

وأجر فلاناً على كذا أعطاه أجراً ، ويقال أجزت الدار فأنا مؤجرها ، كما يقال  
أجزت فأنا مؤجر ، وأجر منى فلان الدار أكرهاً له ويقال فى معنى أكراه فهو مكره  
وكاراه فهو مكار ، واكثره فهو مكثر ، وأكرانى دابته إياها ، فالأجرة الكراء ،  
والإجارة الأجر على العمل ، والأجر عوض العمل<sup>(٢)</sup> .

(١) سورة القصص : الآية ٢٧ .

(٢) المصباح المنير ، ج ١ ص ٧٠٦ ، القاموس المحيط ج ١ ص ٣٧٦ .

## تعريف الإجارة في الشرع :

لقد عرفت الإجارة بتعاريف كثيرة عند الفقهاء : فعند الحنفية : هي بيع

منفعة معلومة بعوض معلوم<sup>(١)</sup>

وعند المالكية : هي عقد معاوضة على تمليك منفعة بعوض غير ناشيء عنها

يتبع بعض بعضه بتبعيضها بما يدل عليه<sup>(٢)</sup>.

وعند الشافعية : هي عقد على منفعة معلومة مقصودة قابلة للبدل والإباحة

بعوض معلوم<sup>(٣)</sup>.

وعند الحنابلة : هي عقد على منفعة مباحة معلومة بعوض معلوم ، أو مضافة

في اللغة مدة معلومة أو عمل معلوم بعوض معلوم<sup>(٤)</sup>.

وعند الشيعة الزيدية : هي عقد يفيد ملك منفعة مقصودة إلى غاية معلومة

بعوض معلوم<sup>(٥)</sup>.

وعند الشيعة الإمامية : هي عقد تملك المنفعة المعلومة بعوض معلوم<sup>(٦)</sup>.

والناظر في تعريفات الإجارة يجد أنها تدور حول معنى واحد ، ولا يختلف

أحدها عن الآخر إلا بإضافة بعض القيود التي لا تعتبر من أجزاء الحقيقة ، وإنما

(١) مجمع الأنهر ج ٢ ص ٣٦٨ .  
(٢) الشرح الكبي على متن المقنع ج ٣ ص ٣٠١ .  
(٣) قلوبى وعمرة ج ٣ ص ٦٧ .  
(٤) الروض المربع ج ٢ ص ٩٤ .  
(٥) حاشية ضوء النهار ج ٣ ص ٩٤ .  
(٦) اللعة الدمشقية ج ٤ ص ٣٢٧ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
هى من قبيل الشروط والأوصاف التى تضمنها التعريف عندهم لبيان صحة هذه الحقيقة وترتب آثارها عليها .

والإجارة والكراء شيء واحد فى المعنى ، فالكراء هو تمليك منافع شيء مباحة والمالكية سموا العقد على منافع الآدمى وما ينقل كالثياب والأوانى والبسط إجارة ، والعقد على منافع ما لا ينقل كالأرض والدور وما ينقل من سفينة وحيوان كراء . وهذا هو الغالب ، وقد يطلق أحدهما على ما يطلق عليه الآخر (١) .

ثانياً : حكم الإجارة ، ودليل مشروعيتها :  
والإجارة جائزة ومشروعة بالكتاب والسنة والإجماع :

١ - أما الكتاب :

فقوله تعالى :

﴿ ... فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ... ﴾ (٢)

ووجه الدلالة من الآية الكريمة هو أن الإرضاع لو حصل بدون عقد اتفاق بين الطرفين لكان عملاً متبرعاً به لا يوجب أجره ، ولكن الله ربط بين الأجر والعمل ، فدل على وجود عقد بين الطرفين، وإذا كان الآخر كذلك كانت الإجارة مشروعة بنص الكتاب .

وكذلك قوله تعالى :

(١) الشرح الكبير للدردير ج ٤ ص ٢ .  
(٢) سورة الطلاق : من الآية ٦ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
﴿...فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ فَأَقَامَهُ<sup>ط</sup> قَالَ لَوْ شِئْتَ  
لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾<sup>(١)</sup>

٢ - وأما السنة :

فأحاديث كثيرة منها ما روى عن عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - قال :  
قال رسول الله ﷺ : " أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه " .<sup>(٢)</sup>  
ومنها ما روى عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : قال : رسول الله ﷺ : " ثلاثة أنا  
خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بى ثم غدر ، ورجل باع حراً فأكل ثمنه ، ورجل  
استأجر أجيراً فاستوفى منه ، ولم يوفه أجره " <sup>(٣)</sup> ، ومنها ما روته السيدة عائشة -  
رضى الله عنها - أن النبى ﷺ وأبا بكر استأجرا رجلاً من بنى الديل ثم من بنى  
عدى هادياً خريتا " <sup>(٤)</sup>

٣ - وأما الإجماع :

فقد أجمع العلماء من عصر الرسول ﷺ إلى يومنا هذا على مشروعية الإجارة<sup>(٥)</sup>

ثالثاً : أنواع الإجارة : تنقسم الإجارة إلى نوعين :

(١) سورة الكهف : من الآية ٧٧ .  
(٢) سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٨١٧ .  
(٣) صحيح البخارى بشرح السندى ج ٢ ص ٣١٤ ، سنن ابن ماجه .  
(٤) صحيح البخارى ج ٢ ص ٣٣ ، والخريث هو الدليل الحازق ، وهو الماهر فى هداية الطريق ، القاموس المحيط  
ج ١ ص ١٥٢ ، وسيأتى ذكر الحديث مفصلاً .  
(٥) المغنى ج ٥ ص ٤٣٣ .

## النوع الأول :

إجارة عين وهي التي ترد على منفعة متعلقة بعين ، يمكن استيفاء المنفعة منها مع بقاء العين سالحة ، كاستئجار الدار سالحة للسكن ، ويشترط في إجارة العين أن يرد العقد على نفع العين دون أجزائها ، وأن ترى العين التي ستؤجر أو توصف وصفاً تحصل به المعرفة ، وأن يكون المؤجر قادراً على تسليمها ، وأن تكون مشتملة على المنفعة ، ومملوكة للمؤجر أو مأذوناً له فيها .

ويمكن أن تكون إجارة العين على مدة كإجارة المنزل شهراً ، كما يمكن أن تكون على عمل محدد كإجارة الدابة أو السيارة للركوب إلى مكان محدد ، ويشترط هنا معرفة العمل وضبطه بما يمنع الخلاف ، ويلزم المؤجر مع الإطلاق كل ما يمكن به النفع مما جرت به عادة أو عرف .

فإجارة العين ضربان : عقد على مدة معلومة ، وعقد على عمل معلوم .

## النوع الثاني :

إجارة في الذمة : وهي عقد على منفعة في الذمة بالنسبة لشيء محدد وموصوف بصفات يمكن ضبطها بالعمل أو المدة كخياطة ثوب ، أو صناعة أثاث أو غير ذلك ، فإن كان العقد على زمن معلوم ، فالأجير هنا يسمى (الأجير الخاص) ، وإن لم يقيد بزمن بل بعمل فالأجير يسمى (الأجير المشترك) (١) .

(١) انظر : قليوبي وعميرة ج ٣ ص ٦٨ ، كشف القناع ج ٣ ص ٥٦٤ .

## حكم التعامل مع غير المسلمين فى إجابة المنافع والدور

لا خلاف بين الفقهاء فى أن الأصل مشروعية إجارة المسلمين للمنافع والدور وغيرها من الأشياء المباحة لغير المسلمين ، وكذلك استئجارها من غير المسلمين لأن عقد الإجارة من عقود المعاوضات ، فيملكه المسلم وغير المسلم جميعاً كالبياعات .

وذلك لما روى عن ابن عمر: " أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ظهر على خيبر أراد إخراج اليهود منها ، وكانت الأرض حين ظهر عليها لله ولرسوله والمسلمين ، فسألت اليهود رسول الله صلى الله عليه وسلم ليقرهم بها على أن يكفوا عن عملها ولهم نصف الثمر ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم نقركم بها على ذلك ما شئنا ، فقروا بها حتى أجلاهم عمر إلى تيماء وأريحاء " (١)

فيصح للمسلم أن يؤجر داره لغير المسلمين ما لم يتخذوا هذه الدور لإقامة صلواتهم ( أى كنيسة ) أو لبيع الخمر والخنزير فيها ، أو لفعل معصية من الماصى التى اقتضى عقد الذمة ( إن كانوا ذميين أو مستأمنين ) أو الأمان منعهم منها أو من إظهارها .

فأما إن اكتروها من المسلمين لى يتخذوها كنيسة أو محلا لبيع الخمر والخنزير ، أو لفعل ما لا يقتضيه عقد الذمة أو الأمان ، وفيما أن يشترطوا ذلك فى العقد أو لا يشترطوا ، فإن لم يشترطوا ذلك فى العقد ، فقد ذهب الحنفية والمالكية

(١) البخارى ومسلم ، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ج ٢ ص ١٤٣ ، وتيماء قرية من أمهات القرى على البحر من بلاط طى ، وأريحاء قرية من الشام ، وإنما أجلاهم عمر لأن النبى صلى الله عليه وسلم عهد عند موته أن يخرجوا من جزيرة العرب .

إلى أن العقد يصح ، ولكن لرب الدار وعامة المسلمين أن يمنعوهم من ذلك عن طريق الحسبة ، لأن فيه إحداث شعائر لهم فى دار الإسلام ، كما يمنع من إحداث ذلك فى دار نفسه ، وأما إن اشترطوا ذلك فى العقد فإن الإجارة لا تجوز لأن هذا استئجار على المعصية ، يستوى فى ذلك ما لو كانت الدار أو الحانوت المستأجر ملكاً لمسلم أو لغير مسلم<sup>(١)</sup> .

وذهب الشافعية والحنابلة إلى عدم جواز العقد مطلقاً وعدم صحته ، سواء شرطوا ذلك فى العقد أم لا ، إذا كانت القرائن تدل على أن الاستئجار لأجل ذلك ، لأن ذلك إعانة لهم على المعصية .

وهذا كله إذا كانت هذه المعصية مما لا يقتضيها عقد الذمة أو الأمان إن كان غير المسلم ذمياً أو مستأثماً ، وأما إن كانت هذه المعصية مما يقتضى عقد الذمة أو الأمان إقرارهم عليها ، فإنه يكره العقد ولا يحرم ، لأننا قد أقررناهم على ذلك ، وإعانتهم على سكنى هذه الدار كأعانتهم على سكنى دار الإسلام ، فلو كان هذا من الإعانة المحرمة لما جاز إقرارهم بالجزية ، وإنما يكره ذلك لأنه إعانة من غير مصلحة ، لإمكان إيجارها من مسلم .

وهناك رأى قاله القاضى فى مذهب الحنابلة ، وهو أنه لا يجوز هذا العقد لأنه إعانة على ما يستعين به على المعصية من غير مصلحة تقابل هذه المفسدة ، فلم يجز ، بخلاف إسكانهم دار الإسلام فإن فيه من المصالح ما هو مذكور فى قوائد إقرارهم بالجزية<sup>(٢)</sup> .

(١) بدائع الصنائع ج ٤ ص ١٧٦ ، المدونة مجلد ٤ ج ١١ ص ٥١٧ ، ٥١٨ .

(٢) أحكام أهل الذمة ، القسم الأول ص ٢٩٠ .

## الفرع الثالث

### حكم التعامل مع غير المسلمين فى إجارة العمل والخدمة

ويشتمل هذا الفرع على مسألتين :

المسألة الأولى : حكم استئجار المسلم لغير المسلم للعمل والخدمة .

المسألة الثانية : حكم استئجار غير المسلم للمسلم للعمل والخدمة .

## المسألة الأولى

### حكم استئجار المسلم لغير المسلم للعمل والخدمة

عامة الفقهاء يجيزون <sup>(١)</sup> استئجار المسلم لغير المسلم للخدمة والعمل ، وذلك لما ثبت أن النبى ﷺ قد استأجر دليلاً يدل على طريق الهجرة ، وكان مشركاً فأمنه ، ودفع إليه راحلته هو وأبو بكر الصديق ﷺ .

فقد أخرج البخارى عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : " أستأجر النبى ﷺ وأبو بكر رجلاً من بنى الدليل ، ثم من بنى عدى ، هادياً خريئاً ( والخريث : الماهر بالهداية ) قد غمس يمين حلف فى آل العاصى بن وائل ، وهو على دين كفار قريش فأمناه فدفعنا إليه راحلتيهما ، معهما عامر بن فهيرة ، والدليل الديلى ، فأخذ بهم أسفل مكة وهو على طريق الساحل <sup>(٢)</sup> .

(١) الروض المربع ج ١ ص ٢١٤ ، المغنى ج ٥ ص ٤١٣ ، عمدة القارى ج ١٢ ص ٨١ .  
(٢) رواه البخارى فى صحيحه بشرح السندي ج ٢ ص ٣٣ ، وعمدة القارى ج ١٢ ص ٨١ ، وقد جاء فيه : " والرجل الأجير هو عبد الله بن أرقط ، وقيل ابن أريقط ، كما قال ابن هشام ، وقال مالك : اسمه رقيط ، وكان

وهذا يدل على جواز استئجار المسلم لغير المسلم .

يقول ابن حجر عن ابن بطال : " عامة الفقهاء يجيزون استئجارهم عند

الضرورة وغيرها لما فى ذلك من المذلة لهم " (١)

ولكن هناك أمران مهمان يقتضى حكمهما أن نبينهما بشئ من التفصيل

وهما:

الأمر الأول : حكم استئجار غير المسلم لتعليم العلوم .

الأمر الثانى : حكم استئجار غير المسلم للتطبيب .

الأمر الأول : حكم استئجار غير المسلم لتعليم العلوم

طلب العلم أمر دعا إليه الإسلام ، وحيث عليه فى مواطن كثيرة .

فقال تعالى :

﴿ ... يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ... ﴾ (٢)

وروى عن أبى الدرداء أن النبى ﷺ قال : " من سلك طريق علم سهل الله له

طريقاً من طرق الجنة ، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضى لطالب العلم ، وإن

السموات والأرض والحوث فى الماء لتدعوه له ، وإن فضل العالم على العابد كفضل

القمر على سائر الكواكب ليلة البدر ، العلماء هم ورثة الأنبياء ، إن الأنبياء لم يورثوا

مشركاً ، وقيل اسمه عبد الله بن أرقم فيما قاله ابن اسحاق ، ثم من بنى عبد بن عدى ، والعبد خلاف الحر ، وعدى - بفتح العين المهملة - وكسر الدال وتشديد الياء - من بنى بكر ، وقال العاصى هم بنو سهم رط من قريش .

(١) انظر : فتح البارى ج ٤ ص ٤٤٢ .

(٢) سورة المجادلة : من الآية ١١ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
ديناراً ولا درهماً وإنما ورثوا العلم ، فمن أخذ به فقد أخذ بحظ وافر" (١) والعلوم  
تنقسم إلى قسمين : علوم شرعية دينية وعلوم دنيوية .

فالعلوم الدينية أو الشرعية هي : ما تتعلق بالعقيدة والعبادة والأخلاق  
والآداب وأصول المعاملات أو هي كل ما جاء الشرع ببيانه وجاء بأحكامه في  
كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ .

أما العلوم الدنيوية فهي : ما عدا ذلك سواء كان العلم علماً نظرياً كعلم  
التاريخ والنفس وعلوم اللغات وغيرها أو علماً عملياً كعلم الطب والهندسة والصناعة  
والحيوان والنبات وغير ذلك (٢) .

أما عن حكم استئجار غير المسلم لتعليم العلوم فهو :

أما النوع الأول من العلوم وهي العلوم الشرعية فالإنصاف فيها أن لا يجوز  
استئجار غير المسلم وذلك لأن الكافر غير مؤمن بما في الإسلام من تعاليم وأحكام  
وشريعة فكيف يقوم بتدريسها ، كما أن في ذلك خطر عظيم على العلم نفسه وعلى  
المتعلم ، أما من ناحية العلم فإنه ربما حرف أو غير أو بدل ما في العلم الصحيح  
ليوافق ما يريد حسب عقيدته ، وأما من ناحية المتعلم فهناك أضرار ستقع على  
المتعلم نفسه ، لأنه ربما وقع في نفسه بسبب هذا المعلم الكافر ، مسائل من الشك لا  
يعلم مداها إلا الله ، وعلى هذا فلا يجوز للمسلم أن يطلب هذا النوع من العلم على يد  
غير المسلم ولا عند بلاد غير المسلمين ، فمن العار على المسلمين أن يطلبوا العلوم  
الشرعية على أيدي غير المسلمين لا تعليماً ولا تأليفاً ، ولا إعداداً ولا تحضيراً ولا جمعاً

(١) أخرجه أبو داود برقم ٣٦٤١ في العلم ، ومسنده الإمام أحمد ج ٥ ص ١٩٦ .

(٢) انظر : الاستعانة بغير المسلمين ص ٣٣٣ .

ومما يستأنس به على ذلك ما روى عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال ، قال رسول الله ﷺ : " لا تسألوا أهل الكتاب عن شئ فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا ، فإنكم إما أن تصدقوا بباطل أو تكذبوا بحق ، فإنه لو كان موسى حياً بين أظهركم ما حل له إلا أن يتبعنى " <sup>(١)</sup>

وأما النوع الثانى وهو العلم الدنيوى فهو لا يرتبط بدين معين ، ولا بأمة دون أخرى ، ولا بوطن دون آخر ، بل الناس فيه شركاء ، لكن قد يعلمه من يعلمه ، ويجهله من يجهله <sup>(٢)</sup>  
يقول الله تعالى :

﴿ يَعْلَمُونَ ظَهْرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup>

يقول ابن كثير فى تفسير هذه الآية : " أى أكثر الناس ليس لهم علم إلا بالدنيا وأكسابها وشؤونها وما فيها ، فهم حذاق أنكباء فى تحصيلها ووجوه مكاسبها ، وهم غافلون فى أمور الدين ، وما ينفعهم فى الدار الآخرة ، كأن أحدهم مغفل لا ذهن له ولا فكرة " <sup>(٤)</sup>

فهذا هو حال الكفار ، فتجدهم فى سعى حثيث على علوم الدنيا فى هذه الزمان ، بينما غفل المسلمون عن كل شئ ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ، فإستتجار غير المسلم ليقوم بتدريس هذه العلم جائز ، ومما يدل على ذلك ، ما روى عن

(١) رواه الإمام أحمد فى المسند ج ٣ ص ٣٣٨ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٤٣٥ .

(٣) سورة الروم : من الآية ٧ .

(٤) تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٤٢٧ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →

ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : كان ناس من الأسرى يوم بدر لم يكن لهم فداء ، فجعل رسول الله ﷺ فداءهم أن يعلموا أولاد الأنصار الكتابة ، وقال : ف جاء يوماً غلام يبكى إلى أبيه فقال ما شأنك ؟ قال : " ضربنى معلمى " ، قال : " الخبيث يطبل بدحل <sup>(١)</sup> بدر ، والله لا تأتبه أبداً " <sup>(٢)</sup>

وجه الدلالة : من هذا الحديث واضح وهو أن النبى ﷺ أجاز أن يقوم غير

المسلمين بتعليم أولاد المسلمين مقابل فدائهم من الأسر .

ومما يدل أيضاً ما روى عن زيد بن ثابت قال : " أمرنى رسول الله ﷺ أن أتعلم له كتاب يهود ، قال : ( أى النبى ﷺ ) " إنى والله ما آمن من يهود على كتاب : قال : فما مربى نصف شهر حتى تعلمته له " ، وفى لفظ أمرنى أن أتعلم السريانية <sup>(٣)</sup>

وجه الدلالة : من ذلك هو أن زيد بن ثابت لا بد وأن يتعلم ذلك العلم على

يد اليهود ، وقد أجاز النبى ﷺ ذلك ، فدل على جواز استئجار غير المسلم فى تعليم العلوم الدنيوية ، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أنه يجوز الانتفاع بآثار الكفار العلمية ، فقال : " الانتفاع بآثار الكفار والمنافقين فى أمور الدنيا جائز ، كما يجوز السكنى فى ديارهم ، ولبس ثيابهم وسلاحهم ، وكما تجوز معاملته فى الأرض فأخذ

(١) النحل : أى الثأر .

(٢) مسند الإمام أحمد ج ١ ص ٢٤٧ ، نيل الأوطار ج ٧ ص ٣٤٨ .

(٣) مسند الإمام أحمد ج ٥ ص ١٨٢ ، سنن الترمذى ج ٥ ص ٦٧ واللفظ له .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
علم الطب من كتبهم ، مثل الاستدلال بالكافر على الطريق واستطبابه بل هذا  
أحسن (١) .

وإذا كان الانتفاع بآثار الكفار ككتبهم جائز ، فكذلك طلب العلم الديوى على  
يدهم مباشرة جائز بلا فرق ، إلا أنه ينبغي مراعاة أمرين :

**الأمر الأول :** إن تعلم هذه العلوم على يد غير المسلم جائز ، إذا لم يوجد فى  
المسلمين من يقوم بهذه المهمة ، فإذا وجد المسلم الكفاء الماهر فى هذه العلوم ، فيكره  
أن يستعان بغير المسلم فى تعليم هذه العلوم لأننا كلما استغزينا بأنفسنا كان ذلك  
أولى لنا .

**الأمر الثانى :** إنه إذا دعت الحاجة إلى تعلم هذه العلوم على يد غير المسلم  
فيجب أن لا يكون فى هذه العلوم ما يخالف العقيدة الإسلامية أو النصوص  
الشرعية أو قواعد الإسلام العامة ، سواء فى تلك العلوم النظرية كعلم النفس  
والاجتماع أو العلمية كالطب والهندسة ونحوها .

**الأمر الثالث :** أن يكون غير المسلم الذى نطلب منه أى علم معروفاً بسيرته  
الحسنة وسلوكه الحسن ، وأن يكون له رأى حسن فى المسلمين ، وذلك لأن المعلم  
غالباً ما يكون قدوة وخصوصاً إذا كان من يطلب العلم على يديه فى مراحل سنوية  
صغيرة .

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٤ ص ١١٤ ، المدخل لابن الحاج المالكي ج ٢ ص ٣٤٤ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
الأمر الثاني : حكم استئجار غير المسلم للطبيب

طلب التداوى والعلاج أمر دعا إليه الشرع ، فقد قال النبي ﷺ : " يا عباد الله تداووا فإن الله لم يضع داءً إلا وضع له دواء ، إلا داءً واحداً ، قيل : وما هو يارسول الله ؟ قال : الهرم " (١) .

وكلما كان فى المسلمين من يقوم بمهمة الطب خير قيام كان ذلك أولى بالمسلمين ، ولكن إذا استأجر المسلم غير المسلم لطيبه فهل يجوز ذلك أم لا ؟

نقول : ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز أن يستأجر المسلم غير المسلم لطيبه للعلاج عنده ، سواءً دعت الحاجة إلى ذلك أم لا ؟ وقد استدلووا على ذلك بما روى عن سعد بن أبى وقاص رضي الله عنه أنه قال : " مرضت مرضاً أتانى رسول الله ﷺ يعودنى فوضع يده من بين ثوبى حتى وجدت بردها فى فؤادى فقال : إنك رجل مفنود (٢) ، إئت الحارث بن كلدة (٣) أخوا ثقيف ، فإنه رجل يتطبب فىأخذ سبع ثمرات من عجوة المدينة فليجأهن (٤) بنواهن ثم ليلدوك (٥) بهن " (٦) .

وجه الدلالة : من الحديث أن الرسول ﷺ أمر سعد بن أبى وقاص أن يأتى الحارث بن كلدة وكان رجلاً مشركاً ذا علم بالطب ليعالج عنده ، قال ابن عبد البر

(١) رواه الترمذى فى سننه وقال حديث حسن صحيح ج ٤ ص ٣٨٣ ، مسند أحمد ج ٤ ص ٢٧٨ .  
(٢) المفنود هو الذى أصيب فؤاده أى قلبه بوجع .  
(٣) الحارث بن كلدة من ثقيف ويلقب بطبيب العرب ، قال ابن عبد البر مات فى أول الإسلام ولم يصح إسلامه ( الاستيعاب بهامش الإصابة ج ١ ص ٢٨٩ ) .  
(٤) فليجأهن : أى فليدقهن .  
(٥) ليلدوك : أى يسقيك ، واللود ما يصب بالمسعط من السقى والدواء فى أحد شفى الفم ( لسان العرب ج ٣ ص ٣٩٠ ) .  
(٦) مسند أبى داود ج ٤ ص ٩ باب ثمرة العجوة .

أحكام التعامل مع غير المسلمين → وهذا الحديث دل على أنه جائز أن يشاور أهل الكفر فى الطب إذا كانوا من أهله<sup>(١)</sup>.

وقال ابن حجر: هذا الحديث يدل على جواز الاستعانة بأهل الذمة فى الطب<sup>(٢)</sup>.

وذهب الإمام أحمد فى إحدى الروايتين عنه وكذلك ابن الحاج المالكي<sup>(٣)</sup> إلى عدم جواز استطباب غير المسلم بناءً على عدم الثقة به وأنه غير مأمون.

### الترجيح

والراجح هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء حيث يقول ابن تيمية: " وإذا كان اليهودى أو النصرانى خبيراً بالطب ، ثقة عند الإنسان جازله أن يستطبه ، كما يجوز له أن يودعه المال وأن يعامله ، وقد استأجر رسول الله ﷺ رجلاً مشركاً لما هاجر ، وقد روى أن الحارث بن كلدة وكان كافراً أمرهم ( أى النبى ﷺ ) أمر الصحابة ) أن يستطبه ، وإذا وجد طبيباً مسلماً فهو أولى ، وأما إن لم يجد إلا كافراً فله ذلك ، وإذا خاطبه بالتي هى أحسن كان حسناً " <sup>(٤)</sup> .

ويقول ابن القيم " استئجار النبى ﷺ عبد الله بن أريقط الديلى هادياً فى وقت الهجرة وهو كافر دليل على جواز الرجوع إلى الكافر فى الطب والكحل والأدوية والكتابة والحساب والعلوم ونحوها ما لم تكن ولاية تتضمن عدالة ، ولا يلزم من كونه

(١) الاستيعاب بهامش الإصابة ج ١ ص ٢٨٩ .

(٢) الإصابة ج ١ ص ٢٨٨ .

(٣) المدخل لابن الحاج ج ٤ ص ١١٤ ، الإقناع ج ٢ ص ٥٣ ، الآداب الشريعة لابن مصلح ج ٢ ص ٤٦٢ ، ٤٦٤ .

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج ٤ ص ١١٤ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
كافراً ألا يوثق به فى شىء أصلاً، فإنه لا شىء أخطر من الدلالة فى الطريق ولا سيما  
فى مثل طريق الهجرة. (١)

وأكد أَلحظ أن هذا الجواز مقيد بشرطين :

الشرط الأول : أن يكون هذا الطبيب غير المسلم ثقة مأموناً حسن الرأى فى

المسلمين .

الشرط الثانى : أن لا يتضمن هذا التطبب أى نوع من أنواع الموالاة أو الولاية

هذا ، ويستحب عند الاستئجار للطبيب غير المسلم ألا يكون فى المسلمين الماهر

الحازق من الأطباء الذى يمكننا أن نستغنى به عن غير المسلمين .

(١) بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٠٨ .

## المسألة الثانية

### حكم استئجار غير المسلم للمسلم

إذا استأجر غير المسلم المسلم ، فإما أن يستأجر عين المسلم للخدمة أو لعلم معين ، وإما أن يستأجر المسلم لعمل مضمون في الذمة ، فهذه ثلاث صور :  
الصورة الأولى :

فإن استأجر غير المسلم عين المسلم أو نفسه للخدمة ، فقد اختلف الفقهاء في حكم هذا الاستئجار : هل هو صحيح أم لا ؟

فذهب الحنفية والمالكية إلى القول بالجواز ، وإن كان بعضهم قد قال بالجواز مع الكراهة ، وعللوا ذلك الحكم بأن الاستئجار عقد معاوضة لا يتضمن إذلال المسلم فأشبهه مبياعته<sup>(١)</sup>

وقد سئل ابن القاسم من فقهاء المالكية ، فقيل له : " أرأيت لو أن نصرانياً أجر مسلماً ليخدمه أتجوز هذه الإجارة في قول مالك ؟ " قال : " قد كره مالك ذلك ولا أرى أن مالكاً كره ذلك إلا من وجه الإجارة ، وقد بلغنى أن مالكاً كره أن يؤجر المسلم نفسه من نصرانياً لخدمته<sup>(٢)</sup> .

وذهب الحنابلة والشافعية في أصح القولين إلى عدم الجواز ، وذلك لأن إجارة الخدمة تتضمن حبس نفسه عن خدمته مدة الإجارة ، وذلك فيه نوع إذلال للمسلم

(١) بدائع الصنائع ج ٤ ص ٢١٩ .

(٢) المدونة ، مجلد ٤ ص ٤٣٣ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
وإهانه له تحت يد الكافر ، فلم يجز كبيع العبد المسلم له ، قالوا ويحقه أن عقد  
الإجارة للخدمة يتعين فيه حبسه مدة الإجارة واستخدامه ، والبيع لا يتحقق فيه  
ذلك ، فإذا منع منه فالمنع من الأجارة أولى ، قالوا وأنها بيع منافعه ، والمنافع تجرى  
مجرى الأعيان ، فلا يجوز بيع رقبته ولا بعضها ولا منافعه من الذمى<sup>(١)</sup> .

وهناك قول آخر للحنابلة والشافعية يقول بالجواز ، ولكن ابن قدامة قال بأن  
كلام الإمام أحمد إنما يدل على خلاف ما قاله بالجواز ، فإنه خص المنع بالإجارة  
للخدمة ، وأجاز إجارته للعمل لأنها لا تتضمن معنى الإذلال بخلاف الخدمة ، وقد  
رجح ابن قدامة أنه لا يصح لغير المسلم استئجار المسلم للخدمة<sup>(٢)</sup> .

### الصورة الثانية :

إن أجر نفسه لعمل معين غير الخدمة فإنه يجوز لأن الإمام علي بن أبي  
طالب عليه السلام قد أجر نفسه من يهودى يستقى له كل دلو بتمرة ، وأكل النبي صلى الله عليه وسلم من  
ذلك التمر<sup>(٣)</sup> .

### الصورة الثالثة :

وهى إذا استأجر غير المسلم المسلم ليعمل له عمل مضمون فى الذمة - الأجير  
المشترك - فقد يكون هذا العمل لا يتضمن تعظيم دينهم وشعائره ، وقد يتضمن  
العمل ذلك .

فإن استأجر غير المسلم المسلم ليعمل له عمل لا يتضمن تعظيم دينهم وشعائره  
كخياطة ثوب وقصارته ، وسقاية نخل وغير ذلك من الأشياء ، فإن هذا العمل يجوز ،

(١) المغنى ج ٥ ص ٥٥٤ ، الأم ج ٥ ص ٢٦٠ ، أحكام أهل الذمة ج ١ ص ٢٧٦ ، ٢٧٧

(٢) المغنى ج ٢ ص ٤٤٧ ، وكذلك ج ٥ ص ٥٥٤

(٣) سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٨١٨ ، مسند الإمام أحمد ج ١ ص ١٣٥ ، نصب الرأية ج ٤ ص ١٣٢

وذلك لما روى عن مسروق قال : حدثنا خباب قال : " كنت رجلاً قينا فعملت للعاص بن وائل ، فاجتمع لى عنده ، فأتيته أتقاضاه ، فقال : لا والله لا أقضيك حتى تكفر بمحمد ، فقلت أما والله حتى تموت ثم تبعث فلا ، قال : " وأنى لميت ثم مبعوث ، قلت : نعم ، قال : فإنه سيكون لى ثم مال وولد فأقضيك .  
أنزل الله تعالى :

﴿ أَفْرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِغَايَتِنَا وَقَالَ لَأُوتِينَ مَالًا وَّوَلَدًا ﴾<sup>(١)</sup> .

وكذلك لما روى أن عليا استشفى لرجل من اليهود كل دلوا بتمرة ، وجاء به إلى النبي ﷺ يأكل منه ، وقال على : " كنت أدلو الدلو بتمرة وأشترطها جلده " <sup>(٢)</sup> ولأنه عقد معاوضة لا يتضمن إذلال المسلم فأشبهه مبايعته<sup>(٣)</sup> ، وقال ابن المنير: استقرت المذاهب على أن الصناعات في حوائجهم يجوز لهم العمل لغير المسلمين ، ولا يعتبر ذلك من الذلة ، بخلاف أن يخدمه في منزله ولو بطريق التبعية<sup>(٤)</sup> .  
هذا إذا كان العمل لا يتضمن تعظيم دينهم وشعائره ، أو فعل معصية من المعاصي فإنه لا يجوز .

وقد اختلف الفقهاء في حكم استئجار غير المسلم للمسلم ليحمل له خمراً أو خنزيراً أو ميتة ، فقد ذهب مالك والشافعي وأبى يوسف ومحمد ورواية للإمام أحمد<sup>(٥)</sup> إلى إنه لا تجوز الإجارة على ذلك ، ولا يقضى للمسلم بالأجر إذا عمل هذا العمل ، وذلك لأنه لا يجوز للمسلم إمساكها ( أى الخمر ) ، ويجب عليه إراققتها ،

(١) عمدة القارى شرح صحيح البخارى ج ١٢ ص ٩٤ ، والآية رقم ٧٧ من سورة مريم .

(٢) سبق تخريجه ، وجملة بالفتح والكسر اليابسة .

(٣) المغنى ج ٢ ص ٤٤٧ ج ٥ ص ٥٤٤

(٤) عمدة القارى شرح صحيح البخارى ج ١٢ ص ٩٤ باب هل يؤاجر الرجل نفسه من مشترك .

(٥) المدونة مجلد ٤ ج ١٠ ص ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، فتح الطلاب بشرح منهج الطلاب ج ١ ص ٢٤٦ لابن يحيى زكريا الأنصارى .

وذلك لأن النبي ﷺ لعن عاصر الخمر ومعتصرها وشاربها وحاملها والمحمولة إليه<sup>(١)</sup> الحديث .

وذهب الإمام أبو حنيفة ، والرواية الثانية للإمام أحمد<sup>(٢)</sup> إلى أن هذه الإجارة لا تجوز، ولكن إذا قام المسلم بالعمل فإنه يقضى له بالأجر، وذلك لأن العامل قد عاوض على منفعة تستحق العوض وليست محرمة في نفسها، وإنما حرمت بقصد المستعمل ، فهو كما لو باع عبداً أو عسيراً لمن يتخذه خمراً ، وفات العصير والعنب في يد المشتري ، فإن مال البائع لا يذهب مجاناً ، بل يقضى له بعوضه ، كذلك هاهنا المنفعة التي وفاها المؤجر لا تذهب مجاناً بل يعطى يدها ، فإن تحريم الانتفاع بها إنما كان من جهة المستأجر لا من جهته ، ثم نحن نحرم الإجارة عليه لحق الله سبحانه ، لا لحق المستأجر والمشتري ، فإن هذه الإجارة لا توصف بالصحة مطلقاً ولا بالفساد مطلقاً ، بل يقال هي صحيحة بالنسبة إلى المستأجر ، بمعنى أنه تجب عليه الأجرة وهي فاسدة بالنسبة إلى الأجر ، يعنى أنه يحرم عليه الانتفاع بالمال ، ولهذا في الشريعة نظائر<sup>(٣)</sup> .

والراجع من هذه الأقوال هو ما ذهب إليه أصحاب الرأي الأول ، وذلك لأن النبي ﷺ قال : " إن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه " <sup>(٤)</sup> ، ولأن الحمل من المسلم إعانة على ارتكاب المعاصي ، وهذه الإعانة لا تجوز في حق المسلم ، فيجب عليه الامتناع عنها ، ولا يقضى له بالأجر حتى يردع عن ذلك ولا يفعله فإن عمر ﷺ حرق حانوتاً يباع فيه الخمر ، والإمام على حرق قرية يباع فيها الخمر<sup>(٥)</sup> .

(١) رواه عن أنس الترمذى في سننه رقم ١٢٩٥ ، وابن ماجه برقم ٣٣٨١ .

(٢) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ٣١٥ لزين الدين ابن نعيم الحنفى ، أحكام أهل الذمة ج ١ ص ٢٨٥ .

(٣) أحكام أهل الذمة ج ١ ص ٢٨٠ ، ٢٨١ .

(٤) أخرجه البيهقى في سننه ج ٦ ص ١٢ ، وإسناده صحيح .

(٥) أحكام أهل الذمة ج ١ ص ٢٨٣ .

obeykandi.com

## المطلب السادس

### أحكام التعامل مع غير المسلمين فى الوكالة

ويشتمل هذا المطلب على فرين

الفرع الأول : تعريف الوكالة ، وحكمها ، والدليل عليها ، وأركانها ،

وشروطها ، وضابطها ، وأنواعها .

الفرع الثانى : حكم الوكالة بين المسلم وغير المسلم .

## الفرع الأول

### تعريف الوكالة وحكسها

والدليل عليهما ، وأركانها ، وشروطها ، وضابطها ، وأنواعها

أولاً : تعريف الوكالة :

الوكالة فى اللغة :

وهى - بفتح الواو وكسرهما - تطلق على عدة معانى ، فتستعمل بمعنى :

١ . التفويض ، وإظهار العجز ، والاعتماد على الغير : ومن ذلك قوله تعالى :

﴿... وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾<sup>(١)</sup>

وقوله تعالى إخباراً عن سيدنا هود عليه السلام :

﴿إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ...﴾<sup>(٢)</sup>

أى اعتمدت على الله وفوضت أمرى إليه ، ويقال : وكل أمره إلى فلان ، بمعنى

فوضه إليه واكتفى به<sup>(٣)</sup>.

٢ . وتستعمل بمعنى الحفظ ، قال الله عز وجل :

﴿... وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾<sup>(٤)</sup>

أى الحفظ ، وقال تبارك وتعالى :

(١) سورة إبراهيم : من الآية ١٢ .

(٢) سورة هود : من الآية ٥٦ .

(٣) مختار الصحاح ص ١٣٤ ، المصباح المنير ج ٢ ص ٩٣٤ .

(٤) سورة آل عمران : الآية ١٧٣ .

﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾<sup>(١)</sup>

قال الفراء : أى حفيظاً .

٣ . وتستعمل بمعنى الكفالة والضمان .<sup>(٢)</sup>

وأما تعريفها فى الشرع :

فهى تفويض شخص ماله فعله مما يقبل النيابة إلى غيره ليفعله فى

حياته<sup>(٣)</sup> . أو هى : إقامة الشخص غيره مقام نفسه مطلقاً أو مقيداً<sup>(٤)</sup> .

ثانياً : حكم الوكالة والدليل عليها :

الوكالة جائزة بالكتاب والسنة والإجماع والمنقول :

أما الكتاب : فأيات منها قوله تعالى حكاية عن سيدنا يوسف عليه السلام :

﴿قَالَ أَجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ...﴾<sup>(٥)</sup>

وقوله تعالى : ﴿أَذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا ...﴾<sup>(٦)</sup>

وقوله تعالى حكاية عن أصحاب الكهف :

﴿...فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ ...﴾<sup>(٧)</sup>

وأما السنة :

(١) سورة المزمّل : الآية ٩ .

(٢) بدائع الصنائع ج ٦ ص ١٩ ، بلغة السالك لأقرب المسالك ج ٢ ص ١٨٢ .

(٣) مغنى المحتاج ج ٢ ص ٢١٧ ، الروض المربع ج ١ ص ٢٠٥ .

(٤) نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٦٩ ، سبل السلام ج ٣ ص ٨٩١ .

(٥) سورة يوسف : من الآية ٥٥ .

(٦) سورة يوسف : من الآية ٩٣ .

(٧) سورة الكهف : من الآية ١٩ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →

فقد ثبت فى أكثر من موضع أن النبى ﷺ قد وكل أشخاصاً فى القيام بالأعمال نيابة عنه . فقد وكل فى الزواج ، ومن ذلك ما رواه مالك فى الموطأ عن سليمان بن يسار أن النبى ﷺ بعث رافعاً مولاه ورجلاً من الأنصار فزوجاه ميمونة بنت الحارث وهو بالمدينة قبل أن يخرج (١) .

وقد وكل النبى ﷺ فى إقامة الحدود ، فقد أخرج البخارى ومسلم فى صحيحهما أن النبى ﷺ قال فى حديث طويل : " واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها " (٢)

وقد وكل النبى ﷺ فى حفظ الزكاة ، فقد أخرج البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : " وكلنى النبى ﷺ فى حفظ زكاة رمضان (٣) ، وقد وكل النبى ﷺ فى قضاء الدين وفى الشراء والبيع وفى أشياء كثيرة (٤) .  
وأما الإجماع :

فقد أجمع المسلمون على جوازها ، بل على استحبابها من طرف الوكيل ، لأنها نوع من التعاون على البر والتقوى الذى دعا إليه القرآن الكريم ، وحببت فيه السنة ، فقال الله تعالى :

﴿...وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ...﴾ (٥)

وقد حكم صاحب البحر الإجماع على كونها مشروعة (٦)

(١) نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٦٩ .

(٢) صحيح البخارى بشرح السندى ج ٢ ص ٤٤ ، صحيح مسلم بشرح النووى ج ١١ ص ٢٠٧ .

(٣) صحيح البخارى بشرح السندى ج ٢ ص ٤٣ .

(٤) نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٧٠ ، وانظر : بلوغ المرام مع سبل السلام ج ٣ ص ٨٩٤ ، ٨٩٥ .

(٥) سورة المائدة : من الآية ٢ .

(٦) نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٦٩ .

وأما المعقول :

فإن الحاجة داعية إليها ، فإن الشخص قد يعجز عن قيامه بمصالحه كلها ، ففى توكيل غيره وقيامه مقامه تيسير محبب إلى النفوس ، وفيه التعاون على قضاء المصالح .

وقد اختلف فى كونها نيابة أو ولاية ، فقيل هى نيابة عن الغير ، وذلك لتحريم المخالفة ، أى لا يجوز للوكيل أن يخالف الموكل فيما وكله فيه ، وقيل هى ولاية وذلك

لجواز المخالفة إلى الأصلح وذلك كالبيع بمعجل ، وقد أمر بمؤجل<sup>(١)</sup>

ثالثاً : أركانها وشروطها :

للكالة أربعة أركان ، وهى :

١ - الركن الأول : الموكل ، ويعبر عنه بالأصيل ويشترط فيه صحة مباشرة ما وكل فيه بملك أو ولاية أى أن يكون ممن يملك فعل ما وكل فيه بنفسه لأن التوكيل تفويض الشخص ما يملكه من التصرف إلى غيره ، فما لا يملكه بنفسه كيف يحتل التفويض إلى غيره ؟

٢ - الركن الثانى : وهو الوكيل ، ويشترط فيه صحة مباشرته التصرف لنفسه .

٣ - الركن الثالث : الموكل فيه ، ويشترط فيه أن يكون مملوكاً للموكل حين التوكيل وأن يكون مما يقبل النيابة ، وأن يكون معلوماً بقدر يذهب الغرر عنه .

٤ - الركن الرابع : الصبغة ، ويشترط فيها أن تكون بلفظ يقتضى رضا الموكل<sup>(٢)</sup>

(١) المرجع السابق .

(٢) انظر بدائع الصنائع ج ٦ ص ٢٠ ، مغنى المحتاج ج ٢ ص ٢٢١ ، ٢٢٢ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
رابعاً : ضابط الوكالة : وقد وضع الفقهاء ضابطاً لما تجوز فيه الوكالة :

فقالوا : كل عقد جاز أن يعقده الإنسان لنفسه جاز أن يوكل به غيره ، أما ما لا تجوز فيه الوكالة ، فكل عمل لا تدخله النيابة مثل الصلاة والحلف والطهارة فإنه لا يجوز في هذه الحالات أن يوكل الإنسان غيره فيها لأن الغرض منها الابتلاء والاختبار ، وهو لا يحصل بفعل الغير .

خامساً : أنواع الوكالة :

تنقسم الوكالة إلى أنواع متعددة ، فتقسم من حيث الإطلاق والتقييد إلى نوعين : وكالة مطلقة ، ووكالة مقيدة .

القسم الأول : الوكالة المطلقة :

وهي التي لم يقيد فيها الموكل الوكيل بتصرف معين ، بل أطلق التصرف للوكيل ، مثل التوكيل بالبيع مطلقاً ، أى ليس مقيداً بزمن معين ، أو البيع من شخص معين ، بل للوكيل أن يبيع في أى زمن ومن أى شخص .

القسم الثاني : الوكالة المقيدة :

وهي إما مقيدة بالزمان أو المكان أو الأشخاص .

١ – فالوكالة المقيدة بالشخص : كما لو وكل وكيلاً وقيده بالتعامل مع شخص معين ، فقد وجب على الوكيل أن يبيع له ، لأن الموكل ربما قصد تخصيصه بذلك الشخص ، لأن ماله أقرب إلى الحل وأبعد عن الشبهة .

٢ – والوكالة المقيدة بالزمان : كأن قال الموكل للوكيل : بع في يوم الجمعة بعد الصلاة ، لأن الخير فيها كثير .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
٣- والوكالة المفيدة بالمكان : كما لو قال الموكل للوكيل : بع واشترى بسوق  
المدينة المنورة فقط <sup>(١)</sup>.

وتنقسم الوكالة من حيث الأجر ( أو الجعل ) إلى قسمين : وكالة بأجر ،  
ووكالة بغير أجر .

وذلك أن الموكل قد يعين للوكيل أجراً نظير قيامه بالوكالة ، وقد لا يجعل له  
أجراً ، وإنما يقوم الوكيل بالوكالة تبرعاً ، وذلك مثل ما فعل النبي ﷺ ، فقد وكل  
أنيساً في إقامة الحد ، وعروة في شراء شاة ، وعمر وأبا رافع في قبول النكاح بغير  
جعل ، وأحياناً كان يجعل لهم أجراً ، كما كان يبعث عماله لقبض الصدقات ،  
ويجعل لهم عمالة ( أى أجراً ) <sup>(٢)</sup> ، وهذا هو الغالب فيها وخصوصاً في عصرنا كما  
في توكيل المحامي والمهندس وغيرهما ، فأصبحت أكثر ما تكون بأجر ، ولذلك فقد  
جعلتها ضمن عقود المعاوضات المالية .

(١) مغنى المحتاج ج ٢ ص ٢٢٣ ، بدائع الصنائع ج ٥ ص ٢٥ ، بلغة السالك لأقرب المسالك ج ٢ ص ١٨٦ ، ١٨٧ ،  
(٢) المغنى ج ٥ ص ٩٤ .

## الفرع الثاني

### حكم الوكالة بين المسلم وغير المسلم

ويشتمل على مسألتين :

المسألة الأولى : حكم توكيل غير المسلم للمسلم .

المسألة الثانية : حكم توكيل المسلم لغير المسلم .

## المسألة الأولى

### حكم توكيل غير المسلم للمسلم

ذهب الفقهاء إلى جواز توكيل غير المسلم للمسلم :

قال الحافظ بن حجر فى الفتح : قال ابن المنذر : " توكيل المسلم حربياً مستأمناً ، وتوكيل الحربى المستأمن مسلماً لا خلاف فى جوازه " (١)

فيجوز لغير المسلم أن يوكل المسلم فى كل المعاملات والتصرفات التى يصح

للمسلم أن يبشرها لنفسه ، أما ما لا يصح أن يبشره فلا يصح أن يوكل فيه .

وقد استدلوا على ذلك بما رواه البخارى فى صحيحه عن عبد الرحمن بن

عوف رضي الله عنه قال : " كاتبت أمية بن خلف كتاباً بأن يحفظنى فى صاغيتى بمكة (٢) ،

وأحفظه فى صاغيته بالمدينة ، فلما ذكرت الرحمن ، قال لا أعرف الرحمن ، كاتبنى

باسمك الذى كان فى الجاهلية ، فكاتبته : عبد عمر " ... الحديث (٣) .

وجه الدلالة : أن أمية بن خلف وهو من صناديد الكفر فى قريش قد فوض

عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فى كل ما يخصه بالمدينة ، وهذا تفويض ، وهو معنى

التوكيل ، لأن الوكيل إنما هو مرصد لمصالح موكله وقضاء حوائجه ، وقد قبل عبد

الرحمن بن عوف ذلك .

(١) فتح البارى ج ٤ ص ٤٨٠ ، وانظر : عمدة القارى ج ١٢ ص ١٢٨  
(٢) صاغيتى أى خاصتى مأخوذة من صغى إليه إذا مال وصاغية الرجل كل ما يميل إليه من أهل ومال وغيرهما ، وقيل الحاشية ، وقيل الأهل ، وكلها معانى متقاربة ، انظر : فتح البارى ج ٤ ص ٤٨٠ ، وعمدة القارى ج ١٢ ص ١٢٩ .  
(٣) صحيح البخارى ج ٣ ص ٦٠ فى الوكالة .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →

والظاهر أن النبي ﷺ قد اطلع على ذلك فأقره ، لأنه يبعد أن يتم التعامل بين الصحابة دون أن يطلعوا عليه النبي ﷺ الذى كانوا يستفتونه فى أمور دينهم ودنياهم ، وعلى ذلك فيصح للمسلم أن يقبل الوكالة من غير المسلم .

ولكن المقصود بغير المسلم الذى يصح للمسلم أن يقبل الوكالة منه ، إنما هو الذمى والمستأمن وكذلك الحربى الذى بين المسلمين وبين قومه معاهدة صلح لأنه فى حكم المستأمن .

وعلى هذا يحمل قول ابن المنذر حيث إنه خص جواز التوكيل بالحربى المستأمن فقط ، ويحمل حديث عبد الرحمن بن عوف على ذلك أيضاً ، لأن التعامل الذى تم بينه وبين أمية بن خلف كان قبل أن يؤمر النبي ﷺ بقتال المشركين ، ولم يكن وقتها حرب بين المسلمين والكفار ، فلم يكن قد قسم غير المسلمين إلى أهل ذمة ، وأهل حرب ، والذى يدل على ذلك أن أمية بن خلف قُتل يوم بدر ، أى أن التعامل كان قبلها ، وكان فى مصلحة المسلمين وقتها أن يجدوا من يحفظهم فى أموالهم وأهليهم بمكة بعد أن خرجوا منها مجبرين .

أما الحربى الذى يحارب المسلمين محاربة مكشوفة أو مستترة ، فإنه لا يصح للمسلم أن يقبل الوكالة منه ، لأن التعامل معه حرام ، فإنه ملعون ما بقى على كفره مهدر الدم ، بل إن قتله مندوب إليه وقربة إلى الله ، ولكن إن تمت الوكالة مستوفاة لشروطها وأركانها فالظاهر صحتها مع وجود تلك الحرمة وبقاء أثرها وهو هدر دم الحربى ، والأولى أن يبتعد المسلمون عن ذلك ، ويحتمل بطلانها بناء على أن المحرم لا ثمرة فيه .

## المسألة الثانية

### حكم توكيل المسلم لغير المسلم

يصح للمسلم أن يوكل غير المسلم في قول عامة أهل العلم في جملة العقود والتصرفات<sup>(١)</sup>. يقول ابن قدامة: " وكل من صح تصرفه في شئ بنفسه ، وكان مما تدخل النيابة صح أن يوكل فيه رجلاً أو امرأة ، حراً أو عبداً ، مسلماً كان أو كافراً<sup>(٢)</sup>. وقال أيضاً: " وإن وكل مسلم كافراً فيما يصح تصرفه فيه صح توكيله ، سواء كان ذمياً أو مستأمناً ، أو حربياً ، أو مرتداً ، لأن العدالة غير مشترطة فيه "<sup>(٣)</sup>.  
والدليل على ذلك ما ذكر في حديث عبد الرحمن بن عوف المتقدم ، وفيه أنه وكل كافراً في مباشرة أموره ، وقد عنون البخارى لهذا الحديث بقوله : " باب إذا وكل المسلم حربياً في دار الحرب ، أو في دار الإسلام جان "<sup>(٤)</sup>.  
وقالوا : إن الحكمة من مشروعية الوكالة موجودة في توكيل المسلم لغير المسلم فيستويان في الجواز ، فتوكيل المسلم للذمي والمستأمن أمر جائز ، أما توكيل الحربى والمرتد فإن التعامل مع أى منهما حرام لأنهما مهذرا الدم ، ومع وجود هذه الحرمة فما حكم التصرف إن تم على الوجه الشرعى خاصة أنها مسألة غير عبادية لا تشترط فيها النية ؟

(١) المغنى ج ٥ ص ٢٤٥ .

(٢) المرجع السابق ص ٨٧ ، ١٢٦ .

(٣) المرجع السابق ص ٨٧ ، ١٢٦ .

(٤) صحيح البخارى ج ٣ ص ٦٠ .

الظاهر أنها تصح مع وجود الحرمة وبقاء أثر تلك الحرمة ، وهى هدر دم الحربى والمرتد ، وكأن ابن قدامة يقصد هذا المعنى ، ولا يقصد بيان مشرعية توكل المسلم للحربى والمرتد ، حيث قال إن العدالة غير مشترطة فيه ، فالوكالة نوع استخدام ، ويحتمل بطلان تلك الوكالة لحرمتها بناء على أن المحرم أو الحرام لا ثمرة فيه .

ومع جواز توكيل المسلم لغير المسلم فى جملة العقود والتصرفات إلا أن

الفقهاء اختلفوا فى حكم بعض الصور ، أهمها :

١ - توكيل المسلم لغير المسلم فى البيع والشراء واستيفاء الدين .

٢ - توكيل المسلم لغير المسلم فى قبول نكاح المسلمة .

٣ - توكيل المسلم لغير المسلم فى شراء الخمر والخنزير .

وأين تلك الصور بشيء من التفصيل :

## المورة الأولى

### توكيل غير المسلم فى البيع والشراء واستيفاء الدين للمسلم

ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز ذلك فقالوا يصح أن يكون غير المسلم وكيلاً فيما يصح تصرفه فيه ، ومعلوم أن البيع والشراء مما يصح تصرفه فيهما بدليل أنهم لم يشترطوا إسلام العاقد فى البيع والشراء<sup>(١)</sup> ، وقد صرح بعضهم بذلك فقال " وإذا وكل المسلم أو الذمى حربياً مستأمناً<sup>(٢)</sup> فى دار الإسلام بخصومة أو بيع أو غير ذلك جاز"<sup>(٣)</sup>.

وذهب المالكية إلى عدم جواز توكيل غير المسلم فى البيع والشراء واستيفاء الدين للمسلم ، وعللوا ذلك بأن غير المسلم لا يتحرى الحلال ، ولا يعرف شرط العقود عليه من ثمن ومثمن ، وكذلك تقاضى الدين إذا كان على مسلم حتى ولو رضى من عليه الدين ، وذلك لحق الله تعالى ، لأنه ربما أغلظ على من يتقاضى منه الحق ، والله تعالى يقول :

﴿... وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا...﴾<sup>(٤)</sup>

ولكنهم قالوا إذا وقع البيع أو الشراء أو التقاضى الممنوع إذا وقع مشتملاً على شروط صحته كلها فإنه ينبغي أن يكون ماضياً<sup>(٥)</sup>

(١) انظر : المغنى ج ٥ ص ٢٤٥ .

(٢) يقصد به المستأمن أو المعاهد ، وليس المحارب .

(٣) انظر : الفتاوى الهندية ج ٣ ص ٥٦٣ .

(٤) سورة النساء : من الآية ١٤١ .

(٥) انظر حاشية الدسوقى ج ٣ ص ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، بلغة السالك ج ٢ ص ١٨٥ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
ومنع الشافعية معهم توكيل غير المسلم فى شراء العبد المسلم حتى لا تكون لغير  
المسلم سلطة على العبد المسلم .

والراجح : أنه لا مانع من توكيل غير المسلم فى البيع والشراء فى الأصل ، وذلك  
من أجل التيسير على المسلمين ، لأن الله تعالى يقول :

﴿...وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ...﴾<sup>(١)</sup>

وقواعد البيع والشراء معروفة للمسلم وغير المسلم فيسهل أن يعلمها ، فإذا تبين  
للمسلم أن غير المسلم لا يحسن البيع والشراء منعه منه .

(١) سورة الحج : من الآية ٧٨ .

## المورة الثانية

### توكيل المسلم لغير المسلم فى قبول نكاح المسلمة

اختلف الفقهاء فى ذلك على رأيين :

الرأى الأول :

يرى عدم جواز توكيل غير المسلم فى قبول نكاح المسلمة ، وعللوا ذلك بأن غير المسلم لا يملك التزويج بالمسلمة فلا يصح أن يوكل فى ذلك ، ولأن النكاح فيه معنى العبادة ، وغير المسلم ليس من أهلها ، ولأنه نوع ولاية ، والكافر ليس له ولاية على المسلمة ، وقد ذهب إلى هذا الشافعية والحنابلة والزيدية<sup>(١)</sup>.

الرأى الثانى :

يرى جواز توكيل غير المسلم فى قبول نكاح المسلمة ، وعللوا ذلك بأن الملك يحصل فى النكاح للزوج لا للوكيل ، فتوكيل الذمى بمنزلة توكيله فى تزويج المرأة بعض محارمها كخالها ، فإنه يجوز توكيله فى قبول نكاحها للموكل ، وإن كان لا يجوز له تزوجها ، كذلك الذمى إذا توكل فى نكاح المسلمة ، وقالوا إنه إذا تم العقد فإنه ليس على بطلانه دليل شرعى ، وقد ذهب إلى هذا الحنفية والمالكية وابن تيمية<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر : مغنى المحتاج ج ٢ ص ٢١٨ ، قليوبى وعميرة ج ٢ ص ٢٣٧ ، المغنى ج ٥ ص ٨٨ شرح الأزهار ج ٤ ص ٢٤٦ .

(٢) انظر : بدائع الصنائع ج ٦ ص ٢٠ ، ٢١ ، حاشية شهاب الدين الشلبى على متن الحقائق ج ٤ ص ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، حاشية الدسوقى ج ٢ ص ٢٣١ ، بلغة السالك ج ٢ ص ١٨٥ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
والراجع : هو ما ذهب إليه أصحاب الرأى الأول القائلون بعدم جواز توكيل  
غير المسلم فى قبول نكاح المسلمة ، وذلك لأن التوكيل فيه معنى الولاية ، وقد منح  
الإسلام ولاية الأب الكافر على بنته فى الزواج ، فأولى أن يمنع الكافر الأجنبى عنها،  
ثم إن من شروط الوكيل صحة مباشرته الفعل لنفسه ، والكافر لا يصح له أن يفعل  
ذلك مع المسلمة فلا يصح أن يوكل فيه ، ثم إن الزواج فيه معنى العبادة، فينبغى أن  
يبعد عنه غير المسلم .

## المورة الثالثة

### توكيل المسلم لغير المسلم فى شراء الخمر والخنزير له

اختلف الفقهاء فى ذلك على رأين :

الرأى الأول :

يرى أنه لا يجوز للمسلم أن يوكل غير المسلم فى شراء خمر أو خنزير له ، وإذا تم البيع فإنه يكون باطلاً .

وذلك لما روى عن جابر أن النبى ﷺ قال : " إن الله ورسوله حرما بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام " ، فقيل : يا رسول الله أرأيت شحوم الميتة فإنها تطلى بها السفن ، وتدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس ؟ فقال : " لا هو حرام " ، ثم قال رسول الله ﷺ " قاتل الله اليهود إن الله تعالى حرم عليهم شحومها فحملوه <sup>(١)</sup> ، ثم باعوه ، وأكلوا ثمنه " <sup>(٢)</sup> .

وجه الدلالة :

هو أن من وكل فى بيع الخمر وأكل ثمنه فقد أشبههم فى ذلك <sup>(٣)</sup> وأيضاً لأن حقوق العقد ترجع للموكل وليس للوكيل ، فترجع للمسلم ، وهذه الأشياء ليست بمال متقوم بالنسبة للمسلم ، فلا يملكها لأنها محرمة عليه شرعاً ، وقد ذهب إلى ذلك المالكية والشافعة والحنابلة <sup>(٤)</sup> .

(١) أى أذابوه ثم باعوه على أنه ليس بشحم .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) المغنى ج ٤ ص ٢٤٢ .

(٤) انظر : الزرقانى على مختصر خليل ج ٣ ص ١٤٦ ، بلغة السالك ج ٢ ص ١٨٥ ، تكملة المجموع ج ٩ ص ٢٤٦ ، مغنى المحتاج ج ٢ ص ٢١٨ ، المغنى ج ٥ ص ١٤٢ .

الرأى الثانى :

وهو للحنفية والزيدية ، وقد ذهبوا إلى أنه يجوز للمسلم أن يوكل غير المسلم فى شراء الخمر أو الخنزير له ، وذلك لأن حقوق العقد تتعلق بالوكيل ، وقد ذكروا مثلاً على ذلك فقالوا إذا اشترى الوكيل شيئاً بأكثر من ثمنه دخل فى ملك الوكيل ، ولم ينتق إلى الموكل ، وعلى ذلك فيقع الخمر والخنزير لغير المسلم ، لأن الخمر والخنزير مال لهم ، لأنهم يتمولونها ويتبايعونها ، فصح توكيلهم فيها كسائر أموالهم<sup>(١)</sup>. لأن عمر رضي الله عنه أجاز لغير المسلمين بيع الخمر ، فقال لعماله : " ولوهم بيعها ، وخذوا أنتم الثمن " <sup>(٢)</sup>

## الترجيح

الراجع من هذه الأقوال أنه لا يجوز للمسلم أن يوكل غير المسلم فى شراء الخمر والخنزير له ، وذلك لأن الإسلام يحرم هذه الأشياء ، لما فيها من الأضرار ، فكيف يحرمها ويبين أضرارها ثم يبيح التعامل بها ، وكذلك لأن كل ما لا يجوز للمسلم العقد عليه لا يجوز أن يوكل فيه ، كتزويج الجوسية ، وبهذا خالف سائر أموالهم ، ولا نسلم أن حقوق العقد تتعلق بالوكيل ، إنما تتعلق بالموكل<sup>(٣)</sup> وعلى ذلك فلا يجوز للمسلم أن يوكل فى شراء الخمر والخنزير .

(١) حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٥٠١ ، فتح القدير ج ٥ ص ٣٦٠ ، بدائع الصنائع ج ٦ ص ٢٢ ، شرح الأزهار ج ٤ ص ٤٧٨ ، البحر الزخار ج ٣ ص ٣٧٥ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) المغنى ج ٥ ص ١٤٢ .

## المطلب السابع

### أحكام التعامل مع غير المسلمين فى العارية

ويشتمل هذا المطلب على فرعين :

الفرع الأول : تعريف العارية وحكمها والدليل عليها .

الفرع الثانى : حكم العارية بين المسلم وغير المسلم .

## تعريف العارية وحكسها والدليل عليها

أولاً : تعريف العارية :

أما تعريفها فى اللغة : فالعارية أصلها من مادة عرى وهو التجرد أو هى مشتقة من عار الشيء إذا ذهب وجاء ، ومنه قيل للغلام الخفيف عيار لكثرة ذهابه ومجيئة ، وقيل من التعاور وهو التناوب ، وقال الرازى كأنها منسوية إلى العار لأن طلبها عار وعيب ، ولكن اعترض عليه بأنه ﷺ فعلها ، ولو كانت عيباً ما فعلها وكذلك فإن ألف العارية منقلبة من واو ، فإن أصلها عوريه ، وأما ألف العار فمنقلبة عن ياء بدليل عيرته بكذا<sup>(١)</sup> .

وأما تعريفها فى الشرع فهى :

أولاً : عرفها الحنفية بأنها : تملك المنافع بغير عوض<sup>(٢)</sup>

ثانياً : عرفها المالكية بأنها تملك منفعة مؤقتة بلا عوض<sup>(٣)</sup>

ثالثاً : عرفها الشافعية بأنها : إباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه<sup>(٤)</sup>

رابعاً : عرفها الحنابلة بأنها : إباحة نفع عين يحل الانتفاع بها تبقى بعد استيفائها ليردها على مالكةا<sup>(٥)</sup>

خامساً : عرفها الزيدية بأنها إباحة المنافع من دون ملك العين<sup>(٦)</sup> .

(١) المصباح المنير ج ٢ ص ٥٥٦ ، مختار الصحاح ص ٤٦٢ ، مغنى المحتاج ج ٢ ص ٢٦٣ ، المغنى ج ٥ ص ٢٢٠ .  
(٢) الهداية شرح بداية المبتدى ج ٣ ص ٢٥١ .  
(٣) بلغة السالك لأقرب المسالك ج ٢ ص ٢٠٥ .  
(٤) مغنى المحتاج ج ٢ ص ٢٦٣ .  
(٥) المغنى ج ٥ ص ٢٢٠ ، الروض المربع ج ١ ص ٢٢٠ .  
(٦) سبل السلام ج ٣ ص ٨٩٨ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
ثانياً : حكمها والدليل عليها :

العارية مستحبة وقيل هي واجبة ولكن الأصح أنها مستحبة فقط ، وقد كانت واجبة في أول الإسلام ثم نسخ وجوبها وصارت مستحبة ، والعارية قد تكون واجبة وقد تكون محرمة وقد تكون مكروهة ، فتكون واجبة كإعارة الحبل لإنقاذ غريق والسكين لذبح حيوان محترم يخشى موته ، وتكون محرمة كإعارة الصيد من المحرم ، والأمة من الأجنبي ، وتكون مكروهة كإعارة العبد المسلم لغير المسلم <sup>(١)</sup> ولكن الحكم الغالب لها هو الاستحباب ، والدليل على استحبابها الكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب :

فقوله تعالى : ﴿... وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ...﴾ <sup>ط</sup> <sup>(٢)</sup>

وقوله تعالى :

﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٥﴾ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ﴿٦﴾ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup>

وجمهور المفسرين على أن المراد بالماعون ، هو ما يستعيره الجيران بعضهم من بعض ، كالدلو والفأس والإبرة ، وقال على وابن عمر رضي الله عنهما الماعون : الزكاة والطاعة ، وقال عكرمة : رأس الماعون زكاة المال وأدناه المنخل والدلو الإبرة <sup>(٤)</sup>

(١) المغنى ج ٥ ص ٢٢٠ ، مغنى المحتاج ج ٢ ص ٢٦٤ .

(٢) سورة المائدة : من الآية رقم ٢ .

(٣) سورة الماعون : الآية من ٤ : ٧ .

(٤) تفسير ابن كثير ج ٤ ص ٢٥ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →

وأما السنة :

فهو ما روى عن صفوان بن أمية رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم استعار منه درعاً يوم حنين ،

فقال : " أغضب يا محمد ؟ قال : بل عارية مضمونة" (١)

وأما الإجماع :

فقد أجمع المسلمون على جواز العارية واستحبابها (٢)

(١) اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ج ٢ ص ٩٠٢ .

(٢) المغنى ج ٥ ص ٢٢٠ .

## الفرع الثاني

### حكم العارية بين المسلم وغير المسلم

كما اتفقت كلمة المذاهب الفقية على جواز العارية بين المسلم والمسلم فى المباحات ، اتفقت أيضاً على جواز العارية بين المسلم وغير المسلم فى المباحات ، فيجوز للمسلم أن يعير غير المسلم وأن يستعير منه<sup>(١)</sup>.

وقد استدلوا على ذلك بالحديث السابق الذى استعار فيه النبى ﷺ الدرع من صفوان بن أمية ، وقد جاء هذا الحديث برواية أخرى مفصلة فى موطأ الأمام مالك فقد روى بطريق آخر عن أبى شهاب أنه بلغه أن نساءً كن فى عهد رسول الله ﷺ يسلمن بأرضهن ، وهن غير مهاجرات ، وأزواجهن حين أسلمن كفار ، منهم بنت الوليد بن المغيرة ، وكانت تحت صفوان بن أمية ، وأسلمت يوم الفتح وهرب زوجها صفوان بن أمية من الإسلام ، فبعث إليه رسول الله ﷺ ابن عمه وهب بن عُمير ، برداء رسول الله ﷺ أماناً لصفوان بن أمية ، ودعاه رسول الله ﷺ إلى الإسلام وأن يقدم عليه ، فإن رضى امرأً قبله ، وإلا سيره شهرين ، فلما قدم صفوان على رسول الله ﷺ بردائه ، ناداه على رءوس الناس فقال : يا محمد إن هذا وهب بن عُمير جاءنى بردائك ، وزعم أنك دعوتنى إلى القدوم عليك ، فإن رضيت امرأً قبلته ، وإلا سيرتنى شهرين ، فقال رسول الله ﷺ : " إنزل أبا وهب " قال : لا والله لا أنزل حتى تبين لى ، فقال رسول الله ﷺ بل لك تسيير أربعة أشهر ، فخرج رسول الله ﷺ قبل

(١) البحر الرائق ج ٢ ص ٣١٥ ، منح الجليل ج ٣ ص ٢٣٠ ، فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب ج ١ ص ٢٢٨ ، المغنى ج ٤ ص ٢٦٠ ، المنقى ج ٣ ص ٣٤٣ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
هوازن بحنين فأرسل إلى صفوان بن أمية يستعيـره أداة وسلاحاً عنده ، فقال صفوان: أطوعاً أم كرهاً ، فقال : بل طوعاً فأعـاره الأداة والسلاح الذى عنده ، ثم خرج صفوان مع رسول الله ﷺ وهو كافر فشهد حنياً والطائف وهو كافر وامرأته مسلمة ولم يفرق رسول الله ﷺ بينه وبين امرأته حتى أسلم صفوان واستقرت عند امرأته بذلك النكاح (١) .

فهذا الحديث واضح الدلالة على جواز الإعارة بين المسلم وغير المسلم ، وذلك لأن النبى ﷺ طلب إعارة الأداة والسلاح من صفوان بن أمية وهو كافر ، فدل على جواز استعارة المسلم من غير المسلم ، ومن جازت الاستعارة منه جازت له الإعارة .  
ومما يدل أيضاً على جواز العارية بين المسلم وغير المسلم فى الأشياء المباحة ، هو أن العارية من المعاملات التى يجوز فيها تبادل الأعيان والمنافع وهذه المعاملات يستوى فيها المسلم وغير المسلم ، وكذلك فإن تبادل الإعارة مع غير المسلم فيه لون من ألوان البر وهذا – ولا شك – مما يكون محبباً لنفوس غير المسلمين ، مما قد يكون دافعاً لدخولهم فى الإسلام .

(١) موطأ الإمام مالك ص ١٥٠ وقد جاء فيه أن هذا الحديث مشهور عند أهل السير وهو رواية يحيى الليثى طبعة سن ١٣٩٠هـ / ١٩٧١ .

## المطلب الثامن

### أحكام التعامل مع غير المسلمين فى القرض

ويشتمل هذا المطلب على فرعين :

الفرع الأول : تعريف القرض وحكمه .

الفرع الثانى : حكم القرض بين المسلم وغير المسلم .

## الفرع الأول

### تعريف القرض وحكمه

أولاً : تعريف القرض :

القرض في اللغة : مشتق من مادة قرض ، ومعناه القطع ، وهو ما تعطيه من

المال لتقضاه وهو المسمى في العرف بالسلف<sup>(١)</sup>.

أما تعريفه في الشرع :

١ - عند الحنفية يعرف بأنه قطع طائفة من مال المقرض ودفعها إلى المستقرض<sup>(٢)</sup>.

٢ - عند المالكية يعرف بأنه إعطاء متمول متماثل في الذمة لنفع المعطى له فقط<sup>(٣)</sup>.

٣ - عند الشافعية يعرف بأنه قطع تمليك الشيء على أن يرد بدله<sup>(٤)</sup>.

٤ - عند الحنابلة يعرف بأنه دفع مال إرفاقاً لمن ينتفع به ويرد بدله<sup>(٥)</sup>.

ثانياً : حكم القرض :

القرض جائز ومندوب إليه في حق المقرض ، ومباح في حق المقرض<sup>(٦)</sup> ،

والدليل على ذلك أحاديث كثيرة منها ما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

"من نَفَس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا ، نفس الله عنه كربة من كرب الآخرة ،

(١) انظر مختار الصحاح ص ٥٣٠ ، المصباح المنير ج ٢ ص ٦٨٣ .

(٢) البدائع ج ٧ ص ٣٩٥ .

(٣) الشرح الصغير مع بلغة السالك ج ٢ ص ٢١٥ .

(٤) مغنى المحتاج ج ٢ ص ١١٧ .

(٥) كشف القناع ج ٢ ص ١٣٥ ، نيل الأوطار ج ٦ ص ٢١٥ .

(٦) المغنى ج ٤ ص ٣١٣ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة والله في عون العبد ما دام  
العبد في عون أخيه" (١).

ومنها ما روى أن النبي ﷺ قال : " ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين إلا  
كان كصدقة مرة " (٢) ولما روى أن النبي ﷺ استسلف بكرةً فرد خيراً منه " (٣) ولقول  
النبي ﷺ " خياركم أحسنكم قضاء " (٤).

فكل هذه الأحاديث تدل على أن إعطاء القرض مندوب إليه ومستحب وهو  
من باب التعاون على البر، والرفق بين الناس .

(١) صحيح مسلم برقم ٢٦٩٩ في الذكر والدعاء ، ومسند أمد ج ٢ ص ٥٠٠ ، ٥٠٤ .

(٢) سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٨٦٢ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ٣٦ .

(٤) صحيح البخارى ج ٣ ص ٨٤ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٣٨ ، سنن الترمذى رقم ١٣١٦ .

## الفرع الثاني

### حكم القرض بين المسلم وغير المسلم

اتفقت مذاهب الفقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والزيدية على أن القرض جائز بين المسلم وغير المسلم ، كما جاز بين المسلم والمسلم<sup>(١)</sup> فيجوز للمسلم أن يقترض من مال غير المسلم ، إلا الحربى المحارب للمسلمين ، أو الذى ليس بين المسلمين وبين قومه معاهدة صلح ، فإن هذا لا يجوز التعامل معه فى القرض لأن ماله على شرف الزوال فلا يصح أن يقترض منه المسلم .

وأيضاً فإنه لا يجوز للمسلم أن يقترض من الذمى أو المستأمن ، وإذا كان فى طلب القرض ذل للمسلم ، فإن الله تعالى قطع ذلك بقوله جل وعلا :

﴿...وَلَنْ تَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾<sup>(٢)</sup>

وأما أن يقرض المسلم الذمى أو المستأمن فإن ذلك جائز أيضاً إذا لم يكن فى ذلك إعانه لهم على معصية ، فإذا وجدت معصية فلا يجوز القرض لأن الإعانة على المعصية حرام ، ولكن يجوز القرض لهم إذا كان إعانة لهم على أمور الحياة فربما حملهم ذلك على الدخول فى الإسلام .

(١) انظر بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٣١ ، المدونة ج ١٠ ص ٢٧٠ ، فتح العزيز ج ١٦ ص ١١١ ، الخلاف للطوسى ج ٣ ص ٢٣٣ ، البحر الزخارج ص ٤٠٩ .

(٢) سورة النساء : من الآية ١٤١ .

وكذلك لا يجوز للمسلم أن يقرض الحربى المحارب للمسلمين ، والى ليس بيننا وبين قومه معاهدة صلح ، وذلك لأن أموال الحربى لا بقاء لها ، ولأن الله قطع المودة والبر بيننا وبينهم فلا يجوز للمسلم أن يقرضهم .

وقد استدلل الفقهاء على جواز القرض بين المسلم وغير المسلم الذمى أو المستأمن بما روى عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه قال : " إن أباه توفى وترك عليه ثلاثين وسقاً <sup>(١)</sup> لرجل من اليهود ، فاستنظره <sup>(٢)</sup> جابر فأبى أن ينظره فكلم جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشفع له إليه ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلم اليهودى ليأخذ ثمن نخله بالذى له فأبى ، فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم النخل فمشى فيها ثم قال لجابر <sup>(٣)</sup> جدّ له فأوف له الذى له فجده بعدما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأوفاه ثلاثين وسقاً وفضلت له سبعة عشر وسقاً ، فجاء جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم ليخبره بالذى كان فوجده صلى العصر فلما انصرف أخبره بالفضل قال : أخبر ذلك ابن الخطاب ، فذهب جابر إلى عمر فأخبره ، فقال له عمر : علمت حين مشى فيها صلى الله عليه وسلم ليبارك فيها " <sup>(٤)</sup> .

فدل هذا الحديث على جواز القرض من غير المسلم ، وإذا جاز القرض من غير المسلم فيجوز إعطاء القرض له بما شرطناه سابقاً ، ولأن هذا من التعامل الدنيوى فيجوز بين المسلم وغير المسلم كغيره من التعاملات الدنيوية .

(١) الوسق بالفتح والكسر والفتح ( أشهر ) هو ستون صاعاً .

(٢) أى طلب منه التأخير .

(٣) جد له : أى اقطع له الثمر .

(٤) صحيح البخارى ج ٣ ص ١٥٤ ، سنن أبى داود ج ٣ ص ٣٠٣ ، سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٨١٢ ، ٨١٣ .

obeyikandi.com

## المبحث الثانى

### أحكام التعامل مع غير المسلمين فى المعاوضات غير المالية

وأتكلم فى هذا المبحث عن أحكام التعامل مع غير المسلمين فى النكاح فهو من

المعاوضات ولكن مبناه المكارمة ، وقد جاء هذا البحث فى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : تعريف النكاح والدليل عليه وأهميته .

المطلب الثانى : حكم زواج المسلمة بغير المسلم .

المطلب الثالث : حكم زواج المسلم بغير المسلمة .

obeyikandi.com

## المطلب الأول

### تعريف النكاح ، والدليل عليه ، وأهميته عقد النكاح

أولاً : تعريف النكاح :

أ - فى اللغة : النكاح لغة الوطاء والضم والجمع والتواصل ، يقال تناكحت الأشجار ، إذا تمايلت وانضم بعضها إلى بعض ، وكلمة الزواج والنكاح جاءت بمعنى واحد فى الألفاظ التى وردت فى القرآن الكريم ، فعقد التزويج يسمى النكاح (١) .

ب - فى السّرع : وأما تعريف النكاح فى اصطلاح الفقهاء فهو ، عقد بين الزوجين يحل به الوطاء (٢)

أو هو عقد يتضمن إباحة وطء بلفظ إنكاح أو تزويج أو ترجمته (٣)

ثانياً : الدليل على النكاح :

والنكاح مشروع بالكتاب والسنة والإجماع :

فأما الكتاب :

فآيات كثيرة منها قوله تعالى :

﴿...فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنًا وَثُلَاثًا وَرُبْعًا...﴾ (٤)

(١) المصباح المنير ج ١ ص ٣٥٢ ، لسان العرب ج ٦ ص ٤٥٣٧ ، مختار الصحاح ص ٢٧٨ .

(٢) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٠١ .

(٣) مغنى المحتاج ج ٣ ص ١٢٣ .

(٤) سورة النساء : من الآية ٣ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →

وقوله تعالى :

﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ... ﴾<sup>(١)</sup>

وأما السنة :

فأحاديث كثيرة منها قوله ﷺ : ( يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء )<sup>(٢)</sup> ، وقوله ﷺ : " تناكحوا تكثرُوا فإنى مباح بكم الأمم يوم القيامة "<sup>(٣)</sup> ، وقوله ﷺ : النكاح من سنتى ، فمن لم يعمل بسنتى فليس منى<sup>(٤)</sup> .

وأما الإجماع :

فقد أجمع المسلمون على مشروعية النكاح من عهد رسول الله ﷺ إلى يومنا

هذا<sup>(٥)</sup> .

ثالثاً : أهمية عقد الزواج :

إن عقد الزواج من أهم العقود التى يعقدها الإنسان فى حياته ، وأنفسها أثراً وأعلاها منزلة وقدراً لأنه ليس مجرد تمليك بل هو عقد بين الزوجين يرتبطان به إرتباطاً وثيقاً مدى الحياة ، ويعيشان فى ظله ترفرف عليهما السعادة والمحبة والتعاطف والمودة مصداقاً لقوله تعالى :

(١) سورة النور : من الآية ٣٢ .

(٢) رواه البخارى ومسلم وأحمد فى سننه ، انظر الفتح الكبير ج ٣ ص ٤٠٣ ، وصحيح مسلم ج ٣ ص ٥٤٨ .

(٣) رواه البيهقى فى شعب الإيمان عن سعيد بن أبى هلالاً مرسلأ ، انظر الفتح الكبير ج ٢ ص ٣٨ .

(٤) سنن ابن ماجه ج ١ ص ٥٩٢ ، وقد علق عليه وقال فى الزوائد إسناده ضعيف لاتفاقهم على ضعف عيسى بن ميمون المدينى ، لكن له شاهد صحيح .

(٥) المغنى ج ٧ ص ٣٣٤ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ  
بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً... ﴾ (١)

كما أنه يندمج به كل واحد منهما فى الآخر اندماجاً كلياً مصداقاً لقوله  
تعالى :

﴿... هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ... ﴾ (٢)

إلى قوله تعالى :

﴿... وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذَتْ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ (٣)

ولقد أشار القرآن الكريم إلى أهميته وضرورته لخير الفرد والجماعة حتى أنه  
كان من سنة سائر الأنبياء والمرسلين .

فقال تعالى :

﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً... ﴾ (٤)

كما أنه يترتب عليه تنظيم لقوى الإنسان وتوجيهها إلى الخير والكمال ، ولذلك  
دعا الإسلام إليه وحث الشباب عليه ، ومما يؤيد هذه الأهمية ، أن الحق سبحانه  
جعله نعمة أنعم بها على عباده حيث يقول :

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا... ﴾ (٥)

(١) سورة الروم : من الآية ٢١ .

(٢) سورة البقرة : من الآية ١٨٧ .

(٣) سورة النساء : من الآية ٢١ .

(٤) سورة الرعد : من الآية ٣٨ .

(٥) سورة الروم : من الآية ٢١ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →

كما طلب من الزوجين حسن المعاشرة ، وطلب حسن اختيار شريك الحياة ،  
وبين طرق الإصلاح إذا حدث خلاف ، وبين حقوق كل من الطرفين إلى آخر هذه  
الأحكام ، مما يؤيد ويؤكد ويوضح أهمية هذا العقد من أجل ذلك سنقوم إن شاء الله  
بدراسة الأحكام التي تترتب على اختلاف العقيدة بين كل من الزوج والزوجة من  
حيث جواز النكاح من عدمه ، حتى نقف على ما يجوز وما لا يجوز نظراً لأهمية هذا  
الأمر.

## المطلب الثاني

### حكم زواج المسلمة بغير المسلم

أجمع العلماء والفقهاء ، وأجمعت الأمة كلها على حرمة زواج المسلمة بغير المسلم، ولم يخالف في ذلك أحد<sup>(١)</sup>  
الأدلة على حرمة هذا الزواج :

١ - منها قوله تعالى : ﴿ ... وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ... ﴾<sup>(٢)</sup>

فقد حرمت الآية الكريمة زواج الكافرين بالمسلمات حتى يدخل المشركون في الإسلام .

وقوله تعالى :

﴿ يَتَّيِبُهَا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مِهْجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ ۗ إِنَّهُنَّ عَلَّمْنَ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ... ﴾<sup>(٣)</sup>

فقد أظهر القرآن في هذه الآية أنه لا حل بين المسلمة والكافر وكذلك قوله تعالى : ﴿ ... وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾<sup>(٤)</sup> ، فقد دلت الآية

(١) حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٥٥٥ ، بدائع الصنائع ج ٢ ص ٢٧١ ، الأم ج ٥ ص ٥ ، أحكام القرآن للشافعي ج ١ ص ١٨٩ ، المغنى ج ٦ ص ٦٣٤ ، المحلى ج ٩ ص ٤٤٩ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٦١ ، روح المعاني للألوسي ج ٢ ص ١١٨ ، تفسير القرطبي ج ٣ ص ٧٢ ، المبسوط ج ٥ ص ٤٥ ، تاريخ الفقه الجعفري ص ٧٤ ، ٧٥ ، سفينة النجاة ج ٢ ص ٤٠١ ، اللعة وشرحها ج ٥ ص ٢٣٤ ، ٢٣٦ .

(٢) سورة البقرة : من الآية ٢٢١ .

(٣) سورة الممتحنة : من الآية ١٠ .

(٤) سورة النساء : من الآية ١٤١ .

على أنه يحرم أن يكون للكافر سيطرة واستيلاء وتسلط على المؤمن ، والنكاح فيه تسلط واستيلاء وسيطرة ، وخطر على العقيدة والعقل ، فحرم الإسلام من أجل ذلك زواج المسلمة بغير المسلم .

وما وقع من تزويج الرسول ﷺ ابنته زينب - رضى الله عنها - من أبى العاص وهو كافر ، فهذا كان بمكة قبل نزول آية تحريم المسلمات على المشركين ، فزواج المسلمة من غير المسلم حرام سواء كان غير المسلم كتابى أو له شبهة كتاب أو لا كتاب له ولا شبهة كتاب ، وكذلك إن كان مرتدًا ، لأن الكفر كله ملة واحدة ، كما أن النكاح شرع للبقاء ، والمرتد يجب قتلته إن أصر على رده فلا يحصل به ما شرع لأجله النكاح<sup>(١)</sup>

**العلة فى تحريم زواج المسلمة بغير المسلم :**

والعلة فى التحريم هى الخوف من أن يدفع غير المسلم المسلمة معه إلى الكفر ، لأن الزوج يدعوها إلى اعتناق دينه ، والنساء فى العادة يتبعن الرجال فيما يؤثر من الأفعال ويقلدونهم فى الدين ، وإلى هذا أشار المولى جل وعلا فى قوله تعالى :

﴿...أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ...﴾<sup>(٢)</sup>

أى يدعون إلى الوقوع فى الكفر المؤدى إلى النار، وكذلك لأنه يشتمل على استعلاء غير المسلم على المسلمة وذلك ممنوع .

**الأثر المترتب على زواج المسلمة بغير المسلم :**

فلو حدث وتزوج غير المسلم بالمسلمة ، فإن النكاح يقع باطلاً ، ويجب التفريق بينهما فى الحال ، ولا يترتب عليه شيء من أحكام النكاح الصحيح ، سواء كان

(١) تبين الحقائق ج ٢ ص ١٧٣ ، تيسير الوصول ج ٢ ص ١٠ ، نيل الأوطار ج ٧ ص ١٦١ .

(٢) سورة البقرة : من الآية ١٢٢ .

قبل الدخول أو بعده ، لانتفاء المحلية الأصلية التي هي شرط انعقاد العقد<sup>(١)</sup> ، وبالتالي فإنه لا يترتب عليه ثبوت النسب وهو رأى جمهور الفقهاء ، خلافاً لأبى حنيفة فإنه يرى أن النكاح باطل لانتفاء المحلية يثبت به النسب لوجود العقد صورة<sup>(٢)</sup> .

وأما العقوبة التي يستحقها الكافر إن تزوج بمسلمة فقد اختلف الفقهاء فيها

على رأيين :

الأول : وهو لجمهور الفقهاء أنه يوجع عقوبة إن دخل بها ولا يبلغ به أربعين سوطاً ، وتعذر المرأة ، لأنه أساء فيما صنع واستخف بالمسلمين ، وارتكب ما كان ممنوعاً منه فيؤدب على ذلك ، وإن أسلم بعد النكاح لم يترك على نكاحه لأن أصل النكاح كان باطلاً ، فبالإسلام لا ينقلب صحيحاً<sup>(٣)</sup> .

الثانى : وهو لإمام مالك وقد ذهب إلى القول بقتل الكافر لأنه أصبح ناقضاً لعهدته وأمانه ( إن كان ذمياً أو مستأمناً ) حين باشر ما ضمن بعقد الذمة أو الأمان أن لا يفعله<sup>(٤)</sup> .

وهذا رأى هو ما أرجحه لأن القتل هو العقوبة الرادعة لمن يتجرأ من الكفار على مثل هذه الفعلة ، والقتل هو السبيل المؤدب الزاجر لنفوسهم الخبيثة عن أن تفكر مجرد التفكير فى مثل هذه الفعلة .

(١) الفتاوى ج ٢ ص ١٧٠ .

(٢) المرجع السابق ص ١٧٠ ، ١٧١ ، عقد الزواج وآثاره ص ١٩١ ، ١٩٢ للشيخ محمد أبو زهرة الزواج والفرقة وآثارها ص ٢٠ د / محمد سلام منكور .

(٣) انظر : مراجع الجمهور .

(٤) انظر : تفسير الفرطى ج ٣ ص ٧٢ .

obeyikandi.com

### المطلب الثالث

#### حكم نكاح المسلم بغير المسلمة

ويشتمل هذا المطلب على فرعين :

الفرع الأول : حكم نكاح المسلم بمن لها كتاب أو شبهته .

الفرع الثاني : حكم نكاح المسلم بمن لا كتاب لها ولا شبهته .

### الفرع الأول

#### حكم نكاح المسلمة بمن لها كتاب أو شبهته

وهي مسألتان :

المسألة الأولى : حكم نكاح المسلم بمن لها كتاب .

المسألة الثانية : حكم نكاح المسلم بمن لها شبهة كتاب .

## المسألة الأولى

### حكم نكاح المسلم بمن لها كتاب

قد بينا فى الباب التمهيدى من هم أهل الكتاب ، ومن يلحق بهم ، وفصلنا القول هناك ، والآن نتكلم عن حكم الزواج بالكتابيات ، وهل هو مباح أم لا ؟  
والكتابية إما أن تكون حرة ، أو غيره حرة ( أى أمة ) . والحرة قد تكون ذمية أو مستأمنة أو حربية ، وقد بينا أيضاً فى الباب التمهيدى المراد بكل هذه الأشياء ، وعرفنا بهم ، ولكل واحدة منهن حكم فى حالة الزواج سنبينه بعون الله ، فنتكلم عن :

أولاً : حكم نكاح الكتابية الحرة ( الذمية والمستأمنة ) .

ثانياً : حكم نكاح الكتابية الحرة ( الحربية ) .

ثالثاً : حكم نكاح الكتابية الأمة .

أولاً : حكم نكاح الكتابية الحرة ( الذمية والمستأمنة )

اختلف الفقهاء والعلماء فى ذلك وكان خلافهم على قولين :

القول الأول :

وهو لجمهور الصحابة والتابعين والفقهاء ، وقد ذهبوا إلى إباحتهم الزواج بالكتابية الحرة الذمية والمستأمنة ، ولكن منهم من قال بالإباحتهم مطلقاً ، ومنهم من

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
قال بالإباحة مع الكراهة ، فالذين قالوا بالإباحة مع الكراهة هم الحنفية والمالكية  
والشافعية ، والذين قالوا بالإباحة مطلقاً هم الحنابلة وابن القاسم من المالكية (١)

### القول الثاني :

وهو قول لابن عباس وابن عمر ، كما قال به بعض الشيعة الزيدية والشيعة  
الإمامية ، وقد ذهبوا إلى تحريم نكاح الكتابية الحرة الذمية والمستأمنة (٢)  
الأولى ..

### أولاً : أدلة الجمهور : القائل بالإباحة :

استدلوا بأدلة كثيرة ومتعددة من الكتاب والسنة والآثار .

### أما الكتاب :

فآيات منها قوله تعالى :

﴿... وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلْلٌ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلْلٌ لَهُمْ وَالْمَحْصَنَاتُ  
مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمَحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ...﴾ (٣)

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٣ ص ٦٧ ، ٦٨ ، أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٣٢٤ ، أحكام القرآن  
للشافعي ص ١٨٣ ، المحلى ج ٩ ص ٤٤٥ ، المغنى ج ٦ ص ٥٨٩ ، المهذب ج ٢ ص ٤٦ ، المدونة ج ٤ ص  
٣٠٦ ، الحاشية على فتح الجليل ج ٣ ص ٢٢٦ ، بدائع الصنائع ج ٣ ص ١٤ ، المبسوط ج ٢ ص ٥٠ ،  
الروض النضير في فقه الزيدية ج ٤ ص ٦٢ ، ٦٣ ، الدعائم في فقه الاباحية ج ٢ ص ٦ ، شرح النيل ج ٦  
ص ٣٦ ، شرح الخرشى ج ٣ ص ٢٢٦ .  
(٢) وسيلة النجاة ج ٢ ص ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، تاريخ الفقه الجعفري ص ٧٤ ، ٧٥ ، شرح الأزهار ج ٢ ص ٢٠٨ ،  
البحر الزخار ج ٣ ص ٤٠ ، ٤١ ، الروض النضير في فقه الزيدية ج ٤ ص ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ .  
(٣) سورة المائدة : من الآية ٥ .

أن الله تعالى قد حرم نكاح المشركات عموماً فى أول الأمر، وذلك ما ورد فى سورة البقرة وهو قوله تعالى : ﴿ ... وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ... ﴾<sup>(١)</sup>

ثم خصص هذا الحكم واستثنى منه نساء أهل الكتاب بهذه الآية فى سورة المائدة ، فكان بمثابة استثناء القليل من الكثير ، وهو مقتضى قول ابن حزم وقال به ابن عباس فى رواية له ، ومالك بن أنس وسفيان بن سعيد والثورى والأوزاعي .

والمراد بالمحصنات فى الآية أى العفائف ، فيكون المعنى والعفائف من أهل الكتاب حل لكم ، والعفة ليست شرطاً فى جواز نكاحهن على معنى أنه لو لم تكن عفيفة لا تحل ، بل هو مخرج العادة ، أولئذ لا يتزوجوا غير العفائف لصيانة النسل وحفظ الكرامة<sup>(٢)</sup> .

### مناقشة هذا الدليل :

وقد ناقش أصحاب الرأى الثانى القائل بالتحريم هذا الدليل بقولهم أننا لا نسلم أن المراد بالمحصنات فى الآية الحرائر أو العفائف بل المقصود بالمحصنات هن المسلمات ، أى اللاتى كن كتابيات ثم أسلمن ، وذلك استناداً إلى قوله تعالى :

﴿ لَيْسُوا سَوَاءً ۗ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴾<sup>(٣)</sup>

(١) سورة البقرة : من الآية ٢٢١ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٣ ص ٩٧ ، المطلى ج ١٢ ص ١٣ ، أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٣٢٤ .

(٣) سورة آل عمران : من الآية ١١٣ .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ

إِلَيْكُمْ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ ... ﴾<sup>(١)</sup> فالمراد من كان من أهل الكتاب ثم أسلم .

وكذلك قوله تعالى :

﴿ ... وَالْحَصْنَتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْحَصْنَتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ

مِنْ قَبْلِكُمْ ... ﴾

أى من كانت من أهل الكتاب ثم أسلمت<sup>(٢)</sup> .

### الجواب على هذه المناقشة :

وقد أجاب الجمهور على هذه المناقشة فقالوا : إن تفسير المحصنات فى الآية

بالمسلمات تفسير غير صحيح ، وذلك لأن لفظ أهل الكتاب لا يقصد به إلا من هم

يلتزمون بكتاب سماوى غير المسلمين وهم فى الغالب اليهود والنصارى ، فلفظ أهل

الكتاب ينصرف إليهم ولا ينصرف إلى المسلمين ، فإنه لم يطلق أبدا

لفظ أهل الكتاب على المسلمين ، والله تعالى حين قال :

﴿ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ ... ﴾

فإنه لم يطلق الاسم عليهم إلا مقيداً بذكر الإيمان وكذلك قوله تعالى :

﴿... مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتَّبِعُونَ آيَاتِ اللَّهِ ءَأَنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ

يَسْجُدُونَ ﴾

(١) سورة آل عمران : من الآية ١٩٩ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٣٢٥ .

فذكر إيمانهم بعد وصفهم أنهم أهل الكتاب .  
وكذلك فإن هذا التفسير غير منضبط لأن الله تعالى ذكر في الآية المؤمنات ،  
أى اللاتى كن مشركات أو كافرات أو كتابيات فأسلمن فى بداية الآية ثم ذكر  
أو عطف بعد ذلك المحصنات من أهل الكتاب ، فلا يجوز أن يكون هذا تكرار لما لا  
يتصور الخطاب بحل الأموات ، وإن كن أحياء ودخلن فى الإسلام فالحل معلوم من  
الجملة قبلها فلا حاجة إلى التكرار ولا إلى خلو الكلام عن الفائدة لأنه عبث وهو  
محل عليه تعالى (١) .

وأما السنة :

فقد استدل الجمهور من السنة بأحاديث منها : -

ما رواه جابر بن عبد الله - رضى الله عنهما - عن رسول الله ﷺ أنه قال :

" نترزوج نساء أهل الكتاب ولا يتزوجون نساءنا " (٢)

واستدلوا بما روى أن النبى ﷺ قال فى المجوس : " سنوا بهم سنة أهل الكتاب

غير ناكحى نسائهم ولا أكلى ذبائهم " (٣)

وجه الدلالة من هذه الأحاديث :

واضح ، حيث دلت على حل نكاح الكتابية .

مناقشة هذا الدليل :

نوقش بأن هذا كان فى زمن قلة النساء المؤمنات فى ابتداء الإسلام :

الجواب على هذه المناقشة :

(١) أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ .

(٢) أخرجه أبو داود فى سننه ج ٣ ص ٥٩ ، والمغنى ج ٦ ص ٥٩٢ .

(٣) سبق تخريجه .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →

هذا الكلام لا يستند إلا لدليل ، وبالتالي فإنه ساقط .

وأما الآثار :

فاستدل الجمهور بالآثار المروية عن الصحابة .

فقد روى أن عثمان بن عفان رضي الله عنه تزوج بنصرانية وهي نائلة بنت الفرافصة الكلبية ، وأن طلحة بين عبيد الله تزوج يهودية من أهل الشام ، وكذلك فإن حذيفة تزوج يهودية .

فهذه الآثار المروية عن الصحابة تدل على أنهم كانوا متفقين على جواز نكاح نساء أهل الكتاب <sup>(١)</sup>

ثانياً : أدلة أصحاب القول الثاني :

القاتل بالتحريم والمناقشات الواردة عليها :

أما الكتاب :

فقد استدلوا بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ ... ﴾ <sup>(٢)</sup>

وجه الدلالة :

قالوا الآية تفيد النهي عن نكاح المشركات ، والكتابية مشركة ، والدليل على

أنها مشركة اللغة والكتاب والسنة :

أولاً : من حيث اللغة فإن اللغة تشهد بأن الشرك معناه الإشراف بين شيئين

والكتابية قد جعلت عيسى أو عزيز آله أو أبناء لله وهذا هو الشرك .

(١) المغنى ج ٦ ص ٥٩٢ .

(٢) سورة البقرة : من الآية ٢٢١ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
ثانياً : من حيث القرآن ، فإن الله تعالى قد صرح فى القرآن بأنهم مشركون

قال تعالى : ﴿... سُبْحٰنَهُ وَتَعٰلٰى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (١)

ونسب إليهم القول بالبنوة لله وذلك هو عين الشرك .

فقال تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصْرَى الْمَسِيحُ

أَبْنُ اللَّهِ ... ﴾ (٢)

ثالثاً : من حيث السنة فقد وصفتهم بالشرك فيما رواه البخارى فى صحيحه

عن ابن عمر رضي الله عنهما كان إذا سئل عن نكاح الرجل النصرانية أو اليهودية قال : "حرم

الله المشاركات على المؤمنين ، ولا أعلم شيئاً من الإشراك أعظم من أن تقول أن ربها

عيسى وهو عبد من عباد الله (٣)

### المناقشة :

ناقش الجمهور هذا الدليل بثلاثة أمور :

الأول : أن أهل الكتاب وإن كانوا مشركين على الحقيقة إلا أن هذا الاسم فى

متعارف الناس يطلق على المشركين من غير أهل الكتاب .

الثانى : أو يقال أن الشرك الأكبر أنواع وهم متصفون ببعضه دون بعض .

الثالث : أو يقال أن اشرك مطلق ومقيد ، فالشرك المطلق لا يدخل فيه أهل

الكتاب وعلى ذلك فلهم حكم مستقل عن حكم المشركين من حيث النكاح . (٤)

(١) سورة يونس : من الآية ١٨ .

(٢) سورة التوبة : من الآية ٣٠ .

(٣) فتح البارى ج ٩ ص ٤١٦ .

(٤) يراجع ذلك فى الباب التمهيدى .

واستدل أصحاب القول الثانى القائل بالتحريم بالكتاب أيضاً بقوله تعالى :

﴿...وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ...﴾<sup>(١)</sup>

وجه الدلالة :

حرم الله على المؤمنين أن يمسكوا (يظلموا متزوجين) بالكافرات ، وذلك مقتضى النهى الوارد فى الآية ، فكان هذا دليلاً على تحريم ابتداء نكاحهن لأنه مقتضى النهى عنه<sup>(٢)</sup> .

المناقشة :

ناقش الجمهور هذا الدليل فقالوا : إن اللام الموجودة فى الكوافر لتعريف العهد ، والمعهودات كن مشركات عبده أوئان ، فالآية نهت المؤمنين عن أن يكون بينهم وبين الزوجات المشركات الباقيات فى دار الحرب علقه من علق الزوجية أصلاً ، والخطاب موجه لهم ، فالآية مخصوصة فى عبدة الأوثان ، فلا تتناول الكتابيات ، وقد فهم الصحابة رضي الله عنهم ذلك فطلق عمر رضي الله عنه امرأتين كانتا مشركتين بمكة حين نزلت الآية بالحديبية<sup>(٣)</sup> ، وكذلك فإن الآية نزلت فى الحديبية عندما هاجر الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة وأنزل الله سورة الممتحنة وفيها الأمر بامتحان المهاجرات فهى واردة فى ذلك ثم أنزل الله حل الكتابيات بعد ذلك فى آية أخرى فى سورة المائدة ، وهى قوله تعالى : ﴿... وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ...﴾

(١) سورة الممتحنة : من الآية ١٠ .

(٢) الخلاف للطوسى ج ٢ ص ٣٨٢ ، البحر الزخار ج ٣ ص ٤٠ ، ٤١ .

(٣) الحاوى الكبير ج ١٢ ص ٧٥ ، مخطوط دار الكتب ، روح المعانى للالوسى ج ٢٨ ص ٧٨ .

وأما الآثار :

فقد استدلوا بالآثار المروية عن عمر رضي الله عنه من أنه قد فرق بين من تزوجوا بكتايبات ، وحين نكح طلحة يهودية وحذيفة نصرانية غضب غضباً شديداً ، وقالوا : نطلق يا أمير المؤمنين فلا تغضب " فقال : " إن حل طلاقهن فقد حل نكاحهن ، ولكن أنتزعهن منكم " <sup>(١)</sup> أو قال : " لو جاز طلاقكما لجاز نكاحكما ولكن أفرق بينكما صغرة قمأة " <sup>(٢)</sup> .

وجه الدلالة :

دل هذا الأثر المروى عن عمر على عدم جواز نكاح المسلمين للكتايبات لأنه لو كان نكاحهن حلالاً لما غضب عمر ، ولأنكر عليه الصحابة ، فتفريقه وعدم إجازته الطلاق دليل على الحرمة لأن الطلاق فرع النكاح الصحيح وعمر لم يعتره طلاقاً لأنه لا يصح إلا بناء على النكاح الصحيح .

المناقشة :

ناقش الجمهور هذا الأثر بأنه بهذه الطريقة المروى بها عن عمر فإنه غريب الإسناد ، ولكن الصحيح الذي روى عنه بإسناد جيد هو أنه قال للذين تزوجوا من نساء أهل الكتاب ، طلقوهن فطلقوهن ، إلا حذيفة فقال له عمر : طلقها ، قال : تشهد أنها حرام ، قال : هي حمرة ، طلقها . قال : تشهد بأنها حرام ، قال : هي حمرة ، قال : قد علمت أنها حمرة ولكنها لي حلال ، فلما كان بعد طلقها ، فقيل

(١) المغنى والشرح الكبير ج ٧ ص ٥٠١ .

(٢) مفاتيح الغيب ، الشهير بالتفسير الكبير ج ٦ ص ٦٧ للرازي .

أحكام التعامل مع غير المسلمين → له ألا طلقها حين أمرك عمر؟ قال : كرهت أن يرى الناس أنى ركبت أمراً لا ينبغي لى " (١).

وجاء فى الرواية أن حذيفة تزوج يهودية فكتب إليه عمر : " خل سبيلها ، فكتب إليه أتزعم أنها حرام فأخلى سبيلها " ؟ فقال : " لا أزعم أنها حرام ، ولكن أخف أن تعاطوا المومسات منهن " (٢)

فهذا هو المنقول بإسناد جيد عن عمر ، وهو يشهد فيها بأنها ليست بحرام ولكنه من باب الحيطة والحذر ، ولأنه ربما مال إليها قلبه فتفتنه ، وربما كان بينهما ولد فيميل إليها (٣).

## الترجيح

والراجح هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء .

وذلك لأن قوله تعالى :

﴿... وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ...﴾ (٤)

الحكم فيها واضح بحل نكاح الكتابيات ، والأصح أنهم لا يدخلون فى وصف المشركون على إطلاقه ، ولهذا فقد قال ابن المنذر : " لم يصح عن أحد من الأوائل كعمر وعثمان وسلمان وجابر أنه حرم ذلك ، وقد روى الخلال بإسنادة أن حذيفة

(١) المغنى والشرح الكبير ج ٧ ص ٥٠١ ، البحر الزخار ج ٣ ص ٤٠٤١ .  
(٢) تفسير الطبرى ج ٢ ص ٣٧٨ ، التفسير الكبير للرازى ج ٦ ص ٦١ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ج ٣ ص ٦٨ ، المغنى والشرح الكبير ج ٧ ص ٥٨ ، البحر الزخار ج ٣ ص ٢٠ ، ٢١ .  
(٣) المرجع السابق .  
(٤) سورة المائدة : الآية ٥ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
وطلحة والجارون بن المعلى تزوجوا نساء من أهل الكتاب وبه قال سائر أهل العلم<sup>(١)</sup>.

ثانياً : حكم نكاح الكتابية ( الحربية ) :  
اختلف الفقهاء فى ذلك على رأيين :

الرأى الأول :

وهو لجمهور الفقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة ، وقد ذهبوا إلى حل نكاح الكتابية الحربية ولكن مع الكراهة<sup>(٢)</sup>.

الرأى الثانى :

وهو لابن عباس رضي الله عنه وقد ذهب إلى القول بعدم إباحة نكاح الكتابية الحربية<sup>(٣)</sup>.

الأولى ..

وقد استدل أصحاب كل رأى بعبدة أدلة :

أولاً : أدلة الجمهور، وقد استدلوا على حل نكاح الكتابية الحربية بقوله

تعالى:

﴿...وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ...﴾<sup>(٤)</sup>

(١) المغنى والشرح الكبير ج ٧ ص ٥٠٠ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩

(٢) حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٤٥ ، الهداية ج ٢ ص ٢١٥ ، المرغينانى ، المبسوط ج ٥ حاشية الدسوقى ج ٢ ص ٢٦٧ ، المدونة الكبرى ج ٢ ص ٣٠٦ ، أحكام القرآن لابن العربى ج ٢ ص ٥٥٤ ، الأم ج ٤ ص ١٨١ ، مغنى المحتاج ج ٣ ص ١٨٩ .

(٣) أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٣٢٦ ، الجامع لأحكام القرآن ج ٦ ص ٧١ القرطبي.

(٤) سورة المائدة : من الآية ٥ .

وجه الدلالة :

أن الآية قد جاء فيها الحل عام ، يشمل الكتابية بعمومها أى سواء كانت حربية أو غير حربية ولا دليل فيها على التخصيص ولكن تكره الحربية وذلك خشية على الولد أن يسترق كما قال الإمام الشافعى<sup>(١)</sup> ، وكذلك لأن الزوج ربما يسكن بجوار زوجته فى دار الحرب وربما تخلق ولده بخلق الكفار كما قال بذلك الحنفية<sup>(٢)</sup> . وكذلك لتصرفها فى الخمر والخنزير فيؤدى ذلك إلى تنصر الولد ، وإلى تغذيته بالحرام كما قال الإمام مالك<sup>(٣)</sup> .

ثانياً : أدلة الرأى الثانى القائل بالتحريم : وقد استدل ابن عباس على رأيه بعدة أدلة : استدل بقوله تعالى :

﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ... ﴾<sup>(٤)</sup>

وجه الدلالة :

أن الله تعالى أنكر على من يدعى الإيمان بالله واليوم الآخر وهو يتودد إلى الذين يحاربون الله ورسوله ويتربصون بالمسلمين ، ولا شك أن هذه الصفات توجد فى أهل دار الحرب والحربية منهم ، فتكون مندرجة معهم ، فيكون منهيأ عن

(١) المجموع ج ٣ ص ١٨٩ ، الأم ج ٤ ص ١٨١ .

(٢) المبسوط ج ٥ ص ٥٠ .

(٣) المدونة الكبرى ج ٤ ص ٣٠٦ .

(٤) سورة المجادلة : من الآية ٢٢ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
نكاحها ، وذلك لأن النكاح يوجب المودة والمحبة<sup>(١)</sup> ، وذلك لأن الله تعالى يقول فى شأن الزواج :

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ... ﴾<sup>(٢)</sup>  
المناقشة :

وقد ناقش الجمهور هذا الاستدلال فقالوا :

إن الآية نهت عن مودة أهل الحرب ولو كانوا من أقرب المقربين ، ولكنها لم تتعرض لتحريم النكاح من الكتابية، والآية الأخرى تعرضت له فتكون نصاً فى الحكم ، أما القياس فلا دلالة فيه على الحكم ، وتحريم النكاح لا يثبت به ، وكون عقد النكاح طريقاً إلى المودة لا يلزم منه تحريم النكاح بل الكراهة ، وقد قال بها جمهور الفقهاء<sup>(٣)</sup>

الدليل الثانى لابن عباس : استدل على التحريم بقوله تعالى :

﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾<sup>(٤)</sup>

(١) أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٣٢٦ ، تفسير القرطبي ج ١٧ ص ٣٠٧ .

(٢) سورة الروم : من الآية ٢١ .

(٣) أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٣٢٦ .

(٤) سورة التوبة : الآية ٢٩ .

أن الآية صرحت بأن من لم يؤد الجزية للمسلمين يجب قتاله وعدم مودته ،  
وبالتالى فيحرم نساؤه وذلك لأن النكاح مودة وسكن ومحبة ، وبالتالي فتحرم  
الكتابية المحاربة على المسلم ، لأن المحبة منقطعة (١)

### المناقشة :

قال الجمهور الآية عامة ولا دليل فيها على تحريم النكاح من الكتابية الحربية.

### الترجيح

بعد عرض الآراء والمناقشات يتضح أن رأى جمهور الفقهاء القائل بالإباحة  
مع الكراهة هو الراجح ، وذلك لقوة أدلته ، ولكن هذه المسألة ينبغي أن تخضع  
لظروف الأحوال ، وما يراه إمام المسلمين مناسباً فى كل وقت وعصر ، وذلك  
محافظة على كيان المسلمين ودولتهم التى ترجو من الله أن تكون عزيزة قوية  
متماسكة .

### ثانياً : حكم نكاح الكتابية ( الأمة ) :

اختلف الفقهاء فى حكم نكاح الكتابية الأمة ، مع اتفاقهم على حل وطؤهن  
بملك اليمين ، مع أنه أقوى من النكاح ، ولم يذكر عن أحد من السلف تحريم ذلك (٢)  
وقد اختلف الفقهاء فى حل نكاح الكتابية الأمة وكان خلافهم على رأيين :

### الرأى الأول :

(١) تفسير القرطبي ج ٦ ص ٧١ .

(٢) المغنى ج ٧ ص ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، الفتاوى لابن تيمية ج ٤ ص ٧٥ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين → وهو لجمهور الفقهاء المالكية والشافعية والحنابلة فى ظاهر المذهب ، وهو المروى عن الحسن والزهري ، ومحول وعمر وابن مسعود ومجاهد وبه قال الأوزاعى وإسحاق إنه لا يحل الزواج<sup>(١)</sup>

الرأى الثانى :

وهو للحنفية ، وقد ذهبوا إلى إباحة النكاح بالكتابية الأمة<sup>(٢)</sup>

الأولى ..

استدل كل فريق بعدة أدلة :

أولاً : أدلة الرأى الأول : استدل الجمهور على التحريم بعدة أدلة وهى :

١ . قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ ... ﴾<sup>(٣)</sup>

وجه الدلالة :

أن النص يقضى بعمومية حرمة نكاح جميع المشركات إلا أنه قد خص منه

حرائر نساء أهل الكتاب بقوله تعالى :

﴿... وَالْحَصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْحَصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ

مِنْ قَبْلِكُمْ ... ﴾<sup>(٤)</sup> ، والمحصنات هى الحرائر ، فبقيت الإماء على ظاهر العموم من

حيث التحريم<sup>(٥)</sup> .

مناقشة :

(١) المنتقى شرح الموطأ للباي ج ٣ ص ٣٢٨ ، الأم ج ٣ ص ٢٨٢ ، المغنى ج ٦ ص ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، الفتاوى ج ٤ ص ٧٥ .

(٢) بدائع الصنائع للكاسانى ج ٣ ص ١٤ .

(٣) سورة البقرة : من الآية ٢٢١ .

(٤) سورة المائدة : من الآية ٥ .

(٥) الأم ج ٣ ص ٢٨٢ ، المنتقى ج ٣ ص ٣٢٨ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →  
نوقش هذا الاستدلال بأن تفسير المحصات بالحرائر غير مسلم به ، وإنما المراد  
بهن العفائف .

٢ . استدلووا بقوله تعالى :

﴿ ... فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ... ﴾<sup>(١)</sup>

وجه الدلالة من الآية :

أن الله شرط في إباحة الزواج بالإماء كونهن مؤمنات ، وهذا الشرط لا يوجد  
في الأمة الكتابية ، وبالتالي فإنها لا يجوز نكاحها .

٣ . استدلووا بالقياس على المجوسية ، فإن المجوسية حرمت لاجتماع الكفر وعدم

الكتاب فكذلك الأمة الكتابية تحرم لأنه قد اجتمع نقص الكفر والملك فيها ،

يستوى في هذا الرجل المسلم الحر والعبد ، وذلك لأن ما حرم على الحر حرم

على العبد .<sup>(٢)</sup>

ثانياً : أدلة الحنفية :

استدلووا بعموم النصوص الدالة على حل النكاح بالكتابية وغير الكتابية من

غير تفريق بين الأمة والحرّة ومن هذه الأدلة:

قوله تعالى : ﴿ ... وَأُحِلَّ لَكُمْ مَّا وَّرَاءَ ذَٰلِكُمْ ... ﴾<sup>(٣)</sup>

وقوله تعالى : ﴿ ... فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ ... ﴾<sup>(٤)</sup>

(١) سورة النساء : من الآية ٢٥ .

(٢) المغنى ج ٧ ص ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، المنتقى ج ٣ ص ٣٢٨ .

(٣) سورة النساء : من الآية ٢٤ .

(٤) سورة النساء : من الآية ٢٥ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →

وكذلك قوله تعالى: ﴿... فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ...﴾<sup>(١)</sup>

وغير ذلك من غير فصل بين الأمة المؤمنة ، والأمة الكافرة إلا ما خص بدليل

وهو منتفى هنا<sup>(٢)</sup>

## الترجيح

بعد عرض الآراء والأدلة يتضح أن رأى جمهور الفقهاء هو الراجح ، وذلك لقوة

أدلته لأن العمومات التى استند إليها أصحاب الرأى الثانى لا تصلح دليلاً على

الإباحة .

(١) سورة النساء : من الآية ٣ .

(٢) بدائع الصنائع ج ٣ ص ١٤ ، ١٥ ، جامع البيان فى القرآن للطبرى ج ٣ ص ٦٥ .

## المسألة الثانية

### حكم نكاح المسلم بمن لها شبهة كتاب

بيننا فى الباب التمهيدى أن المراد بمن لهم شبهة كتاب ، المجوس والصابئون وبيننا أرجح الآراء فىهم ، وهل يدخلون ضمن أهل الكتاب أم لا ؟ وقد اختلف الفقهاء فى حل نكاح نسائهم تبعاً لاختلافهم هل يدخلون ضمن أهل الكتاب أم لا ، فمن ذهب إلى أنهم لا يدخلون فى أهل الكتاب قال بتحريم نكاح نسائهم ، وذلك لأن الله تعالى حرم نكاح المشركات عموماً ولم يخص منه إلا الكتابيات فقط ، وعلى ذلك قال أن المجوس والصابئين لا تحل نسائهم . ومن ذهب إلى أنهم أهل كتاب قال يحل نسائهم لأنهم يدخلون تحت حكم الآية القاضية بالإباحة ، وقد بينا الآراء فىهم ، وأدلة كل رأى والترجيح فى الباب التمهيدى .. فليراجع .

## الفرع الثالث

### حكم نكاح المسلم بمن لا كتاب لها ولا شبهة

والمقصود بها المشركة ، وغيرها مما يدخل تحت هذا العنوان فى الباب التمهيدى ، وقد اتفق الفقهاء وأهل العلم على تحريم نكاح نساء الكفار الذين ليس لهم كتباً سواء كن حرائر أم إماء ، وسواء كن ذميات أو حرييات <sup>(١)</sup> وقد استدلوا على تلك الحرمة بالنص الذى لا معارض له وإجماع علماء الأمة أما النص فهو قوله تعالى : ﴿ ... وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ ... ﴾ <sup>(٢)</sup>

وجه الدلالة :

أن الله تعالى قد حرم نكاح النساء المشركات عموماً ثم خص من هذا الحكم نساء أهل الكتاب فقط ، قال قتادة وسعيد بن جبیر لفظ الآية العموم فى كل كافرة ، والمراد بها الخصوص فى الكتابيات ، وبينت النصوص الخصوص فى الكتابيات وهى آية المائدة <sup>(٣)</sup>

وقوله تعالى : ﴿ ... وَلَا تَمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ ... ﴾ <sup>(٤)</sup>

(١) حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٤٠ ، بدائع الصنائع ج ١ ص ١٤٠ ، الحاشية على تبيين الحقائق ج ١ ص ٩٧١ ، المبسوط ج ٥ ص ٤٤ ، ٤٥ ، المدونة الكبرى ج ٤ م ج ١٠ ص ٢٦٠ ، الذخيرة ج ٢ ص ٢١٠ ، الكافي فى فقه المالكية ج ٢ ص ٥١٣ ، مغنى المحتاج ج ٤ ص ٢٤٤ ، الأم ج ٤ ص ١٨٦ ، المهذب ج ٢ ص ٤٧ ، المحلى ج ٦ ص ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، المغنى ج ٧ ص ٥١١ ، ٥١٢ ، أحكام أهل الذمة ج ١ ص ٣٠٨ ، كتاب النيل وسقاء العليل ج ٩ ص ٣٥ ، البحر الزخار ج ٣ ص ٤٠ ، ٤١ ، وسائل الشيعة ج ١ ص ٤١٠ ، ٤١١ .

(٢) سورة البقرة : من الآية ٢٢١ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٣ ص ٦٧ ، روح المعانى للألوسى ج ٢ ص ١١٨

(٤) سورة الممتحنة : من الآية ١٠ .

أحكام التعامل مع غير المسلمين →

وجه الدلالة :

دلت الآية على حرمة نكاح المشركات لأنه كان فى ابتداء الإسلام يجوز أن يتزوج المسلم المشركة ، فنسخت هذه الآية هذا الحكم ، وحين نزلت طلق عمر بن الخطاب رضي الله عنه امرأتين له بمكة مشركتين<sup>(١)</sup> ، هذا وقد أجمع أهل العلم على حرمة الزواج بالوثنيات لما فى ذلك من انعدام مقاصد النكاح فى التزوج بهن.

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١٨ ص ٦٥٠ ، روح المعاني ج ٢ ص ١١٨ ، المغنى والشرح الكبير ج ٧ ص ٥٠٣ .

## علة تحريم المشركة وجواز نكاح الكتابية

عندما أنزل الله تعالى قوله: ﴿... وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ...﴾

ختم هذه الآية بقوله تعالى: ﴿... أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ...﴾<sup>(١)</sup>

والوصف إذا كان مقترنا بالحكم، وكان مناسباً لذلك الحكم فإنه يكون علة هذا الحكم، كما قال بذلك الإمام الرازي فكان الله تعالى قال: ( حرمت عليكم نكاح المشركات لأنهن يدعون إلى النار )<sup>(٢)</sup>

والزواج بما فيه من المودة والسكن لا يتحقق مع قيام العداوة الدينية بين المسلم والمشركة، فإن الزوج يخلو إلى زوجته ويفضى إليها بما فى قرارة نفسه وخفايا صدره، فإن كانت الزوجة مشركة لا تؤمن بدين سماوى فهى عدوة لله أغلقت منافذ المعرفة عن تلقى دين الله فقلبها أصبح قاسياً من أجل هذا منع الإسلام الزواج بالمشركة.

أما الكتابية فإن عندها علم بالكتب السماوية، وعنهما معرفة بعقائد التوحيد فيسهل على الزوج أن يبين لها محاسن الإسلام، ويوضح لها الغامض عليها، ويجب عن كل أسئلتها، وغالباً ما تجد هذه الأمور مكاناً فى نفسها لأن المرأة عندها قابلية لأن تكون فى طوع زوجها، ولذلك أباح الإسلام معاشرتهن لأن فى الاختلاط إزالة ما عساه يكون عالقاً بالأذهان من الشكوك والأوهام.

(١) سورة البقرة: من الآية ٢٢١.

(٢) مفاتيح الغيب للإمام الرازي ج ١ ص ٢١٥.